جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة -
كليـــة الحقوق والعـــلوم السياسيـــــة
قســـم العلوم السياسية والعلاقات الدوليـة

سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر

2012 - 1989

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: السياسات المقارنة

إعداد
الطالب لونيس فارس

إشراف
د. نقادي حفيظ

لجنة المناقشة

د. لريد محمد أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة	رئيسا
د. نقادي حفيظ	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة	مشرفا ومقررا
د. عبد العالي عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د. لعروسي رابح كمال	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تيزي وزو	عضوا مناقشا

السنة الجامعيـــة
2013 / 2012

إهـــــــــــــــداء

إلى رمز الشجاعة أبـــــــــــــــــــــــــــــي.

إلى ينبوع العطف والحنان أمـــــــــــــــــــــــــــــي.

إلى الطفـــــــــــــــــــــــل

فيصـــل.

إلى كل من أسدى لي خيرا في هذا الوجود.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

كـــــــــلمـــــة شـــــــــــــــكر

عملا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له."

أحمد الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل راجيا منه الرضا والقبول.

أتقدم بالشكر الخاص إلى كل من الأساتذة:

- عبد العالي عبد القادر.
- نقادي حفيظ.
- بوكركب عمرو.
- عدار محمد.

شكرا لكل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وفي مقدمتهم الأستاذ كمال رابح لعروسي، بلهول نسيم، أمحمد بن زايد، شاربي محمد، العطري علي، شاهد أحمد، لعرابي كريمة، حاروش نور الدين، سرير عبد الله رابح، لوراري علي. بالإضافة إلى كل أساتذة قسمي العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكل من جامعة مولود معمري – تيزي وزو -، وجامعة مولاي الطاهر – سعيدة-، دون نسيان الإداريين وعمال المكتبة بالقسمين المذكورين.

شكرا لكل الزملاء والإخوة بدفعة ماجستير 2012- 2013، وخاصة منهم: الأخ بن سليمان عمر، بليل زينب، إدريس علي، بلخضر طيفور، ابراهيم مزاري فضيل، بكار فتحي، جلولي نورالدين.

كما أشكر كل أولئك الذين كانوا سندا لإعداد وطبع هذه الدراسة.

مـــقدمـــة

إنه لا يمكن فهم السلوك السياسي فهما كاملا من دون معالجته ثقافيا، ولا يمكن فهم سيكولوجية المجتمع حول العالم دون أن نتعرف على مجموع الرموز والقيم والمعتقدات التي تتحكم في هذا السلوك لأنها هي التي تشكل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ حول مسألة السلطة وشرعيتها وانتقالها وكيفية تنظيمها؛ حول النظام السياسي وكيف يفترض أن يعمل، ولأنها أيضا من يحدد كيف يفسر الفرد الدور الصحيح لهذا النظام ومدى إدراكه لهذا الدور بل وإلى نظرته إليه والتزامه إزاءه....[1] كلها قضايا لا يصعب تسجيل تأثيرها على النظام السياسي والحياة السياسية إجمالا، لذلك فالثقافة هي التي تعطي للعملية السياسية شكلا ومعنى، وتمدها بالقواعد التي تحكم ذلك السلوك السياسي على اعتبارها نتاجا للتاريخ المتراكم للنسق السياسي و تمتد بجذورها إلى كل الأحداث العامة والخبرات الخاصة فيه.

إن توجهات ومشاعر الشعب إزاء السياسة عموما وإزاء النظام السياسي بوجه خاص، تجري صياغتها في سياق من إدراكات هذا الشعب و رؤيته ومفهومه لهويته الخاصة به. إن معنى الهوية يعد محددا أساسيا للسلوك السياسي في الأمة، وبالتالي للسياق أو المناخ السياسي العام المرتبط بهذه الأمة وللتوجهات السياسية والنظام السياسي[2]. وإذا كان الحزب يمثل جزء من الحياة السياسية فإن الهوية تعد محددا أساسيا لسلوكه إذ أنه كغيره من المؤسسات داخل المجتمع ذو أبعاد قيمية تضاف إلى أبعاده الهيكلية، وهي مرتبطة بظروف هذا المجتمع وما يتوافر عليه من إطار قيمي وثقافي وقدرات على العمل الجماعي المنظم من جهة وبدرجة ضعف أو قوة تأسس المصالح فيه من جهة أخرى .

فقد تكون استمرارية أي حزب سياسي راجعة إلى درجة التأييد الذي يمنحه إياه أفراد جماعة ما، وفي هذا الصدد يطرح مفهوم الذات السياسية والتي تمثل المجموع الكلي للقيم والتوجهات الفردية المتعلقة بالعالم السياسي، فالهوية السياسية political identity قيم وتوجهات الانتماء أو الولاء إلى وحدة سياسية أو اجتماعية من جماعات لغوية أو دينية أو عرقية[3]، وهي إحدى مكونات الذات السياسية، ومن هنا تظهر أهمية الربط بين الهوية والتماسك السياسي، وبذلك تصبح الهوية أساسا للتماسك داخل التنظيم الحزبي كما تساعد في بلورة أهدافه ووظائفه وعلاقاته

---

[1]- كنزة مغيش حامة، "**قراء في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر**"، دراسات إستراتيجية، العدد12، الجزائر: مركز البصيرة، 2006. ص147

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديموقراطي**، ط2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006. ص281

[3]- نفس المرجع. ص292

بغيره؛ وتثير قضية الهوية تساؤلات عديدة حول نشأة الهوية في مستواها الأول وعلى مستوى الهويات السياسية للأحزاب والجماعات والأفراد وعلاقات تلك الهوية، تطورها، وإمكانياتها أو ما يطلق عليه أحيانا "سياسية الهوية " والتي تصبح احد محاور أو مراكز الحياة السياسية و التفاعل في المجتمعات[1]. لقد شهدت الجزائر عام 1989 موجة تحوّل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بعد إقرار التعددية الحزبية والانفتاح وترقبات حول تغير المشهد السياسي، فالتطورات الحاصلة والتي جاءت رغبة لمختلف الأطياف الاجتماعية، مع اختلاف انتماءاتهم الهوياتية سواءا كانت دينية، لغوية، عرقية أم جهوية. وإذا ما تمت العودة إلى تاريخ الدولة الجزائرية فإنه يلمس ذلك الصراع الهوياتي والذي ظهر جليا مع ما يعرف بأزمة الحركة الوطنية إبان ثورة التحرير، تلاه تمرد 1962، الأزمة البربرية 1980، ثم أزمة 1988، 2001، كلها أزمات تحمل في طياتها أزمة هوية، بالإضافة إلى الصراعات المتكررة لإشكالية التعريب والصراع اللغوي في الجزائر.

كما تعتبر التعددية الحزبية في الجزائر أسلوب آخر لفهم الإشكال التاريخي للهوية، فأخذت الأحزاب السياسية تتراوح ما بين أحزاب تتبنى الخطاب الإسلامي؛ وأخرى تنادي بالدفاع عن ثقافة أو لغة ما، بالإضافة إلى الأحزاب الثورية والوطنية الخطاب والتوجه، وهي خطابات تعبر عن الهوية السياسية لكل الأحزاب؛ والتي تعبر في محتواها عن الهويات الاجتماعية المعبرة عن كل توجه لفئة ما.

سبب اختيار الموضوع:

تتمثل المبررات الدافعة للبحث في هذا الموضوع الى:

الرغبة في التخصص في دراسة قل الاهتمام العلمي بها إلى حدّ الندرة، بالإضافة إلى الدفعة المقدمة من طرف أحد الأشخاص الموثوق بهم لدراسة هذا الموضوع. كما أن مسألة الهوية تعدّ أحد الانشغالات الشخصية، وما زاد أكثر للتوجه نحو دراسة هذا الموضوع هو الفترة الجامعية التي كانت في بيئة "ولاية تيزي وزو" كثر فيها الصراع الهوياتي، فبين الإسلامي والعربي والأمازيغي واللغة الفرنسية والذي كان الحديث اليومي للعام قبل الخاص وهو أمر يعد خطير على الوحدة الوطنية، لابد من النظر فيه باهتمام كبير، من جهة ومن جهة أخرى، تعد

1 نفس المرجع. ص293.

الأحزاب السياسية أسلوب آخر لفهم الإشكال التاريخي لمسألة الهوية في الجزائر كما أنها - أي الأحزاب السياسية - في الجزائر تسود منطقة دون أخرى، فالحزب المسيطر في منطقة ما لا نجد له أثر في منطقة أخرى، وهو ما يجعل البحث فيه أمر أكثر من لازم.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية:

رغم تعدد البحوث العلمية وكثرة المناقشات حول مسألة الهوية والأحزاب السياسية في الجزائر، إلا أن الدراسات التي جمعت بينهما نجدها تكاد تنعدم. فجل الدراسات تناولت الموضوعين كل على حدى، ورغم بلوغ الدراسات في الدول الأجنبية ما بلغته في هذا المجال نجد المنظومة البحثية والأكاديمية في الجزائر تفتقر لدراسة ولو واحدة متخصصة في هذا الموضوع. ففي الوقت الذي تتخذ الأحزاب السياسية في الدول الغربية الهوية الاجتماعية أساسا لعملها كثرت البحوث حول هذا الموضوع من نظرة السياسات المقدمة لخدمة الهوية والدفاع عنها تغاضت البحوث الأكاديمية في الجزائر بطريقة أو بأخرى عن هذه الدراسة.

الأهمية العملية:

إن انصراف الفرد في حياته للبحث عن الجماعة التي يعتبرها إطارا لهويته، ومحاولة التجانس معها فقط والدفاع عن القيم المشتركة تجعل من الهوية الاجتماعية ذات بعد سياسي يتلخص في الحزب السياسي. وفي الجزائر يجب البحث في هذا الشأن لمعرفة السياسات الهوياتية التي يقوم بها كل حزب وبالتالي التعرف على حقيقتها، من خلال جملة من الأنشطة الفعالة على أرض الواقع لا على مستوى الخطاب الحزبي فقط، بالدفاع عنها ومحاولة الوصول بها إلى مستوى تطلعات المتعلقين بها، وهذا ما يتأتى بفتح مجال التمثيل الانتخابي والعمل على خلق قنوات المشاركة السياسية لجمهور المواطنين، وفي حالات أخرى تقديم حلول لمشاكل الجماعات وتحويلها لسياسات عامة تحقق من خلالها الجماعات مصالحها.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة رصد وتحليل واقع الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال متغيرة الهوية الاجتماعية، وتفسير سياسات الهوية الحزبية في الجزائر. فروافد الهوية الجزائرية

المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية وهوية رابعة تعد من رواسب الاستعمار الفرنسي أي الحداثية الفرانكفونية العلمانية قد ظهرت جليا مع التعددية الحزبية 1989 فلاقت كل منها من يمثلها من التيارات الحزبية والذي يقابلها سياسيا. لكن تبقى العلاقة بين كل منهما محل بحث لابد من النظر فيها وتفسيرها.

أدبيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأدبيات الخاصة بسياسات الهوية Identity politics: والتي اشتركت جميعها حول أن سياسات الهوية مرتبطة بالأحزاب السياسية بشكل أو بآخر، أو أنها جاءت لتبين بأن الهوية الحزبية ما هي إلا انعكاس للهوية الاجتماعية، وأما هذه الأدبيات فهي:

1- الدراسة التي قامت بها ليندة مارتن الكوف Linda Martin Alcofe فيما جاء تحت عنوان: Identity politics وما يقابله في اللغة العربية - سياسات الهوية - فقد قامت الدراسة بالتعريف، بمختلف الفئات الاجتماعية والممثلة لتعدد الهويات في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجوب الاهتمام بها ووضع سياسات الهوية الخاصة بكل منها لمواكبة الحياة الديموقراطية السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، فالأحزاب السياسية حسب الدراسة اتخذت من مسألة التنوع العرقي والديني أساسا محوريا لعملها فراحت تقدم الحلول المناسبة للجماعات الهوياتية في إطار وضع سياسات توفق بين المصالح المحلية الخاصة بالجماعات والمصلحة الوطنية.

2- الأدبية الثانية التي تعتمد عليها الدراسة هي ما قدمه جاك لاقروي jaque lagrow في كتابه علم الاجتماع السياسي والذي جاء فيه بأن الأحزاب السياسية ما هي إلا محصلة للهوية الاجتماعية، فظاهرة الحزبية نتجت عن ظاهرة الاختلافات الاجتماعية حول القيم والتفكير والمعتقدات، وأن كل جماعة تنتظم في حزب سياسي للتعبير عما يميزها عن الأخرى والدفاع عن مصالحها. وأن علاقات الأفراد داخل الجماعات تؤثر بشكل مباشر على الحياة السياسية للدفاع عن الخصائص الذاتية لهم، وأما الانتماء إلى جماعة إنما تحدده أهداف وغايات توجب عليهم الانتظام في منظمات سياسية للدفاع عن مصالحهم.

3- موريس دوفرجييه Maurice Duverger في مؤلفه **الأحزاب السياسية**، يتطرق إلى محاولة تصنيف الأحزاب السياسية والكيفية التي يتكون بها، وفي المعايير التي نشأ بها الحزب والنخبة

المنشئة لها، كما توصل إلى أن الديموقراطية ليست مهددة بالأحزاب السياسية وإنما بتركيبتها الداخلية.

4 - موريس دوفيرجيه في مؤلفه الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية في فرنسا، في هذا المرجع يتطرق إلى محاولة توظيف العلاقة ما بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية انطلاقا من الإشكالية القائلة بأن نفس الصراع المميز للطبقات الاجتماعية هو الموجه لصراع الأحزاب والتي لها انتماء كلُ حسب طبقته الاجتماعية، كما جاء بنتيجة أن هذه الأحزاب السياسية ما هي إلا انعكاس للاختلافات الاجتماعية.

5- الأستاذ عيسى جرادي في مؤلفه الأحزاب السياسية في الجزائر قدم دراسة تناول فيها جميع الجوانب المختصة بالأحزاب السياسية كمسألة التيار الذي ينتسب إليه، الديموقراطية... ومختلف الجوانب الأخرى، بالإضافة إلى عنصر الهوية الخاصة بكل حزب فقدم حزب جبهة التحرير الوطني كحزب وطني، التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية كتيار علماني وحمس على أساس إسلامي، بالإضافة إلى التيار الأمازيغي المتمثل في جبهة القوى الاشتراكية، إلا أنها جاءت في شكل سرد للأحداث والأفكار دون تقديم تحليل لها.

مشكلة الدراسة:

لقد نجحت مختلف الدول في احتواء مسالة الهوية، وجعلتها نقطة مركزية للعمل الحزبي والتماسك السياسي، انطلاقا من مدى مساهمتها في بلورة أهداف وحركة التنظيم وفاعليته ووظائفه وعلاقاته بغيره من الأحزاب السياسية. إن هوية جماعة ما تجعل الحركة السياسية ممكنة وبدون الهوية لا يمكن للجماعة؛ كما لا يمكن للأفراد أن يشكلوا حركة أو يكونوا طرفا فيها أي في تفاعل في موقف سياسي، كذلك لا يمكن للأفراد أن يكونوا سببا أو هدفا للحركة بدون الهوية التي توجههم إزاء الآخرين في تفاعلهم. وبناءا على هذا نطرح المشكلة البحثية والمتمثلة في ما يلي:

ما موقع سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية الجزائرية كإطار معبر عن حقوق ومصالح الجماعات الهوياتية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية والتي سيتم الإجابة عليها في مختلف جوانب الدراسة، و أما هذه التساؤلات فهي:

- فيما تتمثل الهوية الاجتماعية للتركيبة البشرية في الجزائر؟ و كيف تشكلت؟

- ما هي عوامل وظروف نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر؟

- ما هي العلاقة الموجودة بين الأحزاب السياسية والهوية الاجتماعية في الجزائر؟

- لماذا جاءت الأحزاب السياسية في الجزائر على الشكل الذي هي عليه؟

- هل أخذت الأحزاب السياسية مسالة الهوية الاجتماعية محمل الجد؟ وما هو نصيبها من العمل والخطاب السياسي؟

- ما هو نصيب سياسات الهوية في نشاط الأحزاب السياسة الجزائرية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة ستحاول الدراسة إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

الفرضية المركزية:

سياسات الهوية تتضمن اهتماما متزايدا من طرف الأحزاب السياسية على المستوى الواقعي بحقوق ومصالح الجماعات الهوياتية.

وتتفرع تحت هذه الإشكالية إشكاليات فرعية هي كالتالي:

-**الفرضية الثانوية الأولى:** تنطلق هذه الفرضية من العلاقة الموجودة بين كل من مطالب الجماعات وحقوقهم المرتبطة بالهوية، وهي كالتالي:

سياسات الهوية ضمان لتعزيز وترقية الحقوق الخاصة بالجماعات الهوياتية.

- **الفرضية الثانوية الثانية:** تنطلق من الجذور التاريخية المفسرة للعلاقة بين كل من الهوية الاجتماعية والتمثيل السياسي في الجزائر، وهي كالتالي:

- الدفاع عن الهوية مسؤولية تقع على عاتق الأحزاب السياسية.

الفرضية الثانوية الثالثة: تقوم هذه الفرضية على أساس مدى اهتمام الأحزاب السياسية في الجزائر بسياسات الهوية والمتمثلة في:

- سياسات الهوية تتطلب وجود إرادة سياسية وحزبية والابتعاد عن التوظيف السياسي لها.

تصميم الدراسة:

حدود ومجال الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تأخذ الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1988 و 2012 نظرا لمايلي:

1989 : إقرار التعددية الحزبية والذي جاء به دستور فبراير 1989 فنتج عنه

- ظهور تيارات حزبية مختلفة تمثل مختلف أطياف المجتمع الجزائري والمتمثلة في الإسلام والعروبة، الأمازيغية والفرانكفونية.

- اشتداد الصراع بين المتبنيين للهوية الاجتماعية في الجزائر، بل امتدت لأوساط المجتمع والتي كادت تعصف بالدولة الجزائرية.

2012: شهدت هذه السنة الانتخابات التشريعية فحملت معها:

- عودة الخطاب السياسي الإسلامي إلى الظهور بعد فترة من الركود.

- مقاطعة أحد أقطاب التيار العلماني، - القصد هنا التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية -، والذي تزامن مع عودة حزب آخر والممثل للتيار الأمازيغي- جبهة القوى الاشتراكية-.

-الحدود المكانية: تمثل الجزائر مكانا للصراع الهوياتي، بين مختلف التيارات الحزبية المتبنية للهوية الاجتماعية.

- الحدود الموضوعية: يمكن تحديد الحدود الموضوعية في نقاط هي كالتالي:

- حقيقة الهوية الاجتماعية هي مرجع الهوية الحزبية، وفي تقاطعهما يشكلان الذات السياسية.

- عدم الاهتمام الحزبي بسياسات الهوية بالرغم من الاستعمال المستمر للهوية في الخطاب الحزبي الجزائري.

منهج الدراسة:

يثير موضوع الهوية والأحزاب السياسية مشكلات نظرية ومنهجية ومتعددة، فكان لابد من إتباع **المنهج التاريخي**، الذي يفسّر العلاقة بين الصيرورة التاريخية للأحزاب السياسية في الجزائر ومسألة الهوية الجزائرية، فمن خلال التحليل التاريخي ستستخلص الدراسة مدى الاهتمام الحزبي بسياسات الهوية من عدمه.

منهج دراسة الحالة:

يقول رشاد القصبي بأن "دراسة الحالة طريقة للبحث يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها..... وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل و التحليل"[1]

فهو المنهج المناسب لدراسة هادفة القصد منها الوصول إلى تعميمات علمية موضوعية.

الإقترابات:

اقتراب النخبة: كما تستخدم الدراسة من اقتراب النخبة كاقتراب مناسب للدراسة، لأنه يفسر مدى تمثيلية أي نخبة للمجتمع. وكذلك التعرف على السلوك السياسي و القيم التي يتبنونها، وتصوراتهم عن ذواتهم وعن غيرهم[2].

اقتراب الثقافة السياسية: لما له من أهمية في إدراك مجموعة الرموز السياسية والثقافية التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات والتي تعتبر أساس شرعية النظام السياسي[3].

أسلوب جمع المعلومات: تعتمد الدراسة في جمع المعلومات على مايلي :

المصادر بشقيها **الأولية والثانوية:** لأن البحث كلما كان أقرب للمصادر الأولية خاصة، كان أقرب للصحة وأكثر تأسيسا.

---

[1]- بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011. ص 104

[2]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر. 1997. ص213.

[3]- محمد زاهي بشير، المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة-قضايا منهجية ومداخل نظرية-**، ط2، بنغازي:منشورات جامعة قاريونس، 1998. ص217.

المقابلة: فهي أحد أساليب إنجاح البحث العلمي، الهدف منها استشارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في البحث العلمي والاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج، وفي هذا البحث بالذات استعملت أيضا لغرض الوصول إلى معلومات لم يسبق وأن طرحت من قبل

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة العديد من الصعوبات وإن اختلفت إلا أنها تصب جميعا في خانة عرقلة البحث والتي منها:

- عدم وجود مراجع متخصصة بالدراسة محل البحث، فأغلب الأفكار التي جاء بها البحث كانت عبارة عن متفرقات بين مؤلفات خاصة بالأحزاب السياسية وأخرى خاصة بالهوية، وإن وجد البعض منها باللغات الأجنبية، تفتقر المراجع العربية عامة والجزائرية خاصة ولو لدراسة واحدة مهتمة بالموضوع.

- قلة المعطيات الخاصة بالموضوع وانعدامها في أحيان أخرى، وعدم التعاون مع الباحث الأكاديمي والتلاعب بالتصريحات من قبل المبحوثين – إن قبلوا بالمقابلة- بداعي صعوبة الموضوع والخوف منه من جهة، و التحجج بالوطنية من طرف جل الأحزاب السياسية محل البحث.

تقسيم الدراسة:

بناءا على الفرضيات المذكورة أعلاه، وطبيعة الدراسة فإنها تأخذ التقسيم التالي المبني على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة :

الفصل الأول: جاء كإطار نظري للهوية السياسية عند الأحزاب السياسية في ثلاث مباحث؛ فتناول المبحث الأول مفهوم الهوية، أما المبحث الثاني خصص لدراسة الجانب المفاهيمي والنظري المرتبط بالأحزاب السياسية في الدول الغربية، ومبحث ثالث أخذ بتحديد سياسات الهوية انطلاقا من تقديم مفهوم لسياسات الهوية والتطرق لاعتبار مدى اهتمام الدولة بالهوية وفي النقطة الأخيرة جاء تبيان سياسات الهوية الحزبية والعلاقة ونتائجها على كل من الحزب السياسي والهوية على حد سواء.

الفصل الثاني: يتحدث عن الهوية في المجتمع الجزائري من خلال ثلاث مباحث جاءت كالتالي: المبحث الأول خصص للهوية الاجتماعية في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي، والمبحث الثاني تمحور حول الهوية ضمن التمثيلات السياسية للحركة الوطنية إبان الاستعمار الفرنسي، أما المبحث الثالث فتطرّق للهوية الاجتماعية في الممارسة السياسية مابين 1962 – 1988 في الجزائر.

الفصل الثالث: يدور حول مسألة الهوية في خطاب الأحزاب السياسية في الجزائر ما بين 1989 و 2012 وموقفها منها جاء في خمسة مباحث، فجاء هذا الفصل على خلاف الفصلين الآخرين الذين جاءا في ثالث مباحث، ونظرا لطبيعة الموضوع جاء التقسيم على هذا الشكل: المبحث الأول تناول مسألة أزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال الصراع اللغوي بين كل من الأمازيغية، العربية واللغة الفرنسية بالإضافة إلى الدين الإسلامي، كما تطرق هذا المبحث لمسألة أزمة المشاركة السياسي نظرا للارتباط الوثيق بين أزمة الهوية والمشاركة السياسية من جهة وأزمة المشاركة السياسية والأحزاب السياسية من جهة أخرى، فجاء كمدخل للمباحث الأربعة الأخرى، التي خصص كل بحث فيها لدراسة تيار ما، فالمبحث الأول تطرق للتيار الوطني الثوري والمبحث الثاني التيار الأمازيغي، أما المبحث الثالث فخصص للتيار الأمازيغي والمبحث الرابع خصص للتيار العلماني، وقد جاءت المباحث الأربعة لدراسة مدى الاهتمام الفعلي لكل منها بالهوية والدفاع عنها، من خلال حملة الدفاع عن الهوية والتمثيل الانتخابي (التمثيل البرلماني نموذجا)، وتبيانه من خلال المقابلات مع ممثلي الأحزاب محل البحث.

الفـــصل الأول

الإطـــار المفـــــاهيمي لـــــــدراسة سياسات الهـــــــوية

تثار مسألة الهوية اليوم، العديد من بلدان العالم، باعتبارها موضوع اللحظة الحضارية، وتأخذ القضية تجليات شتى وأبعاد مختلفة سواء داخل ما يسمى ببلدان العالم الثالث، أو في العالم الغربي نفسه. وقد ازدادت حدة الاهتمام بموضوع الهوية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي خصوصا مع صعود الوعي القومي والثوري بطريقة غير مسبوقة، بحيث أنه أصبح يفرض نفسه على واقع العديد من المجتمعات والأنظمة السياسية، وعلى مختلف المجالات العلمية كذلك. وعلى هذا يعد مفهوم الهوية أحد أبرز المفاهيم التي حظيت بالتضخم والاهتمام الذي عرفه مفهوم الهوية حيث أصبحت شعارا وأصبح بديهيا أن يحلّ كل الإشكاليات المطروحة، فصار الحديث عن خطاب الهوية، أي تلك الخطابات التي تقوم في أسسها الفكرية على تصوّر خاص للهوية، كما صار الحديث عن سياسات الهوية، أي السياسات التي تمثّل للهوية شرعيتها، وتكون سندا لها، كحقوق الأقليات والطوائف.

فالحديث عن سياسات الهوية وربطها بالأحزاب السياسية يوجب التطرق إليه من خلال الحديث عن الهوية وإشكالاتها بالحديث عن المفهوم والمستويات وغيرها من الأمور التي توضح الصورة أكثر حول الهوية، ثم التطرق إلى الهوية السياسية للأحزاب من خلال الهوية وعلاقتها بتشكل الأحزاب السياسية، وثالثا سياسات الهوية كمفهوم، كشأن للدولة وأخيرا الأحزاب السياسية كحامي للهوية وللتمثلات الهوياتية.

المبحث الأول

مفهوم الهوية وإشكالاتها

تعتبر الهوية إحدى الإشكالات التي واجهها الفكر المعاصر، بالنظر إلى الصعوبات التي يطرحها المفهوم، وهذا راجع ربما إلى الكلمة في حد ذاتها والتي تعني في مجملها التعبير عن الشيء، أو التعريف الذي من خلالها تحدد الأشياء وماهيتها.

المطلب الأول: مفهوم الهوية

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم الخلافية بين الباحثين، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، وتستند مختلف التعريفات إلى مرجعيات متعددة، خاصة بعد أن اقتحم المفهوم جميع مجالات العلوم الإنسانية، وأصبح في القرن العشرين(20) ذا مكانة متميزة في تلك العلوم حتى صارت له تطبيقات في مجال العلاج النفسي وفي البيداغوجيا. وما زاد من درجة الاختلاف هي حداثة استخدامه في الدراسات الأكاديمية، ولإيديولوجيته القابلة للتناول من عدة زوايا، فهو مصطلح يتحدد بناءا على الدلالة اللغوية، الفلسفية، السوسيولوجية و التاريخية له. لذا نجد إن مصطلح الهوية قد فرض نفسه في الفكر الفلسفي عامة والفكر الفلسفي العربي على وجه الخصوص، فنجده في المستوى الأول استعمل المصطلح في الإرث الفلسفي الأرسطي بمعنى الوجود، وفي المستوى الثاني دل المفهوم على ما به يكون الشيء هو نفسه[1]. إن الهوية هي المسألة الأساسية للفلسفة منذ قال سقراط اعرف نفسك بنفسك وصولا إلى فرويد ومرورا بالعديد من المعلمين والباحثين الآخرين.[2]

الفرع الأول: التحديد اللغوي للهوية

تستعمل كلمة الهوية في الأدبيات العربية المعاصرة مطابقة لكلمة identity في اللغة الانجليزية، و identité في اللغة الفرنسية وكلاهما مستمد من الأصل اللاتيني لكلمة identitas أو identatis والتي تعني كل منهما: " نفسه أو عينه "، وهذا المعنى يؤكد على درجة الاشتراك

---

[1] - سالم لبيض، **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009. ص 32

[2] - أمين معلوف، **الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة**، ترجمة: نبيل محسن ، دمشق: ورود للطباعة والنشر والتوزيع، 1999. ص13.

في التشابه التام أو التفرد عن الآخرين في نطاق خاص أو غرض محدد[1]. ففي اللغة الفرنسية يستعمل مصطلح identité للدلالة على مجموع الصفات والميزات التي تجعل من شخص ما شخصا متعينا. ووفق معجم لالاند الفرنسي فان الهوية تدل على الميزة الثابتة في الذات، إنها ميزة ما هو متماثل سواء تعلق بما تقيمه الذات من علاقة مع ذاتها، أو مع الواقع على اختلاف أشكاله[2].

وفي اللغة الانجليزية فالمصطلح يعني الشيء نفسه أو الشيء عينه، وفي اللغات الثلاث يستخدم لفظ idem أو id للإشارة إلى شيء محدد، بمعنى هو ذاته. فكان Grodbeck جرودباك أول من استعمل " id أو soi " كمصطلح في التحليل النفسي ليدل به على أمر غير شخصي في الطبيعة الإنسانية.

أما في اللغة العربية، الهوية هي مصدر صناعي مركب من " هو " ضمير المفرد الغائب المعرف بأداة التعريف " ال " ومن اللاحقة المتمثلة في الياء المشددة وعلامة التأنيث " ة "[3]. و حسب ما جاء في لسان العرب لابن منظور، الهوية من هوى يهوي هوة، والهوية تصغيره لهوة. وقيل الهوية بئر بعيدة الهواة[4]. وفي قراءة للباحث التونسي عبد الناصر عبد اللاوي لهذا التعريف يقول: " هذا ما يبرر الحضور المكثف للهوية في كل الأزمنة، ... وما يجعلها أفقا ثريا يستجلي انجازات الإنسان عبر صيرورة الفكر وترحله الابستيمي."[5]

وفي العصور الإسلامية والمعاجم العربية، نجد أنّ الهوية مفهوم يعني حقيقة الشيء أو الشخص الذي يميزه عن غيره. وعند ابن رشد تطلق بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم موجود، وعند الفارابي هوية الشيء هي: "عينيته وتشخّصه وخصوصيته ووجوده المتفرّد الذي لا يقع فيه إشراك."[6] لكن الجرجاني نزع اللبس وبعض الغموض عن التعريفات السابقة في تمييزه بين الماهية، الهوية، الذات، الحقيقة والجوهر فيقول: "إنّ الأمر المتعلق من حيث ما هو مقول في جواب ما

---

[1] Joanna Anneka Rummens, Canadian identities : An interdisciplinary overview of Canadian research of identity, Canada: departement Canadian heritage, 2001. P13

[2] - عبد اللاوي الناصر، **الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس**، بيروت: دار الفارابي، 2012. ص45

[3] - عفيف البوني، "**في الهوية القومية العربية**"، المستقبل العربي، العدد57، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1983. ص5.

[4] - ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد السادس، القاهرة: دار المعارف. ص4929.

[5] - عبد اللاوي الناصر، مرجع سابق الذكر. ص45.

[6] - عفيف البوني، مرجع سابق الذكر. ص5.

هو ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الاغيار يسمى هوية، ومن حيث حمل اللوازم له يسمى ذاتا،ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولا، ومن حيث إنّه محل الحوادث جوهرا."[1]

فالمفهوم اللغوي للهوية الذي يمكن استخلاصه من جملة التعاريف المذكورة سابقا، هو أنّ الهوية هي التفرد وعدم الاشتراك بأي خاصية لشخص أو لشيء، مع شخص أو شيء آخر. وهذا التفرد هو الذي يجعل من صاحبه ذو ميزات خاصة دون أن يقع اللبس مع شخص آخر. ومحاولة لتقديم مفهوم يتم العمل به في الدراسة سيتم التطرق للجانب الآخر من المفهوم وهو الاصطلاحي.

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للهوية

يرتبط المفهوم الاصطلاحي للهوية بتعارف جماعة معينة على أنها مجموعة متجانسة، اثنيا أو محليا، مهنيا، دينيا أو قوميا. وهي الوعي بالذات والمصير التاريخي الواحد من موقع الحيز المادي والروحي ويمكن أن تحدد توجهات الناس وأهدافهم، وتدفعهم إلى العمل معا في تثبيت وجودهم والمحافظة على منجزاتهم وتحسين وضعهم في التاريخ.[2]وفي التعريف إشارة لمحددات الهوية، المتمثلة في: " الوعي بالذات والمصير التاريخي الواحد، والهدف المشترك ". من جهة، وإشارة إلى أهداف الهوية من جهة أخرى، المتمثلة في: " الدافعية إلى العمل، تثبيت الوجود، المحافظة على الإرث التاريخي، و تحسين الوضع في التاريخ." كما أن التعريف السابق تأكيد على عدم وجود جماعة بشرية دون أن تكون لها فلسفتها الخاصة، وقواعدها ومعاييرها، ولذلك لاتستطيع أن تعيش غير مكترثة بما يحيط بها من جماعات تختلف عنها في القيم والتقاليد؛ لأنها تعتقد أن تلك الجماعات المغايرة تمثل تهديدا لمجتمعها.[3] والهوية هي ذالك التماثل و الاختلاف مع الآخرين في أن واحد، وهذا ما يؤكد عليه السياسي البريطاني الأسبق ادموند بورك Edmand Burk في قوله: " الهوية هي ما تمثل في درجة الترابط الوثيق بين مجموعة الأفراد الذين يحملون نفس القدرات، كجزء من النظام الطبيعي من جهة وترابطهم من جهة أخرى، مع من يختلفون معهم اكتمالا لحياة المرء".[4] وهذا الاختلاف أو التماثل نابع من أنماط الحياة المختلفة، الذي يتكون هو الأخر من عنصرين أساسيين هما:

---

[1]- سالم لبيض، مرجع سابق الذكر. ص32.

[2]- نفس المرجع. ص33.

[3]- محمد ناصر عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ــ النظرية ــ المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002. ص111.

[4]- ستيفن ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: وهبة ربيع، القاهرة، 2000. ص ص349. 350.

1- الطبيعي أو الفطري، لا يتغير من مكان لآخر.

2- الاتفاقي أو العرف والعادة، يتغير من مكان لآخر، لا يمكن من خلاله أن يقوم نمط مجتمعي بمعايير نابعة من عرف أو اتفاق نمط مجتمعي آخر.[1]

والهوية بشكل عام، تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. وكثيرا ما يتشكل هذا الفهم انطلاقا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها، مثل الجنس، الطبقة أو الاثنية...[2]

فالتعاريف السابقة تجعل من الهوية المحدد الذي يمكن للفرد من خلاله أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة التي يتماثل مع أفرادها باعتباره عضوا فيها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون ممن يختلفون معه.وهذا التشابه والاختلاف ناتج عن جملة من العوامل، إما طبيعية مفروضة على الأفراد، أو مكتسبة من خلال مراحل حياتهم.

المصطلح إذا مقارنة مرجعية يؤكد إما على درجة الاشتراك والتشابه التام، أو درجة الاختلاف و التفرد في نطاق خاص أو غرض محدد.[3] وبالتالي فالهوية هي ما تمثل في درجة التشابهات والاشتراكات بين أفراد الجماعة الواحدة، كما أنها تمثل درجة الاختلاف مع أشخاص آخري هم خارج إطار الجماعة. كما أن الهوية كمفهوم تناوله العديد من الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية، واختلف باختلاف هذه الاتجاهات، فكل اتجاه حاول إعطاءه تعريفا خاصا يخدمه. فإذا كان علم النفس يعطيه جانبا مرضيا كما هو الحال عند سيغموند فرويد Segmand Fruid في ضياع الهوية عند الهستيريا. وعلم النفس الاجتماعي يعتبر الهوية عامل من عوامل الشخصية. فان علم الاجتماع في دراسة للهوية يذهب إلى قدرة الفرد على اختيار المعاني التي تحقق له الوحدة والانسجام في الذات.[4] والهوية في علم الاجتماع يرى ميد Mead: أن الهوية وحدة أو كتلة ذات علاقة ضيقة مع حالات اجتماعية، حيث يجد الفرد نفسه في حالة اندماج في الوسط الذي ينتمي إليه.[5] وحسب عالم النفس الاجتماعي الألماني اريك اريكسون Erik Erikson الهوية

---

[1]- محمد ناصر عارف، مرجع سابق الذكر. ص110.

[2]- سالم لبيض، مرجع سابق الذكر. ص34.

[3]- Joanna Anneka Rummens. op. cit. p3.

[4]- المهدي بن عيسى. إيناس، بوسحابة، **"تجاوز الإعاقة بين آلية الدمج وتشكيل الهوية ــ مقاربة سوسيولوجية"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، (ب س ن). ص ص 522.523.

[5]- Sally L Archer, And Jeremy A Grey, Identity, In: william A, Derity Jr, International encyclopedia of the social sciences, 2ed, New york : Macmillan, 2008. P556 .

تولد من خلال التفاعل بين الميكانيزمات البسيكولوجية والعوامل الاجتماعية، والإحساس بالهوية ينتج من الميل اللاشعوري للفرد، بحيث يكون امتداد لتجاربه الذاتية. كما ينتج من البحث عن الإحساس بالتكامل والوحدة والانتماء من خلال تنوع التشابه بنمط معين في الطفولة.[1]

وفي تعريف آخر يرى في الهوية تلك الطرق المرجعية التي يتخذها الأفراد والجماعات، والتي تميزهم عن الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية. أو هي طرق تعرف الأشخاص والجماعات على أنفسهم من خلال أساس العرق، الاثنية، الدين، اللغة و الثقافة.[2]وفي التعريف تصريح ضمني لأنواع الهوية المتمثلة في: العرق، الاثنية، الدين، اللغة و الثقافة.

بالرغم من صعوبة التحديد الدقيق لمصطلح الهوية، إلا انه يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات مما سبق، موضحة فيمايلي: الهوية تعكس تماثلا واختلافا في آن واحد:

1- يتماثل مع أشخاص معينين آخرين، أي يشترك في صفات معينة مع شرائح اجتماعية معينة.

2- لا يشبه أيّ شخص أخر، أي له شخصية خاصة به تجعل منه متفردا.

الهوية إذن هي عبارة عن تأكيد للتماثل داخل الجماعة والاختلاف خارجها، ويحظى الأفراد بهويات مختلفة ومتعدّدة، بعضها اختياري مثل العقيدة وبعضها الآخر مفروض عليهم مثل السّلالة والجنس. كما أنّ الهوية الفردية والهوية الاجتماعية في علاقة تفاعلية بحيث أنّ الفرد هو المكوّن الأساسي للهوية الاجتماعية، في حين أنّ هذه الأخيرة هي التّي تبلور هوية الفرد وتوجّهها، ويتّسم محتوى هوية الجماعة بأنّه بناء اجتماعي، وأنها الشّعور بالانتماء إلى جماعة والإحساس الايجابي نحوها وهذا الانتماء إنما يتحكم فيه حافزان يتمثلان في:

- الحاجة إلى الانتماء والتعاون مع الآخر الذي يحمل نفس التوجهات والمعتقدات.

- الحاجة إلى التميز والاختلاف عن الأخر ممن لا يتماثل معه.

---

[1]- Erik H Erikson, Authobiographic notes of identity crisis, Vol 99.no 4, United States of America : the MITT press,1970. pp 730.733.

[2]- James D Fearon, What is identity (As we now use the word) ?, Standford : departement of political science, 1999. Pp5.6.

المطلب الثاني: الهوية الشخصية والهوية الجماعية (الاجتماعية):

يعد الفرد كائنا اجتماعيا بطبعه، فهو يميل دوما إلى التعايش مع الآخرين اكتمالا لحياته، المحكومة بجملة من الاحتياجات. فهذا الميل الاجتماعي شعوريا كان أم لاشعوريا لازمة على الأفراد رغم استقلال الشخصية الفردية المتميز عن الآخرين. يؤكد علم النفس الاجتماعي على أنّ الهوية أداة تمكن من التفكير في التمفصل النفسي والاجتماعي لدى الفرد، إنّها تعبر عن محصلة التفاعلات المتنوعة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي. إنّ هوية الفرد الاجتماعية تتميز بمجموع انتماءاته في النسق الاجتماعي...الهوية تمكن الفرد من أن يحدد لذاته موضعا ضمن النسق الاجتماعي وان يحدد الآخرون موضعه اجتماعيا.[1]وعليه فالهوية تنقسم إلى قسمين يتمثلان في:

الفرع الأول: الهوية الشخصية أو الفردية:

هي مجموع علامات أو سمات نفسية وجسدية خاصة بشخص بعينه عن غيره من أبناء جنسه، كما أنها مجموعة قرائن قابلة للتجربة والقياس تحدد هوية كل فرد من الناس.[2] وبالتالي هي ما يعرفها أي فرد حول من يكون، نسبة إلى الخصائص والميزات التي ينفرد بها عن الأفراد الآخرين. فالهوية الشخصية تشترط في الفرد أن يحقق ذاته بين الآخرين، وان يفصل هويته عنهم.[3] فالفرد يبقى دوما في صراع المكانة الاجتماعية، أي ذلك الصراع الفردي من اجل أن يتقبله المجتمع ويتمكن من تحقيق وجوده الاجتماعي، فالهوية الشخصية إذا هي ذلك الوعاء المتضمن لنسق المعاني في لحظة معينة من تفاعلات الفرد التي تمكنه من ضبط علاقته بذاته، وبالموضوعات الخارجية سواء كانت اجتماعية أم غير اجتماعية وهيكلتها على ضوء ذلك. وهي محصلة مختلف المعاني التي يكونها الفرد عن ذاته وعن الموضوعات الأخرى انطلاقا من خبراته البيوغرافية واللحظاوية التي ينطلق في منها:

1- إقامة علاقات تفاعلية مع الآخرين على أنّ ذاته مختلفة عنهم.

2- القيام بأعماله وبناء مشاريعه.[4]

---

[1]- دنيس، كونتش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: منير السعيداني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007. ص40.

[2]- شتيح، بن يوسف، "**ثلاثية الدين، اللغة والثقافة ودورها في إرساء الهوية الوطنية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، (ب س ن). ص507.

[3]- Sally L Archer, And Jeremy A Grey, Op.cit. p555.

[4]- المهدي بن عيسى. إيناس بوسحابة، مرجع سابق الذكر. ص524.

كما تتميز فئات المجتمع بخاصيتين يعرّفون من خلالها بأنفسهم، والتي تجعلهم متميزين عن غيرهم:

الأولى: يعرّفون أنفسهم بالأدوار الصريحة في الجماعات، وهو ما يتطابق مع شخصيات محدّدة وليس الفئات.

الثانية: الفئات الاجتماعية والتي تفهم من خلال المصطلحات المدروسة مثل المعتقدات، الرغبة، التعهدات الفكرية، الخصائص الجسدية، وغيرها من العناصر التي تفهم من خلالها الفئات الاجتماعية.[1]

فالهوية الفردية هي إذا مما يميز الفرد عن غيره من الأفراد، ويعرف الآخرين به، تلك التي تحدد اتجاهه ومسار فكره وعقيدته وانتماءاته، ومثل هذه الهوية هي التي تجمعه بغيره من الذين يشتركون معه في الاتجاه والفكر والعقيدة والانتماءات، وتميزه في الوقت نفسه بتلك الفروق أو التضاريس التي لا يشترك معه فيها غيره لتشكل الهوية الجماعية.

الفرع الثاني: الهوية الجماعية (الاجتماعية):

تؤكد مختلف الدراسات المتمحورة حول الهوية على أهمية تناول ووصف تصرفات الأشخاص الجماعية أكثر من الفردية لأسباب عديدة، يأتي في مقدّمتها أن الحركة الجماعية لها سماتها التي تختلف عن الحركات الفردية، وغالبا ما يمكن فهم الفرد فقط من خلال فهم الجماعة التي ينتمي إليها، والحركة الجماعية تتكون من الأفراد الذين يصنعون ويحققون من خلال أعمالهم وتصرفاتهم المظهر العام لأنفسهم وللآخرين.[2]كما إنّ الفرد لا يمكن له أن يعرف نفسه ما لم يكن مدركا للآخرين أمثاله، فالشعور بالذوات الأخرى ضروري للشعور بالذات أو الوعي بالذات. لذلك عليه أن يثبت ذاته ويضع لها مكانا في أوساط الجماعات، وبالتالي يكون أمام تحديد لهويته من خلال معرفته لنفسه بين الآخرين، ورؤيته لذاته كعضو في الجماعة الاجتماعية. فالفرد الذي مماثلة للذات يصنف في الجماعة، ومن له اختلاف في الذات يصنف خارج الجماعة.[3]

---

[1]- Sally L Archer, And Jeremy A Grey, Op. cit. P554.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديموقراطي** - الكتاب الأول- ، ط2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006. ص297.

[3]- James A Coté, And Charles G Levine, Identity formation , agency, and culture, a social psychological synthesis, United States of America : Laurence Erlbaum associates, 2002. p225.

يبقى انه لابد من الإشارة إلى صعوبة الوصف بالنسبة للهوية الاجتماعية، بالمقارنة مع الهوية الفردية، وذلك بسبب أنها تنبثق من السياق، وعلى سبيل المثال فان السؤال من أنت؟ قد يعني القليل بالمقارنة مع أسئلة أخرى، مثل السؤال: إلى من تنتمي؟ وغيرها من الأسئلة التي تدور حول مصادر التاريخ المشترك التي تبدو عليه في الشكل الخارجي المرتبط بالسياق.[1]

الفرع الثالث: العلاقة بين الهوية الجماعية والهوية الفردية :

لعل أنّ الحديث عن صعوبة أو سهولة فهم ووصف أيّ من الهويتين الفردية أو الجماعية، لن يتأتّى إلا من خلال البحث في العلاقة الكامنة بينهما، فلا يمكن لهوية فردية إنّ تتشكل وتنمو بمعزل عن الآخرين في المجتمع، كما لا يمكن لهوية اجتماعية أن تتشكل هي الأخرى من دون وجود فواعل يشكلونها، وهذه الفواعل من دون شك هم الأفراد أصحاب الهويات الفردية.ولفهم الهوية الفردية والهوية الاجتماعية والعلاقة بينهما أكثر هناك اقترابان يوضحان هذا:

1- اقتراب الهوية الاجتماعية:

فهذا الاقتراب يعتمد على ملاحظاته للبحوث التجريبية، لتفسير ظاهرة الانحياز والتمركز العرقي، بعرض الإفراد على جماعات بطريقة عفوية أحيانا، وأحيانا أخرى بطريقة مدروسة، من اجل التحكم في الظاهرة المتمحورة حول التماثل بين ذات الفرد وبين الجماعة، والفرق بين الحافز والأصناف.[2]

2- اقتراب علم الاجتماع للهوية:

يفترض هذا الاقتراب وجود علاقة تفاعلية بين الذات والمجتمع أو بين الذات والهوية الاجتماعية للفرد، والتي تتوقف على ادوار الأفراد في الجماعات، التي تقترن بادوار مضادة. وهو ما يمكّن من عرض الارتباطات مع الأخر، فالأفراد يذهبون إلى إدراك ذواتهم من خلال أدوارهم في الجماعات.[3] فالاقترابان يعطيان فكرة أوضح حول العلاقة بين الهوية الفردية والهوية الاجتماعية فإذا كان الأول يركز على ما يجري داخل وخارج الجماعة، فان اقتراب علم الاجتماع للهوية يركز على هوية الأفراد ومدى إمكانية البناء والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية. والذات هي انعكاس للمجتمع، وهذا الأخير يحدد السلوك الاجتماعي للأفراد، وفي نفس الوقت ينعكس السلوك الاجتماعي على الذات، وهذه الأخيرة قد تحدد هوية المجتمع, وكما يقول عبد الغفار رشاد

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر. ص298.

[2]- Sally L Archer, And Jeremy A Grey, Op.cit. p555.

[3]- Ibid . p556.

القصبي: " الهوية حالة نفسية على مستوى الفرد، وحالة اجتماعية على مستوى الجماعة."[1] ففائدة الجماعات على الأفراد المتماثلين الذين يعيشون فيها، تكون اكبر من حياة التفرد، خصوصا في ظل التنظيم الذي يطبع الجماعات.

وعلى كل يمكن توضيح العلاقة بين الذات الفردية ــ الهوية الشخصية ــ والهوية الاجتماعية من خلال المخطط التالي أو نموذج المستويات الثلاث لتحليل وتشكيل السلوك الاجتماعي:

الشكل1: نموذج المستويات الثلاث لتحليل تشكل السلوك الاجتماعي[2]

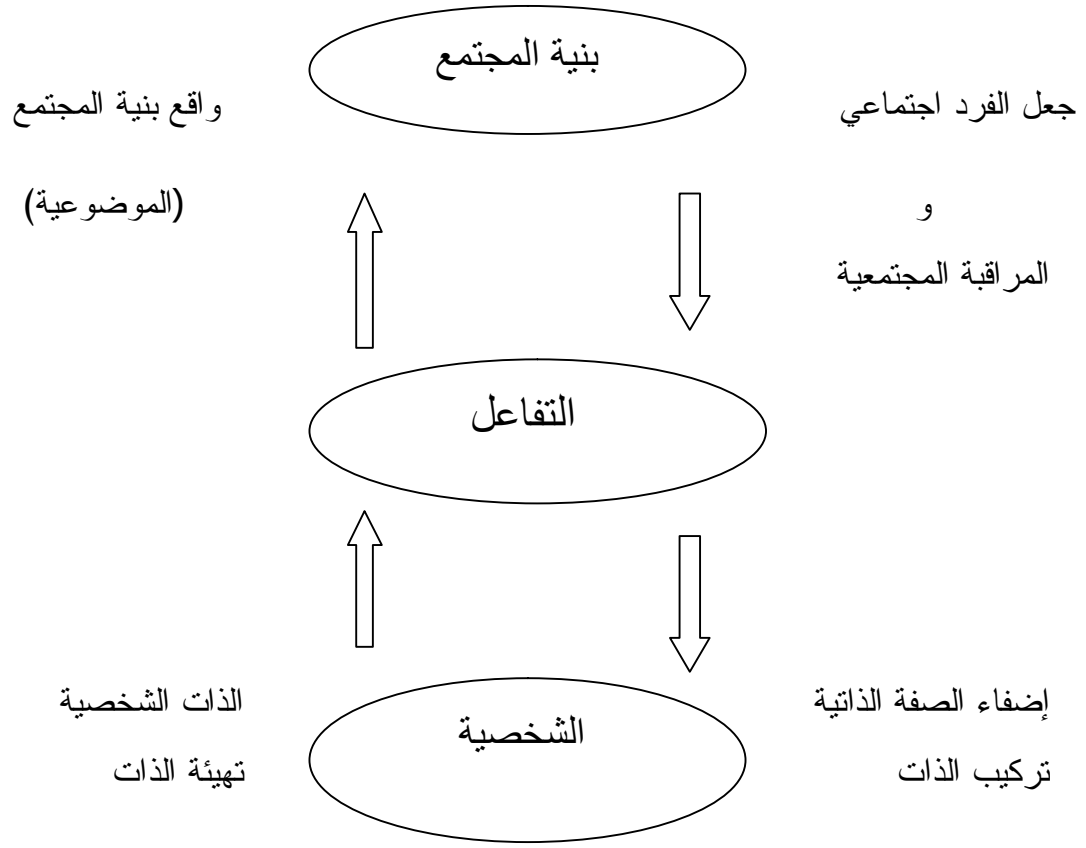

والنموذج يوضح حالة التفاعل اليومي للفرد وارتباطاته مع الآخرين، والعلاقة بين الذات الشخصية وبنية المجتمع علاقة تفاعلية، إذ يؤثر كل طرف في الأخر فالمجتمع يصون أو يغير، التفاعل يسوي أو يعطل، والشخصية تتشكل أو تعيد التشكل.

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر. ص309.

[2]- Jan E Stets, And Peter J Burke, Identity theory , and social identity theory, Vol 63 , no 3, Washington : American sociological association, 2000. P7.

ومنه يمكن القول بأن الهوية تختلف بين الفرد والجماعة في مفهومها، وبالمقابل تبقى الهوية الفردية والهوية الاجتماعية في علاقة تفاعلية، بحيث أنّ الهوية الفردية هي ذلك الجانب من المفهوم الذّاتي للفرد، الذي ينبعث من واقع معرفته بعضويته في الجماعة وذلك إلى جانب المغزى القيمي والانفعالي المرتبط بهذه العضوية. في حين أنّ الهوية الجماعية يمكن تعريفها على أنّها مجموعة من الصّفات التّي تجمع بين أفراد الجماعة الواحدة وتميزهم عن غيرهم ممن يقع خارج نطاق تلك الجماعة. وهذا الاختلاف يمكن استنتاجه من خلال السياق أو البعد الهوياتي المتمثل: البعد الثقافي، البعد الاجتماعي، والبعد السياسي للهوية.

المطلب الثالث: الهوية والانتماء:

إنّ الحديث عن أبعاد الهوية المتمثلة في ثلاثية الثقافة، الاجتماع، والسياسة لن يتأتى إلاّ من خلال الجماعة والتي أساسها الفرد. فإذا كان الفرد هو أساس الجماعات فما هي الرابطة التي تجمع بينهما؟ وما هي الصلة التي تجعل من الفرد يقدم الولاء التام للجماعة الصغيرة كالأسرة والمدرسة من جهة، ومن جهة أخرى للجماعة الكبيرة ممن يرى فيهم متماثلين معه سواءا كان هذا التماثل سياسي أو ثقافي أو اجتماعي؟. فالحديث عن هذه الرابطة أو الصّلة التي تجعل من الفرد يمنح ولاءه إلى جماعة ما إنّما يتأتى بالانتماء.

الفرع الأول: الانتماء والولاء الهوياتي :

يشكل الانتماء احد العناصر الأساسية الرامية إلى تشديد الولاء لهوية الجماعات المختلفة، والهوية الجماعية المتماسكة in group مرهونة بمدى الولاءات التي يمنحها الأفراد لها، ومدى رؤيتهم لمصالحهم مع من يتماثلون معهم. فالهوية هي تلك الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتميا إلى تلك الجماعة.

وهنا ينبغي التمييز بين هوية الجماعة، وبين الهوية على النحو الذي تنعكس به لدى الفرد العضو في الجماعة. وعلى حد قول هاربرت كالمان Harbert Kalman: " الهوية الجماعية يحملها أعضاؤها الأفراد في الجماعة، ولكنها لا تظل كل أعضاء الجماعة بمجمل المفاهيم الخاصة بها. فهي من ناحية، لها وجود منفصل في صورة نتاجات تاريخية مجتمعة، ... قطاعات مختلفة يختلف كل منها عن الأخر اختلافا كبيرا في درجة تداخلهم الفعال والتزامهم الوجداني تجاه الجماعة، حيث تقوم عناصر زعامية مختلفة وجماعات

ثانوية فعالة بدور اكبر في تحديد هوية الجماعة أكثر من سائر المنتمين إليها."[1] فدور الأفراد في تحديد هوية الجماعة يكون متفاوت، فالفرد العادي إنّما يكون تأثيره أقلّ من الأشخاص أصحاب المكانات الزعامية، والتي لها الدور الأكبر في تحديد هوية الجماعة.

كما أنّ هذا الفرد الذي يؤثر في الهوية الاجتماعية يبقى هو الآخر في حاجة للانتماء إلى الجماعة طول فترات حياته لكي يصبح ذو إحساس بالوجود داخلها، وهو الشعور الذي يقوى من خلال نشأة الفرد، فيتكون لديهم هذا الشعور الذي يترجم لأفعال داخل المجتمع، فإذا كانت الهوية هي عملية الإدراك الداخلي لذاتية الشّخص والتي تمدّها عوامل خارجية، فإن الانتماء هو الشعور بهذه العوامل الخارجية والذي يترجم من خلال أفعال تتسم بالولاء إلى لهذه المجتمعات التي ينتمون إليها.[2] وبالتالي فللانتماء الدور الفعال والايجابي على هوية الأفراد الجماعية لخلق ولاءات اتجاه الجماعات المختلفة. والهوية تحدد الشعور العميق الوجودي الأساسي للإنسان، والشعور العميق الخاص بانتمائه، ويمنح الانتماء الفرد غايته وأمل حياته: المسؤولية عن هوية الجماعة، واستمرارية أنماط تراثها المختلفة المادية والروحية، والأمل في أنّ جهوده الإبداعية لن تذهب بموته كفرد، بل ستتغذّى حياة الجماعة حتى بعد وفاته.[3] لذلك يبقى ارتباط الحاضر بالماضي أمرا ضروريا لاستمرارية حياة الجماعات والأفراد حتى في حالات وفاة الأشخاص الممثلين لماضي الجماعات. كما يمكن فهم الهوية من خلال الصياغة التالية: فإذا طرحت سؤالا على أي شخص بالصياغة التالية: ما هي هويتك؟ فانك ستجد إجابات تتمحور ببساطة حول السؤال من تكون؟ أو بعبارة أخرى ستكون الإجابة بالدور الذي يلعبه في الجماعة التي ينتسب إليها.[4] فالأفراد دوما ينزعون إلى تعريف أنفسهم انطلاقا من المكانة التي يحتلها في أوساط المجتمع، والدور الذي يلعبه فيه. وعليه فالهوية من هذا المنظور، هي أن تعكس الذات نفسها في أوساط مجموعة ما وتأخذ لها هدفا وتصنفها وتلقى لها مكانا فيها، أو هي مدى معرفة الفرد حول من يكون.[5] والانتماء إلى جماعة ما إنما يعرفه الأفراد من خلال الأدوار التي يلعبونها فيها ومن خلال المكانة التي يحتلونها، فمثلا قائد جماعة ما أو شيخ قبيلة سيعرّف نفسه مباشرة بمكانته داخل الجماعة وليس باسمه.

---

[1]- رشاد عبد الله الشامي، **إشكالية الهوية في إسرائيل**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1997. ص10.

[2]- سناء مبروك، **الهوية والانتماء الاجتماعي في شمال سيناء**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية،1991. ص218.

[3]- رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق الذكر. ص 7.

[4]- James D Fearon, Op.cit. pp 11.14.

[5]- Jan E Stets, And Peter J Burke, Op.cit. pp 224. 225.

الفرع الثاني: أزمة الهوية والانتماء

الانتماء شعور فردي بالثقة يملأ النفس، شعور بأن الإنسان ليس وحيداً وليس ضعيفاً، ولا يسير منفرداً في عالم يجهله، بل هو يملك السند، وأنه أي الفرد جزء من جماعة يمكن أن تدافع عنه ضد المجهول، سواء كان هذا المجهول قوة معادية أو ظروفاً قاهرة أو أي شيء آخر.

تتنوع الانتماءات عند الإنسان، وذلك للتطورات المتعددة التي تشهدها الحياة البشرية، ويمكن إيجاز أهم أنواع الانتماءات وأكثرها شيوعاً في :الانتماء العرقي، الانتماء الديني والأيديولوجي المذهبي أو الحزبي، الانتماء المكاني والزماني، الانتماء القومي والسياسي، ويمكن ملاحظة إمكانية وجود تزامن واتفاق بين عدد من الانتماءات في وقت واحد دون تعارض، وقد يحدث تعارض وخلاف بين انتماءين أو أكثر ويقع الفرد في صراع لكنه يفضل في النهاية الانتماء الأكثر عمقاً في داخله والأكثر توافقاً مع قيمه، ويظهر حينها مفهوم الانتماءات التعويضية التي يقف الانتماء الديني على رأسها[1]. لذا فإن الانتماء يمثل شكلاً من أشكال الهوية الذاتية، وهو أكثر ارتباطاً بالهوية الجماعية وهوية الدور التي تمثل الركيزة الثانية للهوية الذاتية بعد الجانب الذاتي، ويكون الانتماء بعد مهم من أبعاد الهوية.

كما أنّ الانتماء يعرف من خلال العلاقة التفاعلية بين الهوية بما تنطوي عليه من مقومات :كاللغة والدين والتاريخ المشترك، والوطنية وغيرها، أي كل ما يطبع جماعة بشرية ويميزها عن غيرها والتي تحمل دلالتها من المحددات الأساسية لثقافة الأمة، وبين مختلف الفضاءات المجتمعية التي ينتمي إليها الفرد وبما يرتبط به من علاقات ويمارسه من ادوار لإشباع حاجاته وتحقيق ذاته. فرغم ما لعملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في مراحل حياته المبكرة من أهمية بالغة في تشكيل شخصيته وفي تحديد هويته، إلا أن الهوية الفردية والجماعية تتكيف و تتأثر بالنظم والأنساق الاجتماعية، وكذلك تبعا للأوضاع التي يعيشها الأفراد والجماعات وما يميز طبيعة علاقاتهم الاجتماعية[2].

وهذا ما يقود إلى إدراك حقيقة أساسية وهي أن تمسك الأفراد واعتزازهم بهويتهم يتفاعل مع الأوضاع التي يعيشها المنتسبين إليها وعن مدى وعيهم وتمثلهم لها، وعن مدى ما يسودها من قيم وكذا على قدرتها في تمكينهم من تحقيق ذواتهم وإشباع حاجاتهم وضبط سلوكياتهم وتنظيم شبكة علاقاتهم لأنها تمثل محصلة الأفكار والمعتقدات والقيم والاتجاهات التي يكونها الفرد عن ذاته وعن الآخرين وعن بيئتهم ومجتمعهم.

---

[1]- خليل عبد الرحمن الطرشاوي، "**أزمة الهوية لدى الأحداث الجانحين مقارنة بالأسوياء**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غزة: الجامعة الإسلامية، 2002. ص57.

[2]- خالد حامد، "**النسق المجتمعي وأزمة الهوية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، (ب س ن). ص 388.

المبحث الثاني

الهوية السياسية للأحزاب

تتخذ الأحزاب أشكالا عديدة تختلف باختلاف بنيتها وتنظيمها السياسي المميز لوجودها على الساحة السياسية، فالممارسة الحزبية تتطلب الالتزام بهوية سياسية تكون المحدد لسلوكيات الحزب ككل.

المطلب الأول: مفهوم وتشكل الهوية السياسية

إن أهمية الربط بين الهوية والتماسك السياسي، والتي تعتبر أساس هذا التماسك داخل أي تنظيم - كالحزب السياسي مثلا- كما تساهم في بلورة أهداف وحركة التنظيم وفاعليته ووظائفه وعلاقاته بغيره، كما يمكن اعتبارها من معايير وعوامل المؤسسية، الأمر الذي يثير أهمية دراسة هوية مثل هذه التنظيمات، وفي مقدمة الأمثلة ترد الأحزاب السياسية.[1]

لقد قُدمت حسب جورج بالانديه George Balandih مقالة طويلة للمجتمعات القائمة على النسب، التي تتناولها من جوانبها الثلاث من حيث أنها:

- نظام يحتل ميزات شكلية.

- نمطي علائقي مميز للقرابة.

- ذات محتوى سياسي خاصة.

وقد توصل إلى اعتبار الحياة السياسية كمظهر لكل اجتماعي.[2]وانطلاقا من هذا وتماشيا مع موضوع الدراسة الذي يأخذ بالهوية السياسية عنصرا للتحليل. لعل أنّ ابرز عنصر يتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن الهوية السياسية، هو ذلك المكون لها أو ما أصل الهوية السياسية؟ وماهي العوامل المساعدة على تشكلها؟

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر. ص293.

[2]- بالا نديه جورج، **الانثربولوجية السياسية**، ترجمة: علي المصري، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2007. ص 42.

الفرع الأول: الهوية السياسية والسلوك السياسي

من خلال التعاريف السابقة للهوية، والتي خلصت جميعها إلى أنّ الهوية هي الطريقة التي من خلالها يمكن للأفراد والجماعات إدراك ذواتها. وأنها تؤثر على الطريقة التي من خلالها يمكن إدراك عالم السياسة في شكله الواسع، فتوجهات الأفراد ومشاعر الشعب إزاء السياسة عموما وإزاء النظام السياسي بوجه خاص، تجري صياغته في سياق من إدراكات هذا الشعب ورؤيته ومفهومه لهويته الخاصة به. إن معنى الهوية يعد محددا أساسيا للسلوك السياسي في الأمة، وبالتالي للسياق أو المناخ السياسي العام المرتبط بهذه الأمة وللتوجهات السياسية والنظام السياسي.[1]

ولكل جماعة سلوك سياسي يميز هويتها الخاصة بها، فالسلوك السياسي وفي تعريف له : " إن المقصود بالسلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر وغير المباشر، وإنما أيضا الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات السياسية، وكذلك العقائد والقيم والأهداف..."[2] وفي تعريف آخر: " تصرفات الفرد تجاه المجتمع السياسي الذي يعيش فيه... والنشاط الحزبي داخل الأحزاب هو أيضا سلوك سياسي."[3]

وحسب جاك لاجروي Jaque Lagrow أن علاقات الأفراد داخل الجماعات تنعكس على الحياة السياسية للدفاع عن الميزات الذاتية الخاصة بأفراد جماعة ما .[4] وما الانتماء إلى أي جماعة بشرية مهما كان نوعها أو مجالها إنما تحدده أهداف وغايات، وهذا الانتماء يعتمد أساسا على المعرفة والعقائد المطروحة التي يحملها الزعيم أو المجموعة حزبا كانت أو منظمة سياسية، والذي يكون انطلاقا من الفكرة أو الإيديولوجية وليس إلى الشخص حامل الفكرة.[5] وبالتالي فالمعطى الاجتماعي للهوية يلعب الدور الرئيسي في المجال السياسي والممارسة السياسية للأفراد والجماعات، بالقدر الذي يحدد توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، فانه يحدد السلوك السياسي لهؤلاء الأفراد والجماعات والهويات الجماعية تؤثر إلى حد بعيد في الاعتقاد السياسي، وهذا

---

[1]- عبد الغفار رشاد، القصبي، مرجع سابق الذكر. ص 281.

[2]- سويم العزي، **السلوك السياسي في المجتمع العربي**، (ب ب ن): دار الألفة، 1992. ص172.

[3]- نفس المرجع. ص ص 159. 160.

[4]- Jaque Lagroye, Et autres, Sociologie politique, Dalloz; Presses de la fondation, 2006. P225.

[5]- سويم العزي، مرجع سابق الذكر. ص ص159 . 160.

التأثير يدرس تحت مسميات "الحركات الاجتماعية الجديدة" أو "الثقافة السياسية الجديدة" عند الدارسين الأمريكيين.[1]

فالمتأمل في السياسة سيجدها نشاط اجتماعي، إذ أن السياسة هي ميدان طبيعي للقضايا الاجتماعي، والإطار الأمثل لممارسة النشاط السياسي هو الكل الاجتماعي، ويوضح جان بيار كون Jans Pierre Kon و جان بيار مونيي Jans Pierre Monieh هذا بالكلية الاجتماعية فيقولا: " فليس هناك مجتمع سياسي متميز عن المجتمع الديني، يجب دراستها إلى الاجتماعي الكل... وان تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي خطأ شائع وواضح في نفس الوقت وواجب علماء الاجتماع هو ضم الواقعة الاجتماعية إلى الكل الاجتماعي."[2] كما يعرف دافيد ايستون David Easton. السياسي عامة سواءا كان نشاطا أو تنظيما، أو شخصا أو غير ذلك على انه شكل من العمل الاجتماعي.[3] والهوية السياسية هي ذاتها نضال من اجل فكرة.[4] فلا يمكن لأحد اكتساب الهوية السياسية ما لم يكن له ما يدافع عنه، والنضال يقصد به هنا الدفاع عن فكرة ما فردية أو جماعية.

الفرع الثاني: في تشكيل الهوية السياسية

إن تشكيل الهوية السياسية عملية مستمرة لا تنتهي، كما أنها لا تنفصل عن المكونات الأخرى، فانتماء الفرد إلى الأمة أو مجتمع سياسي قد يواكبه تعلم رموز وتوجهات أخرى لجماعة لغوية أو إقليمية... أو الحزب السياسي، والتي قد تتسم بالاستمرارية ومقاومة الضغوط ومحاولات تغييرها، فيستمر الانتماء لها رغم انتهاء وتلاشي المبررات التي دفعت إليه أصلا.[5] وتشكيل الهوية السياسية إنّما تحدده عدة عوامل نذكر منها:

- إن معظم الأطفال يكتسبون اتجاهات وأنماط سلوكية سياسية أوّلية وواضحة في سن مبكرة نسبيا، وفي الوقت الذي تتعرض فيه بعض هذه الاتجاهات للبلورة والتعديل، فان اتجاهات أخرى قد تبقى جزءا من الذات السياسية لفرد طيلة حياته. ففي أي مرحلة من مراحل عمر الفرد تتكون

---

[1]- Richard E Seleon, And Katherine C Naff, Identity politics and local political cultur, Vol 39, no 06, Sanfrancisco, 2004. p691.

[2]- جان بيار مونيي، جان بيار كون، **من اجل علم اجتماع سياسي**. ترجمة: محمد هناد، الجزء1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (ب س ن). ص ص19. 20.

[3]- بالانديه جورج، مرجع سابق الذكر. ص48.

[4]- Edward E Sampson, Identity politics, Vol 48, N 12, United State of America : American psychological association, 1993. P1919.

[5]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر. ص293.

ذاته السياسية، عادة من مجموعة من المشاعر والاتجاهات بنسب متفاوتة، ففي المستوى الأول الأكثر عمقا توجد الانتماءات والمعتقدات العامة، مثل القومية والتصورات الاثنية والطبقية والالتزامات الدينية والإيديولوجية، إلى جانب الأحاسيس الأساسية بحقوق وواجبات الفرد في المجتمع. كذلك على مستوى آخر توجد التزامات ومعارف بدرجة اقل من العاطفية ودرجة اكبر من الإدراك بالمؤسسات السياسية.[1]

- تعتبر البيئة عامل مؤثر في تشكيل الهوية السياسية: رغم أنّ عامل البيئة احتمالي، إذ يصبح الفرد بين خيارات المجموعات الهويّاتية وهو ما يجعل من الهوية السياسية عملية معقدة.[2] وكمثال بسيط حول تأثير البيئة في تشكيل الهوية السياسية، ذلك الذي قدّمه جورج بالانديه George Balandih بما أسماه " مبدأ الإقليم والتحدّر" ومساهمته في تحديد الحقل السياسي.

الشكل2: بنية نسبية وبنية إقليمية وبنية سياسية عند التيق tigue بنيجيريا.[3]

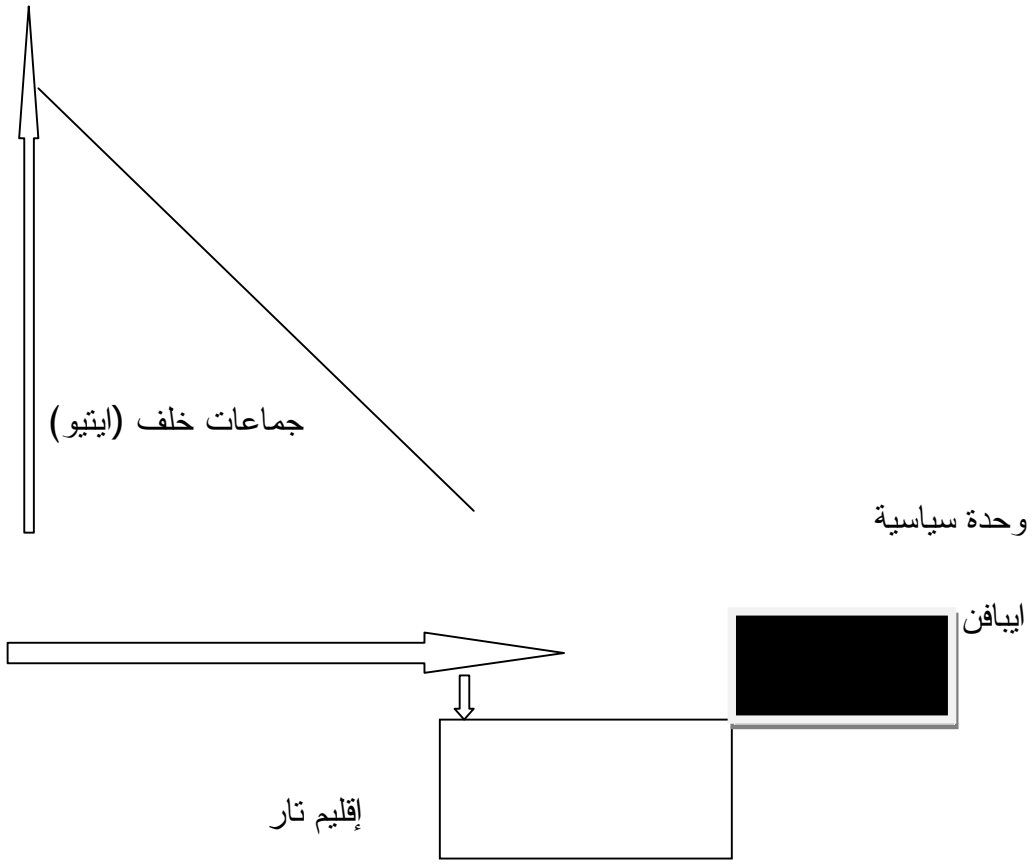

[1]- غابريال الموند، وآخرون، **السياسة المقارنة - إطار نظري** - ، ترجمة: محمد بشير زاهي، المغيربي، الطبعة1، بنغازي: جامعة قار يونس، 1996. ص87.

[2]- Richard E Seleon, And Katherine C Naff. op.cit. p691.

[3]- بالانديه جورج، مرجع سابق الذكر. ص286.

فالرسم التخطيطي يوضح العلاقة بين النسب والانتماء لإقليم ما ونشأة وتكوين الوحدة السياسية، فجماعة إيتيو Iteo التي تحمل خصائص وميزات خاصة بها مبنية على أساس النسب، المتجمعة في إقليم لوتار Le tar، قد أقامت وحدة سياسية Ipaven ايبافن تدافع من خلالها على معتقداتها و هويتها.

- تقوم الأسرة أيضا بتشكيل الاتجاهات السياسية المستقبلية، من خلال وضع الفرد في بيئة واسعة، وتأسيس الارتباطات الاثنية واللغوية والدينية والطبقية، والتأكيد على القيم والانجازات الثقافية والتعليم. كما تلعب المدرسة والانتماء الديني دورا مهما في خلق التوجهات السياسية، فالمدرسة يمكنها أن تعزز أحاسيس التعلق بالنظام السياسي مثلما يحدث في الأنظمة الثوري، كما يمكن أن تولد الوعي الخاص بفئات دون الأخرى، مثلما حدث عام 1979 بجنوب إفريقيا ورفض الحكومة استعمال اللغة الإفريقية كلغة تعليم، وبتحريض من المدارس نشأ الصراع بين البيض والسود. و للانتماء الديني ووجود هوية وتنظيمات دينية له، تأثير فعال في معظم النظم السياسية، وكمثال على ذلك انتشار الأصولية الدينية بالجزائر سنوات التسعينات، إسرائيل، الهند...[1]

- القادة السياسيين يؤثرون على توجهات الأفراد، من خلال الوظائف السياسية وضرورة تحقيق هويتها، بتكييف الأفراد الاجتماعيين وتحضيرهم للأدوار السياسية.[2]

وهذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المؤثرة في تشكيل الهوية السياسية ومنها:

- جماعات الرفاق والأقران تؤثر على اهتمام الفرد بالسياسة وبخلق الاتجاهات السياسية.

- وسائل الإعلام: الخاضعة لحكومة تسلطية أداة قوية لخلق التوجهات السياسية.

- جماعات المصالح: الجماعات الاقتصادية، مثل نقابات العمال وجماعات المصالح التي أدت إلى خلق أحزاب سياسية جديدة.[3] وكمثال عن دور الجماعات الاقتصادية في تشكيل الهويات السياسية، وهذا ما يتضح من خلال أحداث 1900 و1920 للحركات العمالية بايطاليا، التي كانت مركزا لتشكل الهوية السياسية للطبقة الوسطى الممثلة للبروليتارية، بتوحد مختلف أصناف العمال

[1]- غابريال الموند، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص ص94. 97.

[2]- بالانديه جورج، مرجع سابق الذكر. ص45.

[3]- غابريال الموند، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص ص 97. 100.

أصحاب الخبرات عبر المصانع الايطالية. فالعامل في علاقة مع عمله، وكنتيجة لهذه العلاقة يستخلص:

- طول المدة يجعل من العامل أكثر مقاومة.

- خلق توتر في نفسية العامل تجاه هوية الطبقة العاملة خاصة والسياسة عامة.[1]

إنّ العوامل المذكورة سابقا توضح عملية تشكيل الهوية السياسية، التي هي في الأصل تخضع لعوامل اجتماعية، لكل منها طريقة وتأثير خاص بها يؤدي إلى تشكيلها.

فتشكل الهوية السياسية للأفراد والجماعات، يقدم إطارا للمشاركة المباشرة في الحياة السياسية أو عن طريق وسيط سياسي، أو من خلال أدوات التمثيل السياسي وتوسيع مفهوم التمثيل ليشمل كل مجالات النظام السياسي، الرسمية وغير الرسمية، وليشمل مختلف المؤسسات والجماعات، ومؤسسات النظام الاجتماعي.[2] ومشاركة الأفراد الفعالة في الحياة السياسية لن تتأتى إلاّ من خلال التنشئة السياسية التي تعمل مختلف قنوات النظام السياسي على تلقينها للأفراد والجماعات، والتي يعتبرها غابريال آلموند Gaberial Almound احد وظائف النظام السياسي. وقد يمكن الافتراض بأن الأسس التي تحكم العلاقات في الحياة السياسية كاحترام قواعد اللعبة السياسية ومستوى التعاون والصراع وعوامل الولاء والانتماء والثقة قد تجد جذورها في عملية التنشئة السياسية.[3] وعن تفاعل عاملي المشاركة والهوية السياسية انعكاس على تشكل العلاقات في الحياة السياسية بين الجماعات والأفراد. كما يوضح الجدول التالي:

[1] Richard E Seleon, And Katherine C Naff.op. cit. p35.

[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر. ص155.

[3] - نفس المرجع. ص290.

الجدول رقم 1: تشكل العلاقات في الحياة السياسية على مستوى الفرد والجماعة.[1]

مستويات التحليل تشكل العلاقات في الحياة السياسية	مستوى الفرد	مستوى الجماعة
قواعد اللعبة السياسية	ما مدى احترام المواطن لقواعد اللعبة من خلال نضجه؟ ما الأهمية التي يمنحها لتطبيق القيم والأسس الديموقراطية؟ وخصوصا للانتخابات والحريات العامة؟	هل ثمة مشاركة سياسية حقيقية خلال مراحل نمو الفرد؟ ما مدى الوعي الذي تستند إليه هذه المشاركة؟ هل تحترم القوى والأطراف المشاركة معايير وقواعد الحركة السياسية؟ ما مدى اللامبالاة والاغتراب من الحياة السياسية؟
التفاوض والصراع	هل يقبل الأفراد أعضاء الجماعات الأخرى سواءا كانت مهنية أو سلالية؟ وهل ينظر الفرد إلى أعضاء الجماعات الأخرى ممن يختلفون عنه على أنهم قرناء يجب أن يتمتعوا بفرص متكافئة أم على أنهم خصوما لا يمكن التعامل معهم إلا من خلال القتال حتى الموت؟	هل تتسم الحياة على مستوى النظام بالتعاون والانسجام بين الجماعات المختلفة؟ أم بالصراع والتوتر باستمرار؟ وهل أدى الصراع إلى نوع من العنف أو العمل السري؟ ما أهم مظاهره وأهميته النسبية في التطور السياسي للنظام؟
الولاء والثقة أو القوة والإكراه	هل تعلم المواطن الثقة بالآخرين؟ هل اكتسب القدرة على العمل الجماعي معهم؟ وفي أي إطار يمكنهم العمل معا، مثلا في: أحزاب، شلل، جماعات....	هل يعتمد النظام السياسي على مواطنيه في جذب التأييد والطاعة؟ وهل تكفي شرعيته لجذب مزيد من الولاء؟ أم هل تلجأ الحكومة إلى استخدام العنف والإكراه؟ وهل يتجه التطور السياسي إلى مزيد من الإكراه أم يتوقع نوعا من الإقناع والحوار.

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق الذكر. ص291.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية - المفهوم والأصل-

إن الحديث عن الأحزاب السياسية في الوقت الحديث من الجانبين النظري والتطبيقي يبقى من الأمور البالغة الأهمية، نظرا لما له من تأثيرات على الحياة الاجتماعية عامة والحياة الاقتصادية بشكل خاص. إلا أن الباحث في هذا الشأن لن يتأتى له ذلك إلا من خلال محاولة إعطاء لمحة يحدد من خلالها مفهومها وأصلها، وذلك من أجل التوصل إلى ذلك الإطار الذي من خلاله يمكن إتمام بحثه.

الفرع الأول: تعريف الحزب السياسي

يعد لفظ الأحزاب السياسية من أقدم المصطلحات في علم السياسة، لكنه ما يزال يكتنفه الغموض، حتى انه تعددت الأسماء للدلالة عليه، فالأمريكيون يطلقون عليه اسم " الآلة " والشيوعيين ب "الجهاز" أو" التنظيم"[1]

يشير لفظ الحزب في كل من اللغة العربية واللغة الفرنسية إلى نفس المعنى، ففي اللغة العربية كلمة حزب تشير إلى الطائفة والورد والنصيب، فلفظ الحزب يتضمن الاختلاف والتناقض، الذي يؤدي إلى الصراع بين الجماعات التي تتبنى قيم ومبادئ متباينة.[2] وهو نفس المعنى الذي يتضمنه اللفظ الفرنسي parti الذي كان يعني قديما الفرقة، أو الرأي المخالف للتقاليد السياسية أي الاختلاف والمعارضة، أو قسم من المجتمع ينفصل عن المجتمع الكلي في بعض تصوراته السياسية.[3] كما أن كل من التعريفين السابقين في كل من اللغتين العربية والفرنسية يميزهما التقارب، وكلاهما يشير إلى الجماعة، والاختلاف. وعليه لغويا يمكن القول بان الحزب هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص، يشتركون حول مبادئ معينة ويختلفون مع الآخر للوصول إلى أهداف معينة وخاصة. ويرى الباحثان لايبست Sigmund. Lipset و روكان S. Rokkan أن مصطلح الحزب استعمل طوال التاريخ السياسي الغربي من اجل وصف الانقسام والصراع والمعارضة في هيئة سياسية معينة.[4]

---

[1]- Maurice Duverger, Les partis politiques, 5 édition, Paris: librerie Armand Colin, 1964. pp2 .3.

[2]- عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديموقراطيات الغربية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010. ص5.

[3]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ــ عربي، انجليزي ــ** .www. Kotob Arabia Com. ص174.

[4]- عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر. ص8.

وأما من الناحية الاصطلاحية فان إعطاء تعريف جامع، شامل للحزب السياسي هي مهمة معقدة، نظرا لكون التعاريف المتعلقة به تختلف باختلاف الزاوية التي يتبناها كل باحث في حقل الأحزاب السياسية. فهناك من ينظر له من الزاوية الأيديولوجية، وهناك من يتبنى الزاوية التنظيمية...، كما أن اختلاف الأدوار التي تقوم بها في نظم الحكم المعاصرة زاد من الأمر صعوبة. لكن يبقى أن هناك من الباحثين من حاول إعطاء تعاريف تجمع الأبعاد المختلفة للأحزاب السياسية.

فحسب موريس دوفرجيه Maurice Duverger، وان لم يقدم تعريفا دقيقا وواضحا، إلا انه اكتفى بالقول بان الأحزاب المعاصرة، إنما اتخذت العقيدة طابعا دينيا، وما يميزها هو كياناتها وبنياتها، وقلما تعرف ببرامجها أو بمكانة المنتسبين إليها، فالحزب هو مجموعة ذات كيان خاص.[1] الحزب من هذا المنظور يتجاهل مختلف العناصر المتداخلة المكونة للحزب، ويعطي أهمية خاصة للبنية. لكن نفس الباحث يعود مرة أخرى ليؤكد على العوامل الأخرى، قائلا بان:" الإيديولوجية، بنية المجتمع، الهيكلة، التنظيم، المشاركة، الإستراتيجية، كلها نقاط مختلفة تتطلب التمعن فيها من اجل التقديم تحليل متكامل للأحزاب، فكل عنصر ذو أهمية خاصة لا يجب التخلي عنه."[2] والعناصر السابقة في تداخلها على ارض الواقع تشكل حزبا، وفي المستوى التحليلي فالتطرق إليها يعطي تحليلا متكاملا له.

وفي 1984 قدّم روبرت هوكشورن Robert Hukcshorn تعريف حول الحزب السياسي على انه:" جماعة من المواطنين مستقلة بذاتها، تهدف إلى تقديم المترشحين والمشاركة في الانتخابات على أمل الحصول على السلطة ."[3] ويتوافق هذا التعريف في جزء منه مع التعريف الذي قدمه جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori بان الحزب السياسي:" كل جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على تقديم المترشحين للانتخابات."[4] وهو تعريف براغماتي وظيفي يصور الحزب على أن هدفه الوصول إلى الحكم فقط.

---

[1]- Maurice Duverger, Op.cit. p3.

[2]- Maurice Duverger, sociologie politique, 3edition, Paris: presses universitaires de France, 1968. P 358.

[3]- John Kinneth White, " What is a political party ? ", in Richard S, Katz, William Crotty, Handbook of party politics. P5.

4- Giovanni Sartori, Parties and party system, Vol 01, New York : Cambridge university press., 1976. P5960.

أما سيغموند نيومان Sigmound Neumann فيرى أن الحزب " يعني تنظيم العناصر السياسية النشيطة في المجتمع، يتنافس - سعيا للحصول على التأييد الشعبي - مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة." [1] فالباحث يقدم التعريف في جانبه التنظيمي، معتبرا الحزب كمنظم للاختلافات الجماعية بين أفراد المجتمع.

وهناك من يرى في الحزب كحامل لوظيفتين في نفس الوقت، فهو وسيلة للانقسام والقوة في نفس الوقت، إنه يؤدي إلى بلورة وإظهار المصالح المتنازع عليها، التوترات الكامنة، والتناقضات الطاغية على البنية المجتمعية، ومن جهة أخرى يقوي الفواعل والأشخاص المتجمعة حول التركيبات المنقسمة، ويؤسس الأولويات لدى الأعضاء مراعاة لادوار محددة للمستقبل."[2]

وفي نفس السياق، يقول الأستاذ **عبد القادر مشري** عن المعنى القيمي للأحزاب: "الحزب أداة للصراع السياسي والتجزئة للوحدة الوطنية، وعند البعض الآخر تعتبر إحدى أهم المؤسسات الديموقراطية في الأنظمة المعاصرة." وتوجد ثلاث مصادر أساسية كانت وراء هذا المعنى القيمي والمتمثلة في:

- الخطابات الرسمية للزعماء الكارزميين الذين اظهروا مقاومة شرسة للأحزاب السياسية.

- الدراسات العلمية التي أجريت على الأحزاب.

- الممارسات الحزبية في بعض الأنظمة السياسية، وخاصة في فترات التحول الديموقراطي.[3]

وهنا يمكن القول بأن التعريف مقارنة بين الأحزاب السياسية في كل من العالمين الغربي الديموقراطي والعالم الثالث الاستبدادي.

يؤكد كل من كارل ماركس Carl Marx ولينين Lénine على أن الأحزاب السياسية تعبير عن الطبقات المميز لبنية المجتمع.[4] فالأحزاب السياسية من هذا المنظور ما هي إلا انعكاس للواقع المجتمعي المبني على الاختلاف الطبقي.

---

[1]- عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر. ص17.

[2]- Florence Haegel, Pertinence, deplacement et renevellement en termes de clivages en France, Vol 12, N1, Revue International de politique comparé, 2005. P36.

[3]- عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر. ص8.

[4]- Maurice Duverger, Sociologie politique, Op.cit. p358.

وقد قدم فيليب برو تعريفا يمكن اعتباره جامعا للتعريفات الأخرى، فالحزب السياسي حسبه هو: " منظمة ذات مشروع سياسي له صفة المؤسساتية، يهدف لكسب التأييد الشعبي - عن طريق البرامج والمعتقدات – من اجل الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات."[1]

ومن خلال التعاريف المقدمة للحزب السياسي يمكن استخلاص أركانه ومكوناته فيما يلي:

1- التنظيم: ويشترط أن يتميز بالديمومة والاستمرارية.

2- الإيديولوجية: هي التي تسمح للحزب السياسي للتعريف بنفسه.

3- الوصول إلى السلطة وممارستها: وهو الذي يميز الأحزاب السياسية عن باقي التنظيمات الموجودة داخل الدولة.

4- كسب التأييد الشعبي: فالحزب يسعى لفرض نفسه كممثل لفئات المجتمع.

الفرع الثاني: أصل الأحزاب السياسية

ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالظروف الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه الأحزاب، وما يتعلق بالانتخابات والعمل البرلماني وهو ما يمكن أن نطلق عليه النشأة الداخلية للأحزاب وثمة أحزاب أخرى نشأت خارج هذا الإطار، وهذا ما يسميه الكتاب بالأحزاب ذات النشأة الخارجية.[2]

1ــ الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

فلقد ولدت الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث للكلمة، مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر(18)، ثمّ في فرنسا. فظهرت وتطورت مع ظهور الكتل البرلمانية، في شكل لجان انتخابية.[3] فالكتل البرلمانية تكونت بدافع وحدة العقيدة، أو المجاورة الجغرافية أو إرادة الدفاع المهنية. ففي فرنسا تعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي سنة 1789، التي ظهرت في شكل تكتلات اختلفت باختلاف الغرض منها،

---

[1]- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، الطبعة 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2006. ص ص355، 356.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008. ص43.

[3]- Maurice Duverger, Sociologie politique, Op.cit. p357.

ففي أول الأمر اقتصرت الاجتماعات على أفراد الإقليم الواحد لتتعداه فيما بعد إلى أفراد الأقاليم الأخرى الذين يقاسمونهم وجهات النظر، وهنا تحولت الاجتماعات من إقليمية إلى إيديولوجية ببحث الأفراد عن مشاكل السياسة الوطنية عامة. وهكذا تشكلت النوادي الأخرى، كنادي اليعاقبة ونادي الجيروندیين خصوصا هذا الأخير الذي تحول من تكتل إقليمي إلى تكتل عقائدي. بالإضافة إلى عامل المصالح، كقيام بعض الكتل بالدفاع عن مصالحها البرلمانية، خاصة ما تعلق بالانتخابات.[1] فدوفيرجيه يرى أن الأحزاب السياسية في نشأتها وتطورها يستند إلى عدة عوامل أهمها:

- قيام جماعات داخل البرلمانات، وهي ما تسمى بالجماعات البرلمانية.

- تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

- حدوث اتصال وتنظيم دائم بين هذه الجماعات واللجان.[2]

2 - الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت بعيدا عن البرلمانات أو الجماعات البرلمانية، ففي كثير من الأحيان يتم إنشاء الحزب، بفضل مؤسسة قائمة من قبل غير التي سبق ذكرها. فالمؤسسات والكتل التي تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، كالنقابات العمالية، والجمعيات والتجمعات السرية، التنظيمات الدينية، وكل منها يسهم بطريقة أو بأخرى في نشأة وقيام الأحزاب السياسية. ومثال النقابات هو الأحسن على حد قول موريس دوفيرجيه، فالكثير من الأحزاب الاشتراكية مدين لها بوجوده بصورة مباشرة، والحزب الاشتراكي البريطاني هو أكثر دلالة: بإقدام مؤتمر النقابات على اتخاذ قرار يقضي بضرورة إنشاء تنظيم انتخابي وبرلماني عام 1899.[3]

كذلك لعبت الجمعيات التعاونية الزراعية خاصة في الدول الاسكندينافية، والكنائس والتنظيمات الدينية ــ بلجيكا، استراليا، ألمانيا، فرنسا، وايطاليا ــ، وتكتلات جامعية، جماعات المثقفين، ومنظمات طلابية دورا أساسيا في تشكل الأحزاب السياسية خاصة الاشتراكية، أو

[1]- Maurice Duverger, Les partis politiques, Op. cit. PP2.4.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق الذكر. ص44.

[3]- Maurice Duverger, Les partis politiques, Op. cit. P9

اليسارية التي تعني بالحياة الاجتماعية. مثلما لعبت الجماعات الفكرية كالماسونية دورها في إنشاء بعض الأحزاب السياسية، وخاصة في فرنسا وبلجيكا.[1]

ومن جهة أخرى اعتبر غرامشي Gramchi : الأحزاب السياسية انعكاسا للطبقات الاجتماعية وتسمية لها. وهي تولد وتنمو وتتجدد حسب التحولات ذات القيمة التاريخية التي تطرأ على مختلف شرائح الطبقات الاجتماعية.[2]

ومنه يمكن القول بان الأحزاب السياسية لم تنشأ من العدم، بل من خلال عوامل عديدة اختلفت باختلاف المكان والزمان، وهو ما ترك أثره على الأحزاب السياسية في جميع جوانبها سواءا ما تعلق بالوظيفة أو البنية أو غيرها.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية والصفة التمثيلية

وفي هذا الصدد ليس المقصود بالصفة التمثيلية طبيعة المنتسبين للحزب السياسي من فئات المجتمع، وإنما المقصود هنا مدى وجود صلة بين التطلعات الاجتماعية والسياسية لدى السكان والطموحات التي يعلنها الحزب المعني. والطموحات الحزبية هي ما تمثلت في وظائفها خاصة الموجهة للتمثلات الاجتماعية.

الفرع الأول: الأحزاب السياسية والانتماء الاجتماعي (نظرة تاريخية)

منذ القرن السابع عشر (17) وبعد الثورة الانجليزية الدستورية 1688، نشأ في بريطانيا حزبان ــ التوري المحافظ و والويغ الليبرالي ــ، ثم ظهرت أحزاب أخرى في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وصارت الأحزاب عنصرا هاما وأساسيا في ممارسة الديمقراطية، ودعامة من دعائم الدولة الحديثة. وشكلت برامجها ومنظماتها وإيديولوجيتها، محتوى ومضمون الممارسة السياسية، وانقسمت بين يمين محافظ، وليبيرالي متحرر، ويساري ثوري وإصلاحي، ورجعي ديني، للتعبير عن التيارات العامة والثانوية في الدولة، ومصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة.[3] فالأحزاب السياسية ما هي إلا تعبير عن الطبقات الاجتماعية والاختلافات المميزة لها، ووسيلة للدفاع عن مصالح هذه الطبقات عن طريق مجموعة من الوظائف التي تختلف هي

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق الذكر. ص47.

[2]- محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999. ص235.

[3]- نفس المرجع. ص 236.

الأخرى من باحث إلى أخر . وكتأكيد على هذا، موريس دوفيرجيه في دراسة خاصة تتمحور حول الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية في فرنسا، والتي خلص إلى أنّ الأحزاب السياسية ماهي إلاّ نتيجة للتمايزات الاجتماعية، وفي نفس الوقت وسيلة للدفاع وتمثيل مصالح هذه الفئات، كما يؤكد على أنّ هذه العلاقة موجودة منذ مدّة بقوله:" إنّه غني عن التّذكير بأنّ أرسطو قد لمّح إلى أنّ المؤسسات السياسية الأثينية، تشمل على ثلاث أحزاب تمثل حرفيي المدينة، البحارة، والفلاحين.... ومنذ ذلك الحين أخذت مسألة الطبقة أهمية كبرى في النضال السياسي والدعاية السياسية."[1] والأخذ بالطبقات الاجتماعية في هذه النقطة بالذّات كمرادف للهوية له ما يبرّره، فموريس دوفيرجيه يقول:" الطبقات الاجتماعية حصرها الماركسيون في الجانب المادي، وعلى العكس من ذلك ذهب علماء الاجتماع الأمريكيون إلى إعطاء مفهوم آخر، بحيث لا يمكن حصر الطبقة الاجتماعية في الجانب المادي فقط بل كذلك في المعتقدات الجماعية والإحساس بالانتماء لجماعة ما."[2] (انظر: مفهوم الهوية)

فالأحزاب السياسية هي أجهزة ومنظمات تستخدم كأدوات للتعبير السياسي عن الصّراعات الطبقية الجارية في المجتمع، وللمشاركة في العملية السياسية، وهي تنتسب إلى البنية الفوقية وتستعير من الايديولوجيا السائدة، مفاهيمها ومفرداتها من أجل صياغة برامجها ومطالبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[3]

وعليه فالأحزاب السياسية ماهي إلاّ انعكاس للتمثّلات الاجتماعية والعلاقة بينهما تبقى علاقة تفاعلية، فالتمثلات الاجتماعية والتمايزات في المصالح نتج عنها أحزاب سياسية تختلف باختلاف هذه التمثلات، والتي لابد من الدفاع عن مصالحها وذلك عبر جملة من الوظائف تؤكّد على الصفة التّمثيلية للأحزاب السياسية.

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية والتمثيل السياسي:

[1]- Maurice Duverger, Les partis politiques et classes sociales en France, Paris : librerie Armand Colin, 1955. P15.

[2]- Ibid. p16.

[3]- محمد سعيد طالب، مرجع سابق الذكر. ص235.

لا يمكن للأفراد والجماعات أن يحققوا أهدافهم الاجتماعية، السياسية أو الاقتصادية دون تنظيم سياسي، وتحقيق ذلك يتطلّب توحيد الجهود، وهذا التوحيد يتطلّب هو الآخر تنظيما فعّالا يؤدّي وظائف موجهة لخدمة مصالح الجماعات التّي يمثّلها

وقبل التعرض لوظائف الأحزاب السياسية لابد من التذكير ببعض الملاحظات:

1- تتأثر وظائف الأحزاب السياسية بالمحيط السياسي والاجتماعي التي تتواجد فيه، وكذلك بأنواع الأحزاب القائمة في تلك المجتمعات.

2- تختلف وظائف الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية الغربية عن وظائف الأحزاب في الدول النامية.

3- تعكس كل وظيفة في حد ذاتها ضرورة لوجود الأحزاب السياسية في المجتمعات السياسية.

4- تخلف وظائف الأحزاب السياسية باختلاف الزمان والمكان.[1]

وهذه الوظائف تكمن في:

فقد حدد جيوفاني سارتوري مجموعة من الوظائف[2] التي تقوم بها الأحزاب السياسية وهي كالتالي:

- التمثيل الانتخابي: يتم عن طريق النّواب الّذين ينتخبون من طرف المواطنين لتمثيلهم في مختلف مستويات النّظام السياسي، فهؤلاء النّواب ينقلون انشغالات الجماعة التي يمثّلونها ويطرحونها على المناقشة العامة في المجالس النيابية، أو إثارتها في الصحف ووسائل الإعلام.

- التكامل والاندماج: فعن طريق احتواء المطالب ومحاولة إيجاد الحلول لها فإنها تكون أمام إقامة للتكامل الاجتماعي، السياسي والقومي.

- تجميع المصالح: تقوم الأحزاب السياسية بالدفاع عن مصالح الأفراد والجماعات الممثلة لها، وهذه المصالح تتمثل في مصالح مادية وأخرى غير مادية.

---

[1]- عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق الذكر. ص107.

2- Giovanni Sartori, op. cit. pp24. 25

- احتواء الصراعات: تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في احتواء الصراعات المجتمعية، باتخاذ جملة من الإجراءات القائمة على التوعية والدعاية، أو عن طريق جملة من الإجراءات والسياسات والبرامج والخطابات.

- التجنيد وتهيئة القادة، والتنشئة السياسية: تعمل الأحزاب السياسية على تكوين ثقافة سياسية لدى المواطنين تمكنهم من فهم المسائل، والاشتراك في مناقشتها، والحكم على المسائل السياسية حكما صحيحا. فهي تقوم بتنشئة المواطنين سياسيا عن طريق المناقشات التي تدار داخلها أو التي تقوم مع غيرها من الأحزاب السياسية حول المشاكل والقضايا المطروحة.

كما توجد بعض الوظائف الأخرى الموجهة لفئات المجتمع والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- التمثيل السياسي: يمكن تعريف التمثيل السياسي على انه: تبني صريح لقوة أو عدة قوى سياسية

(الأحزاب السياسية أساسا) الدفاع عن قضايا ومصالح وأهداف كل أو جزء من المواطنين، وذلك من خلال الإنابة عنهم في الهيئات الرسمية التمثيلية للدولة. وذلك وفقا لشرطين:

1- عدم التنافي مع الأسس القانونية والدستورية التي تعترف بحق تأسيس الأحزاب.

2- الاعتراف الاجتماعي الذي يحصل حزب سياسي بموجبه عل حق تمثيل قبيلة أو طائفة معينة. [1]

فالتنافي مع الأسس القانونية والدستورية، يجعل من الجماعة أو الطائفة غير معنية بالتمثيل السياسي، وأنّ مصالحها تبقى مجرد أقاويل لا يمكن ترجمتها على أرض الواقع. هذا بالإضافة إلى عائق آخر يتمثل في وجوب الاعتراف الاجتماعي بالحزب الممثل له سياسيا، بحيث لا يمكن لأيّ حزب سياسي أن يمثّل فئة ما أو قبيلة أو طائفة دون أن يكون له قبول من طرف المعنيين بالتمثيل.

- تعتبر الأحزاب السياسية أداة مهمة لتجميع المصالح، وهي العملية المتمثلة في ذلك النشاط الذي من خلاله يتم تجميع المطالب الخاصة بالأفراد والجماعات فيشكل مقترحات مهمة للسياسة العامة.[2]

---

[1]- عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر. ص 121.

[2]- غابريال، الموند وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص197.

- إنّ الوظيفة الاجتماعية الأساسية للأحزاب السياسية تتمثل في إضفاء الطابع الإنساني والشخصي على كل أساليب المساعدة على أولئك الذين هم فبحاجة إليها. مثل توزيع المواد الغذائية للمحتاجين، تقديم الاستشارات لطالبيها.[1] وبالتالي قد تتجاوز الأحزاب السياسية الأدوار والوظائف السياسية لتتعدّاها إلى العمل الإنساني، كعمل تستعمله لكسب التأييد والحشد الجماهيري.

وعليه فالهوية السياسية الحزبية تكشف حقيقة العلاقة بين القوى الاجتماعية - المواطنة السياسية - والانتماءات القبلية والعشائرية ومدى رسوخ التكوينات الحديثة في الأمة.[2] كما أنه يمكن القول استنتاجا مما سبق تتخّذ الأحزاب السياسية الهوية احد المرتكزات العملية لها، انطلاقا من كونها ــ الهوية ــ تعد سببا رئيسيا لتشكل العمل الحزبي، كما أنها في نفس الوقت توجب وضع برامج وسياسات خاصة بها لقيامها واستمراريتها والدفاع عنها.

المبحث الثالث

سياسات الهوية

تعد الهوية احد المرتكزات الهامة للسياسة في العصر الحديث، فبالقدر الذي تساعد التنظيمات والبنى السياسية على إقامة التماسك السياسي واخذ منحا خاص بكل منها، لابد لهذه التنظيمات سواء كانت دولة أو حركة أو حزب من العمل على وضع خطط وبرامج واستراتيجيات بناءة للمحافظة والدفاع عنها وهذا ما يعرف بسياسات الهوية.

المطلب الأول: مفهوم سياسات الهوية

تعتبر المعاملة المنصفة للأقليات، من أهم المسؤوليات للدول والحكومات وأكثرها إزعاجًا في نفس الوقت، خاصة في المجتمعات القليلة التجانس. إن التمييز بين المواطنين على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو عوامل مرتبطة بها، هذا التمييز غير قانوني وغير أخلاقي، فعندما تعامل الحكومات أفرادا معينين بمحاباة أقل من الآخرين استنادا إلى خصائص ولادتهم أو لاعتبارات أخرى لا يبدوا أنَّ لها علاقة بالفوائد المفروض للمواطنين الحصول عليها، أو بالأبعاد التي يتوقع منهم تحمّلها، فإن الحكومة تبرر بذلك بأن المسؤولين المعنيين يتصرفون

[1]- عبد القادر مشري، مرجع سابق الذكر. ص129.

[2]- محمد سعيد طالب، مرجع سابق الذكر. ص237.

بسبب تحيزهم وافتراضاتهم حول قيمة الفرد وسلوكه، بدلا من السعي في سبيل أهداف عامة قانونية واضحة.[1]

كما أنَّ التوجهات السائدة في المجتمع تؤثر على عملية إزالة التمييز، فعادة ما تشكل المجموعات المستهدفة أقلية عديدة في المجتمع، وتملك خصائص مختلفة عن أفراد المجتمع سواء لاختلاف في اللون والدين أو لديها أنماط معيشة يجدها الآخرون غريبة ومستهجنة، هنا تصبح مقاومة المجتمع للتغيير صعبة، ويصبح استيعاب هذه الأقليات أو هذه المجموعات في المجتمع صعبا. لكن مواجهة كل الصعاب ضرورة اجتماعية وسياسية، والبديل عن معاملة أفراد المجتمع بالتساوي وحماية حقوق الأقليات البديل عن كل ذلك، هو عدم الاستقرار وتفكك للنسيج الاجتماعي، وعدم قيام الدولة بواجباتها في هذا المجال معناه : قيام الدولة بتشجيع الصراع المدني.[2]

لقد جاء في البند السابع والعشرون "27" من ميثاق الأمم المتحدة الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العام 1996، إقرار ب: "في تلك الدول التي توجد بها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، فإنه الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الأقليات يجب ألاّ يحرموا من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعاتهم."[3] فهيئة الأمم المتحدة كتنظيم عالمي تقر بوجوب الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للجماعات، سواء الأقليات العرقية أو الدينية واللغوية، خصوصا فيما تعلق بالثقافات الخاصة لهذه الجماعات، وبالتالي وكإلزام لابد لجميع الدول أن تحترم هذا البند الخاص بالأقليات. ومن أجل الوصول بالأقليات والجماعات إلى ممارسة حقوقها يشترط على كل الدول الاهتمام بهذه الفئات، وأن تخصص لها سياسات تمكنهم من الدفاع عن هوياتهم.

ولهذا الغرض ظهرت سياسات الهوية في منتصف 1960 في الدول الغربية، منشئة بذلك تسلسلا للحركات الاجتماعية القائمة على سياسات الجنس (gender)، الاثنية، أو عامل العرق.[4] فلما واجهت العديد من الأقليات في بعض الدول الاضطهاد، ارتأت إلى أن تقيم سياسات خاصة تدافع عنهم وعن هوياتهم.

---

[1]- غاني بودبوز، "**إشكالية الديموقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها: دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2004/ 2005. ص 51.

[2]- نفس المرجع. ص52.

[3]- ويل كيميلكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، الجزء2، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2011. ص44.

[4]- Linda Martin Alcoff, And others, Identity politics : reconsidered, United States of America : palgrave macmillan, 2006. P118.

وتاريخيا: سياسات الهوية تتضمن كل من الناشطين والمنظرين، وكل منهما دور مكمل للآخر، فالناشط يرتبط بالحركات الاجتماعية الناجحة مثل حركات الحقوق المدنية، وحركات النساء، والتي تشكل بالنسبة لهم الهوية صراع من أجل تحقيق العدالة. في حين أن المنظرين هم الأشخاص القائمين على دراسة الأوضاع المجتمعية المزرية. كما أن الاهتمام بالهوية راجع إلى:

1- إن الهويات ثروة معرفية تتناسب والتغير المجتمعي.

2- الجماعات المهمّشة تحتاج إلى من يحررها، والوصول بها نحو الأحسن.[1]

تستمد الهوية بالنسبة لغالبية الشعب من التاريخ الشخصي، العلاقات العائلية، الصداقة، المنطقة...، وعامة ما يتم إدراك الذات عن طريق الآخرين في الجماعة أو الانتساب والاندماج مع من لهم بعض من نفس القيم والمبادئ كالثقافة والدين، وفي هذا المفهوم تنطبق سياسات الهوية على المواقف السياسية والأعمال الموجهة والمركزة على ما يتعلق بالجماعات الاجتماعية المختلفة.[2] وهو أبسط تعريف يمكن تقديمه لسياسات الهوية والتي ربطها بالتمثيل السياسي للجماعات في المجتمع دون تحديد لاختصاصاتها وجوانبها، فالمهم التخصيص السياسي لهوية الجماعة في الحياة السياسية.

ففي الماضي كان الاعتقاد السائد هو أن الجماعات تتولى مصالحها وبطرق ليست مزعزعة للأوضاع السياسية، أما الآن فإنّ العلماء يدركون أن تشكيل وتفاعل الهويات الجماعية ذات الصلة السياسية قد أصبح أكثر تعقيدا من ذلك وغير مؤكد، باعتبار أن السياسات الخاصة بالهوية السياسية الجماعية أصبحت تحتوي على مجهودات مضنية لتحديد أي الجماعات تشارك بشكل عام في المجتمع السياسي وأيهما تم تهميشه واستقصاؤه؛ بالإضافة إلى الشد والجذب المتواصل حول السلطة والنفوذ الرمزي والمادي حول الجماعات.[3] فسياسات الهوية تعطي للجماعات أهمية كبيرة في الحياة السياسية. مشترطة الإحاطة بكل ما يتعلق بالإيديولوجية، التنظيم، والسلوك المتعلق بتمثيل مصالح الجماعات القائمة على خصوصيات كالأصل الاثني

---

[1]- Ibid. P2.

[2]- Bezen Balamir Coskun, " Identity, Politics of ", In George, Thomas Kurian, And others, The ensyclopedia of political science, United States of America: Cq press, 2011. P756.

[3]- جمال محمد أبو شنب، **السياسات الاجتماعية المقارنة ــ العالم الثالث في مفترق الطرق ــ** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006. ص37.

والدين، والتي تكون في وضع شرعي، والقابلة للتأييد الجزئي.[1] إذا ليس كل الجماعات لها سياسات هوية، لان سياسات الهوية تشترط عدة نقاط مثل التنظيم والإيديولوجية، أي أن تكون الجماعة منظمة إقليميا أو اثنيا أو دينيا وكذلك أن تكون لها أفكار وإيديولوجية خاصة بها، بالإضافة إلى شرعيتها، أي أن تكون في وضع قانوني ومطالبها شرعية.

إن غرض الحركات والتنظيمات السياسية في الديموقراطيات الغربية أن تصور خطا لسياسات الهوية، عن الصراع القائم وتوجهه إلى المنظمات العالمية لحقوق الإنسان من اجل إخماد الظلم والاستبداد على من عايشوه، فالمنظمات الحديثة ومقارنة بالمنظمات التقليدية وخصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت تعتني أكثر بموضوع الهوية والظلم الذي تعانيه الجماعات الخاصة في المجتمع مثل الأنوثة، الأقليات بما يتناسب معها. وعليه أصبحت للهوية سياسات تختص بها.[2] ففي الوقت الذي كانت الهوية معطى عام تختص به الدولة دون تنظيمات أخرى، قامت بعض المنظمات الرائدة في الدفاع عنها ليس فقط على المستوى المحلي وإنما بالحد الذي يمكنها من إعطاء الهوية صبغة عالمية، وهنا تظهر الأهمية المعطاة للهوية في الديموقراطيات الغربية إلى الحد الذي يؤدي بالتنظيمات والحركات السياسية إلى رفع مشاكلها إلى المنظمات العالمية لحقوق الإنسان وتدويل القضايا المتعلقة بها، من اجل القضاء على المشاكل التي تعانيه الجماعات والأقليات والاعتناء بمصالحها. فالحركات والتنظيمات السياسية تضع استراتيجيات للدفاع عن مصالح الجماعات سواء كانت دينية، جنسية.....[3] وهذه الإستراتيجيات إنما تظهر من خلال البرامج والخطابات وكذلك من خلال الأشخاص الممثلين للجماعات، فبالعديد من الطرق والهدف الأسمى لتلك التنظيمات إنما يتمثل في حرية الجماعات والاعتزاز بهوياتهم داخل الدولة.

وعليه ومحاولة لإعطاء مفهوم لسياسات الهوية يمكن القول بأنها الاستراتيجيات الهادفة لتحقيق نوع من المساواة بين الجماعات المختلفة (العرقية، الدينية، الاثنية، ...)، ومواكبة مطالبها المشروعة كالاعتراف بثقافاتها ولغاتها وحقها في ممارسة الشعائر الدينية، بالإضافة إلى

---

[1]- Richard D Achmore, And others, Social identity , inter group , and conflict reduction, vol 03, United State of America : Oxford university press, 2001. P 42.

[2]- Bezen Balamir Coskun, And others, op. cit p 756.

[3]- Edward E Sampson, Op. cit. p1919.

جملة العادات والتقاليد المتماشية والهوية الوطنية، وبالتالي حماية الهويات والمحافظة عليها من الاندثار.

المطلب الثاني: الهوية شأنا للدولة

تتعدد الانتماءات في كل مجتمع إلى جماعات مختلفة، دينية، لغوية، اثنية، أو عرقية وغيرها. فعندما يشعر سكان بلد ما بهذه الانتماءات المختلفة، فكيف يجب إدارة هذا الواقع؟ هل يجب تجاهل هذه الجماعات؟ أم أخذها بعين الاعتبار؟ والى أي درجة؟. خصوصا إذا كانت كل جماعة ترى في نفسها أقلية نوعا ما، ومستبعدة، فكل الجماعات والثقافات لديها انطباع بأنها في مواجهة الآخر الأقوى منها، وبأنها لم تعد قادرة على الحفاظ على هويتها.[1] وهو الإشكال الذي لا يمكن تجاوزه إلا من خلال آليات فعلية، تعمل على القضاء أو التقليل من حدتها. ففي الوقت الذي تعمل الدولة فيه للانفراد بالتحكم أو الضبط الاجتماعي، توجد هناك منظمات رسمية وأخرى غير رسمية تسير في نفس الاتجاه، يمارس الناس من خلالها سلوكياتهم، سواء في الأسرة، الجماعة الصغيرة، الأصدقاء، العصابات، أو الشلل أو النوادي والنقابات..... وكلها تعمل على عدم انفراد الدولة بممارسة التحكم والضبط الاجتماعي، وهنا يظهر الصراع حول تنظيم المجتمع، ومن الذي يقوم بتحديد قواعد السلوك وممارسة الضبط الاجتماعي؛ هل الدولة أم الجماعات الأخرى؟.[2] ولكل من الدولة والجماعات الأخرى المتنافسة معها على تحقيق الضبط الاجتماعي أهداف مختلفة، فالدولة تسعى إلى تحقيق الولاء والطاعة والشرعية، في حين تسعى الجماعات الأخرى إلى تحقيق مصالح خاصة بها في إطار قانوني، تحاول من خلاله الجماعات المحرومة المنافسة على السلطة، بينما تحاول الجماعات المهيمنة الحصول على التأييد العام لضمان استمرارها في السلطة،[3]

ولقد أصبحت الهوية مع تشييد الدولة الحديثة شأنا لها بحيث أصبحت الدولة متصرفا في الهوية، تسن لها الترتيبات وتضع لها الرقابات، فإما أن لا تعترف بالهويات الأخرى تحديدا للهوية القومية (حالة فرنسا)، وأما مع قبولها التعددية الثقافية تحدد مرجعية تكون وحدها شرعية (حالة الولايات المتحدة الأمريكية).[4] وكأحسن مثال للاعتراف بالتعدد الهوياتي ذلك المدى الذي يسود فيه الفهم التعددي للأمة في بريطانيا هذه الأيام بوصفها مجتمع من الأفراد المواطنين الأحرار

---

[1]- أمين معلوف، مرجع سابق الذكر. ص ص 111. 127.

[2]- محمد ناصر عارف، مرجع سابق الذكر. ص325.

[3]- غابريال الموند، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص197.

[4]- دنيس كوش، مرجع سابق الذكر. ص149.

بغض النظر عن أصلهم الثقافي العرقي يتضح من خلال القيمة العالية نسبيا المرتبطة بحقوق الأفراد بالحد الذي يتم فيه التسامح مع الأقليات الوافدة. وفي مقارنة شملت تسع بلدان أوروبية في العام 1981 والعام 1990، تبوّءت بريطانيا مركز الصدارة من بين هذه الدول في استطلاع للتسامح مع الآخرين واحترامهم، والاعتراف بالحقوق.[1]

ففي الديموقراطيات الصناعية المتقدمة اضمحلت أهمية الهويات المبنية على الطبقية، بالرغم من أن المصادر المادية للهوية السياسية الجماعية ظلت على أهميتها في المنافسة السياسية والتنظيم الاقتصادي، وفي المقابل وعلى العكس فان الهويات غير الطبقية والتي تنهض على الارتباطات التي تتطور من الإحساس بالانتماء إلى جماعات معينة مبنية على اللغة والدين والجنس والجنسية قد ازدادت أهمية ــ فقد بدت هذه الصراعات واضحة خصوصا في بلاد ما بعد الاستعمار مثل نيجيريا.[2] بحيث أن الاستعمار جعل من الهوية موضعا لعمله استمرت تداعياتها إلى ما بعد الاستقلال بفرض البذور لصراعات مستقبلية بها. وأمثلة كثيرة عن هذا فالاستعمار في كل الدول التي حل بها حاول الاهتمام بالهوية بالقدر الذي يساعده على البقاء وتماشيا مع سياسته في الحاضر، من جهة، ومن جهة أخرى الإبقاء على تداعياتها في المستقبل. وأما ما يتعلق بمشكلة الهوية الجماعية وتوزيع السياسات فانه بمجرد وضع مطالب الهوية على الجدول السياسي فانه يمكن للحكومات التعامل معها عن طريق توزيع الموارد بطريقة تعالج بها مطالب الأقليات أو جماعات الهويات الأضعف سياسيا. حيث تعمل على الهويات الجماعية على مستوى الرموز والقيم والمعتقدات وكذلك على مستوى الموارد المادية.[3] وفي هذه النقطة بالذات تحاول الحكومات الاستجابة للاحتياجات والمطالب الشعبية، وفقا لمخرجاتها:

- استخراج الموارد: النقود، السلع، الأشخاص، الخدمات، من البيئتين الداخلية والخارجية.

- النشاط التوزيعي: ما هي النقود والسلع التي يتم توزيعها؟ ولمن ؟.

- تنظيم السلوك: وقد يتجاوز إلى حد استعمال القسر والإغراء لفرض الطاعة.

---

[1]- احمد عوض الرحمون، وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. ص30.

[2] -جمال محمد أبو شنب، مرجع سابق الذكر. ص37.

[3]- نفس المرجع. ص38.

- الأداء الرمزي: الخطابات السياسية، التحفيز..... التي يستعملها الزعماء لحث المواطنين على السلوك المرغوب.[1]

فهذه الوظائف الحكومية هي التي تواجه بها مطالب الجماعات، بعد أن تقوم بدراستها وتخصيص السياسات الخاصة بها من اجل مواجهة أيّ مشكل ناجم عن عدم الاهتمام بمطالبها. وقد أصبح المختصين بالمقارنة يقيسون درجة قوة وضعف الدولة انطلاقا من سياسات الهوية الموجهة لفئات المجتمع وذلك من خلال مؤشر كل من القدرة والاستقلالية:

القدرة: هي قوة وقدرة الدولة في التوفيق بين المصالح والهويات المجتمعية، فقدرة الدولة تكمن في تملّك واستعمال الموارد لتنفيذ القرارات والاستراتيجيات الموجهة للتحديات والأزمات المصلحية الهوياتية.

الاستقلالية: يقصد بها إمكانية استقلالية الدولة بمصالح وهويات المجتمع.[2]

وكمثال على مدى اهتمام النظم السياسية الحديثة بالهوية وصياغة سياسات عامة اتجاهها، ففي الستينات من القرن الثامن عشر (18) قام عامة الناس بمختلف أطيافهم من الانجليز، برفع مطالب تختلف من جماعة إلى أخرى، فكانت السياسة العامة قد جرت وفقا للمبادئ التالية:

- الحق للمواطنين أو الرعايا البريطانيون التجمع في هيئات معترف بها قانونا مثل: روابط حرفية، جماعات أهلية، طوائف دينية، لممارسة بعض الحقوق الجماعية المحدّدة.

- يحمي القانون مثل تلك الحقوق الجماعية.[3]

- الحق للجماعات بتعيين ممثلين لعرض المطالب والمظالم الجماعية.

فالجماعات الهوياتية تحظى باهتمام كبير في الدول والأنظمة السياسية الديموقراطية، وأجندتها في السياسة العامة بالشكل الذي يضمن حقوقها المادية والمعنوية، وذلك ما يمثل الاعتراف بهذه الجماعات، كما يمكن للأنظمة السياسية مواجهة المطالب أو أي أزمة ناتجة عن الصراع الهوياتي

---

[1] غابريال الموند، وآخرين، مرجع سابق الذكر، ص 283.

[2]- Jeffry Kopstein, And Mark Lichbach, Comparative politics : interests, identities, and insttutions in a change global order, 2edition, United State of America : Cambredge university press, 2005. p27.

[3]- تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية** 1768- 2004، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005. ص66.

من خلال خلق أساس قوي للوحدة الوطنية، وتقديم النماذج الوطنية واحترام الذات وتأكيد رموز الهوية في الحياة السياسية.[1]

ورغم اهتمام الدول والأنظمة السياسية الحديثة بالهوية، وإقامة سياسات خاصة بها وفي حين كان الولاء المطلق للمواطنين أن يتجه للدولة القومية باعتبارها تجسيدا طبيعيا يهيمن على المجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعا للمصالح فيتركز في الطبقة أو الحي وما شابه. ونشأت التنظيمات الاختيارية واتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين كالأحزاب السياسية.[2] إلّا أنّه لابدّ من التذكير بأنّ هذا الاهتمام لم يأتي من العدم، بل لأن التمثلات الهوياتية قد وجدت من يمثّل مطالبها. ولأنّ الحزب أداة للتمثيل السياسي فهو يتضمّن تحرّكا جماعيا لإملاء المطالب، سواء كان هذا الإملاء مباشرا عن طريق الخطابات والبرامج، أو غير مباشر وذلك عن طريق الأشخاص بصفتهم ممثّلين للجماعات. فالولاء للحزب السياسي من طرف الأفراد والجماعات يأخذ طابعا مصلحيا، أي أن الحزب السياسي يعتبر كحامي وممثل للجماعات. فأين يظهر دور الأحزاب السياسية في الدفاع عن مصالح الأفراد والجماعات؟

المطلب الثالث : سياسات الهوية بين تجميع المصالح والتمثيل السياسي والاعتراف (الأحزاب السياسية)

في الممارسة واستجابة للحاجات العملية في إدارة المعركة السياسية وكي تعبّر كل طبقة عن برنامجها السياسي، نشأت الأحزاب السياسية كأدوات مفيدة في حشد الرأي العام وتجميع الناخبين لاختيار ممثليهم إلى البرلمان.

الفرع الأول: مطالب الجماعات الهوياتية

تكشف ملاحظة الحياة في المجتمع بسهولة عن وجود توقعات ومتطلبات جماعية، مختلفة باختلاف المهنة أو الطبقة أو الهوية.... مشكلة الحركات وان بدت متباينة من وجهة نظر موضوعها، وطبيعتها، فإنها تعبر عن واقع التناقض بين الطموحات والمقاومات.[3] وتختلف حدة

---

[1]- عبد الغفار رشاد، القصبي ،**التطور السياسي والتحول الديموقراطي ــ** الكتاب الثاني **ــ الحراك السياسي وإدارة الصراع** ، ط2، القاهرة: جامعة القاهرة، 2006. ص33.

[2]- صامويل، هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن الشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد صباح، 1993. ص10.

[3]- فيليب برو، مرجع سابق الذكر. ص249.

المطالب بين الجماعات، إلى درجة قد تعجز بعض الحكومات عن إيجاد الموارد اللازمة لذلك، أو بإثارة استياء جماعة أخرى وعلى حساب مصالحها وهذه المطالب تكون نتيجة للأوضاع التي يعيشها أفراد جماعة ما. وفي هذا الصدد يقول كوبنا مورسيه Copna Mourceh: " تصبح الهوية نتيجة فقط عندما تكون في كارثة، حيث إن شيئا مسلما بأنه ثابت متماسك صلب يحل محله خبرة الشك وعدم اليقين."[1] فالأفراد في جماعات متماسكة يأملون العيش دوما في ظروف ألفوها، تتميز بالثبات على مبادئ ومصالح خاصة، والتحول والتغير في نسق الحياة يجعل من الجماعة أكثر طلبا على إعادة الأوضاع على ما كانت عليه للقضاء على حالة الشك الكامنة.

كما أن الجماعات تتحرك بكل من مشاعر الولاء والتضامن للحصول على مزايا مادية لأعضائها، وأخرى غير مادية، فغالبا ما تكون مطالب الأقليات غير المتطرفة، تقتصر أساسا على المطالبة بحق الاعتراف بها كمجموعة مميزة وبالتالي الاعتراف بحق الاختلاف من خلال اللغة أو الدين، والسماح لها بممارسة خصوصياتها والمطالبة بإشراكها في الحياة السياسية.[2] بممارسة الحقوق المبدئية في التصويت الانتخابي والدفاع عن القضايا والترشح للمناصب العامة.

فالأفراد والجماعات يسعون دوما نحو تحقيق مصالحهم المادية وغير المادية وهناك مزايا تتحقق من خلال التماسك السياسي كالحزب السياسي، وغالبا ما تكون واضحة وظاهرة، فقد تأخذ أفضل المهن والأعمال، أو المكانة الاجتماعية الأعلى والتي تقدم من اجل أفراد وجماعات ينتمون لهوية ما، أو يدعمونها، كما قد تكون المزايا معنوية في شكل تمجيد مناسبات أو رموز أو شعارات معينة.[3] وعليه فالأحزاب السياسية أداة هامة لتحقيق مصالح التمثلات الهوياتية الجماعية بشقيها المادية - والمتمثلة في الموارد والمناصب- والمعنوية كالقيم والرموز الآنية والمستقبلية.

الفرع الثاني: الخطابات والبرامج الحزبية والهوية

---

[1]- جورج لارين، **الايديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث**، ترجمة: فريال حسن خليفة، القاهرة: مكتبة مدبولي 2002. ص241.

[2]- لطفي خياري، "**الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية ــ حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا**ــ"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2004. ص43.

[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديموقراطي ــ الكتاب الأول ــ، مرجع سابق الذكر. ص295.

إنه لا يمكن للتنافرات الاجتماعية أن تتحول إلى صراع سياسي إلا بواسطة شكل أو نوع من الخطابات المحددة: وقضيتنا أنه من اللحظة التي يصبح فيها الخطاب الديموقراطي متوفرا بالنسبة لتمفصل الصور المختلفة لمقاومة التبعية أو الخضوع لشروط وجدت لتجعل الصراع ممكنا ضد الأنواع المختلفة من عدم المساواة.[1] فالخطاب هو الوجه البارز لإدخال القضايا المجتمعية إلى المجال السياسي سواء ما اختصّ بقضايا الجماعات أو الأفراد في مجمل مشاكلها.

فمعظم الأفراد يهتمون بالسياسة بدرجة محدودة فقط، ولكن التدفق المستمر للنشاطات الحزبية، التي تتوج بالانتخابات كل عدّة سنوات، يجعل المواطنين ينخرطون في العملية السياسية ويقومون بأدوار المشاركة.[2] وهذا الانخراط يعطي الأفراد رؤية واضحة حول مشاركتهم في الحياة السياسية ويصبحون أكثر وعيا ب:

- سبب انتخابهم؟ وماهي التنظيمات التي يجب أن يؤيدها أو ينظم إليها؟ وماذا يجب أن يدونه في مراسلته للمشرع؟. فسلوكات الأفراد يمكن أن تغيرها عدة معطيات، إلا ما تعلق بمبدأ النشاط السياسي للفرد المرتبط بترقية مصالحه. فالأفراد في توجهاتهم السياسية يميلون أكثر إلى التنظيمات أو الأشخاص الذين يمثلونهم أحسن تمثيل، لذا يرتبط نجاح الأحزاب السياسية الوطنية في الهند، وأحزاب ضد الهجرة في أوروبا، لاهتمامها بسياسات الهوية.[3] فكل حزب سياسي يسعى إلى كسب التأييد الانتخابي، ومن اجل ذلك لابد للأحزاب من اتخاذ الإجراءات والترتيبات التي يعرف من خلالها ما الذي يريده الناخبون والتي يتمكن من خلالها من ضمان مشاركة مؤيديه ومناصريه في التصويت الانتخابي.[4] كما أن الأحزاب السياسية تنصب كل جهودها للفوز بالفئات الهامشية، عن طريق مناقشة أوضاعهم وتسجيل هدف هذه الفئات من الانتخابات وآمالهم.[5] إن الفئات الهامشية أو الأقليات تبقى دوما في محاولة البحث عمن يمثلها والدفاع عن مصالحها، لذا الأحزاب السياسية تقوم باحتوائها وتمثيلها من جهة، وتجعلها مكسبا للفوز بالانتخابات. إن اخذ التوقعات الاجتماعية على عاتق الأحزاب، يمكن أن يجري على صعيد ملموس، انه العمل الميداني الذي يقوم به الأعضاء والمنتخبون بهدف الإصغاء إلى شكاوي الناس

---

[1]- جورج لارين، مرجع سابق الذكر. ص186.

[2]- غابريال الموند، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص101.

[3]- Jeffry Kopstein, And Mark Lichbach, op. cit. P7.

[4]- غابريال الموند، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص203.

[5]- Jeffry, Kopstein, And Mark Lichbach, op. cit. p58.

وتجميعها وعقلنتها، وهذا وفقا لإيديولوجية الحزب وبرامجه، كما بين انطونيو غرامشي Gramchi كيف أن الأحزاب السياسية كانت تكون "العقل العضوي للبروليتاريا" نظرا للوظائف الاجتماعية التي كانت تقوم بها:

- تسهيل وعي كل طبقة لمصالحها وتطلعاتها.

- القيام بصياغة مثل ومشاريع تأكيد الذات.

- تبرير شرعية التمثلات التي تكونها الطبقة عن هويتها وقدرها التاريخي.[1]

وفي النظم الحزبية التنافسية ومن خلال جهود الأحزاب للحصول على التأييد، قد يقوم الزعماء بمناشدة المشاعر الطبقية، اللغوية، الدينية، أو الاثنية، ويجعلون المواطنين أكثر إدراكا لهذه الاختلافات، وفي الستينات عملت بعض الأحزاب الصغيرة على التأكيد على الفوارق، وهو عكس ما يحدث في الدول الشيوعية أين يستعمل الحزب الواحد لخلق الولاء القومي والتأييد والتوافق الإيديولوجي.[2] ففي الحياة الاجتماعية العامة هناك اتجاهات فردية وجماعية مبهمة ومتعددة متعلقة بالعادات وبالوضع الاجتماعي، والارتباط بالحزب يجعل من الآراء ناضجة، أي بدون الأحزاب السياسية تكون الآراء غير واثقة من نفسها، والأحزاب هي التي تنميها وتغذيها. ففي الحملات الانتخابية تهدف الأحزاب السياسية إلى جذب اكبر عدد ممكن من الناخبين، بوضع برنامج سياسي، يتضمن أهداف خاصة تتلاءم ومصالح الناخبين.[3] فالحزب السياسي والناخبين المؤيدين له في علاقة متبادلة، فبالقدر الذي يحتاج الحزب السياسي إلى المؤيدين للوصول إلى أهدافه الانتخابية، كذلك الفئات المجتمعية هي في حاجة إلى من يمثل مصالحها الخاصة. وفي نفس السياق، تقوم الأحزاب السياسية بدور تبشيري لنشر الوعي السياسي والاجتماعي، وتعميم الممارسة السياسية على مستوى الطبقة الاجتماعية، والجماهيرية الواسعة، وهي تتولى الدعاية لبرامجها السياسية وتسعى لحشد التأييد لها، أو تحتضن الجديد لها حتى ينضج ويصبح مطلبا اجتماعيا إن كانت أحزابا يسارية ثورية أو إصلاحية، بينما تعمل أحزاب اليمين المحافظة على التقاليد السائدة والأعراف، وتعمق الالتزام بها لإبقاء الأمور على ما هي عليه وحفاظا على

---

[1]- فيليب برو، مرجع سابق الذكر. ص ص382. 387.

[2]- غابريال الموند، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص101.

[3]- Maurice Duverger, Les partis politiques, Op. cit. p 415.

امتيازاتها ومصالحها.[1] حتى أنه في المجتمعات الشديدة أو المتوسطة الاختلاف وفي الديموقراطيات التوافقية يرى ليبهارت أنه لا مانع في قيام أحزاب فئوية ينتمي أكثر أعضائها إلى فئة واحدة تعتبر نفسها ممثلا، أو حزبا من الأحزاب التي تمثل هذه الفئة. فالديموقراطيون التوافقيون يجدونها مفيدة لأنها بحكم تكوينها هي الأقرب إلى فهم مشاعر وحاجات الفئة المعينة، وهي الأجدر ببلورة هذه المشاعر والحاجات وعلى تحويلها إلى برامج مفهومة ومطالب يمكن التفاوض حولها في المنابر العامة وفي مؤسسات الشراكة الديموقراطية.[2] لكن نفس الباحث يعود مرة أخرى ويقول: " ...إن البعض يخشى أن تحول الأحزاب المشاركة في الائتلاف فوائد التقاسم من عملية تفيد المواطنين الذين ينتمون إلى الجماعات التي تمثلها، إلى عملية تعود بالفوائد على هذه الأحزاب فقط وبالتالي تصبح مفسدة للعملية الانتخابية."[3] ومنه يستنتج أنه بالقدر الذي يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دور الفاعل في الدفاع عن هوية الجماعات، يمكن لها أن تكون سلبية بالشكل المفسد للعملية السياسية.

ويبقى الحزب السياسي المحرك الفاعل الذي يقود، ويدير حركة الجماهير نحو الأهداف التي أعلنت كأهداف خاصة بالتمثلات الهوياتية والجماعات والطبقات، لذلك تسعى لاختراع التقنيات والتكتيكات والاستراتيجيات والسياسات الملائمة للفوز بثقة الشعب مقابل الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.

---

[1]- محمد سعيد طالب، مرجع سابق الذكر. ص237.

[2]- رغيد الصلح، **الديموقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**، لبنان: سلسلة الدراسات والمعلومات، 2008. ص16.

[3]- نفس المرجع. ص ص19. 20.

الخلاصة والاستنتاجات:

يمكن القول بأن الهوية هي تلك الشفرة المميزة للذات الفردية أو الجماعية، والتي من خلالها يتم اكتشاف الأعضاء المتماثلين والذين يشكلون نمطا للعيش المشترك داخل الجماعة الواحدة، مما يسمح بممارسة التوجهات والقيم في شكل متماسك، يساعد على الاستمرارية والبقاء. لكن هذا الأخير (الاستمرارية والبقاء) لن يتأتى إلا من خلال المأسسة، وهو الأمر الذي تعمل التنظيمات والأحزاب السياسية الحاملة لتوجهات هويات الأفراد والجماعات على احتوائه وإعطائه صبغة سياسية، وتصوغ له برامج، وتخصص له خطابات خاصة، تمكّن من إيصال قضاياهم ومشاكلهم للأجندة الحكومية، من أجل الوصول إلى سياسات عامة حامية للهويات والأقليات وهو ما يعرف بسياسات الهوية.

فسياسات الهوية، هي ذلك المجال الذي من خلاله يمكن للجماعات والأفراد الحفاظ على إرثها الثقافي، المتمثل في القيم والرموز من لغة ودين.... كما يمكن الأفراد من الحصول على مطالبها المادية المختلفة في مختلف مجالات الحياة وخصوصا السياسية. كما أن الأحزاب السياسية هي أجهزة ومنظمات تستخدم كأدوات للتعبير السياسي عن الصراعات الجارية في المجتمع وللمشاركة في العملية السياسية. فهي تنظيمات أوجدتها الحاجة الذاتية إلى قيادات جماهيرية متخصصة ومتفرغة للتعبير عن هموم ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.

الفصل الثاني

الهوية والأحزاب السياسية في الجزائر قبل 1989

يبقى تاريخ الجزائر أحد أكبر التواريخ غموضا بالشكل الذي لا يعرف عنه العالم الخارجي إلا الشيء القليل، ولا يعرف عنه حتى أبناءه إلا عن طريق السمع أو بعض القراءات السطحية والمحرّفة، كتبت من وجهة نظر مغرضة لخدمة المصالح الاستعمارية دون شيء آخر. فلقد عمل الاستعمار كل ما بوسعه لكي يقطع صلة الجزائر بماضيها الفكري وإرثها الحضاري سعيا وراء تحقيق فكرة "الجزائر فرنسية"، مسخرا لذلك كل ما يملك من إمكانيات ووسائل حتى يحول دون ثبات هوية المجتمع الجزائري، وهذا ما تحقق لها في جانب ما، جانب يتمثل في حد التشكيك بوجود دولة جزائرية ومجتمع جزائري قبل تاريخ 1830، تاريخ الغزو الفرنسي للجزائر.

هوية المجتمع الجزائري ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحداث والمواقف التاريخية التي مرت بها الجزائر القديمة والحديثة، وفي مقدمتها ما تعرضت له الجزائر من أطماع وغزو على أراضيها وتاريخها، الأمر الذي دام منذ قرون وإلى غاية تاريخ الاستقلال، 05 جويلية 1962، لينطلق عهد جديد للتعامل مع الهوية الوطنية، ففي الوقت الذي كانت الآمال معلقة على أبناء الجزائر للدفاع عن ثوابت الهوية الوطنية، أخذت القضية منحى آخر - ربما كان لمخلفات الماضي الأثر السلبي على بروزها من جديد-، والهوية الجزائرية متجذرة في الماضي، تشكلت ضمن سياقات مختلفة، تاريخي، ثقافي، سياسي، واجتماعي، جعل منها هوية متداخلة بين الأمازيغية والعربية، يتوسطهما الإسلام كدين، والفرانكفونية كدخيل عليها من جراء السياسة الاستعمارية التي تركت أثرها على الهوية الوطنية الجزائرية.

المبحث الأول

ميكانيزمات تشكل الهوية الاجتماعية في الجزائر

يبقى من المعروف أن هوية المجتمع الجزائري عبارة عن تشكيلة متنوعة من الهويات الفرعية ، فبين الأصل الأمازيغي، والعربية، يتوسطهما الدين الإسلامي، كما فرضت الظروف التاريخية هوية أخرى تبدو بعيدة عن تقاليد وقيم المجتمع الجزائري، إلا أن التاريخ فرضها عليها بل فرضها بعض الأشخاص المتأثرين بالثقافة الفرنسية. فانطلاقا من الجزائر الشمال إفريقية والأصول الأمازيغية لأبناء المنطقة، الذين كانوا يتعرضون في كل مرة لمحاولات الاستيطان الأجنبي بمفهومه التقليدي أو الحديث، بداية من الفينيقيين ووصولا إلى الاستعمار الفرنسي كانت الهوية دوما هي المستهدف الأكبر، وهو ما ترك أثره على الهوية الاجتماعية في الجزائر. وهذا التغير في البنية المجتمعية يعبر عليه الهواري عدي بقوله: "شهد المغرب انقلابات تاريخية غيرت التوازنات البنيوية التي تطورت بضغط المعطيات الجديدة، لقد أثرت بشدة أسلمة البلاد التي تلت الأحداث التاريخية."[1] ولكن لم يتوقف الحد عند أسلمة البلاد أو بعبارة أخرى بدخول الإسلام إلى شمال إفريقيا، وإنما امتدت التغيرات إلى أبعد من ذلك وبالتحديد إلى فترات الاستعمار.

المطلب الأول: الهوية في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي

إن البحث في هوية المجتمعات لن تأخذ نصيبها الكافي، إلا بالعودة لملامح تشكلها الأولى الموجودة في الماضي سواء كان بعيدا أم قريبا. وفي حالة المجتمع الجزائري، الحديث عن الهوية تضرب بجذورها إلى عصور ما قبل التاريخ، حين استوطن أهل البربر منطقة شمال إفريقيا، ونظرا للموقع الإستراتيجي للمنطقة والثروات التي تتمتع بها المنطقة، توالت الحملات الاستعمارية والأطماع الأجنبية عليها، بالحد الذي أثر في تركيبتها البشرية وجعل منها مزيجا من الهويات الفرعية.

[1]- عبد النور مختاري، "**الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر: بن يوسف بن خدة، 2005. ص50.

الفرع الأول: من البربرية وإلى غاية الوجود العثماني

يتفق المؤرخون على أن البربر هم من الأوائل الذين استوطنوا منطقة شمال إفريقيا، ويلقب البربر بالأمازيغ وتعني الرجال الأحرار. وحسب المؤرخين دوما أطلقت هذه التسمية " الأمازيغ" نسبة إلى جدهم الأول مازيغ بن كنعان بن سام بن نوح.[1] وهذا الطرح هو المتناقل والمتداول في الأوساط الشعبية العامة أو الأكاديمية، لكن تبقى من الأطروحات من ترى في النسب الأمازيغي غير الذي ذكر آنفا، فعن أصل الأمازيغ فمن الباحثين من يرى بأنهم ينحدرون من فلسطين وتوجهوا نحو المغرب العربي، وآخرون يعتبرونهم واستنادا إلى الرسوم المتواجدة على طول الصحراء الجزائرية، والتي تعود إلى ما قبل التاريخ وتشبيهها بالرسوم الفرعونية، أن البربر مصريون، وهناك اتجاه آخر يرى في أصل الأمازيغ أوروبي.[2] فالحديث عن أصل الأمازيغ، يجنب التأويلات الدائرة حول أصل المجتمع الجزائري، فالبعض يرى في المجتمع الجزائري عربي الأصل، وأن الأمازيغية لهجة عربية لا غير، وهذا من العوامل التي أدت إلى حدوث بعض الصراعات الدائرة بين البربر والعرب في الجزائر.

لقد كانت بلاد البربر دائما عرضة لغزو بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، بداية من الرومان ونهاية بالفرنسيين مرورا بالوندال والبزانطيين والإسبان نظرا لمجالها الحيوي وطمعا في ثرواتها، والنتيجة كانت دوما محاولات لمسخ الشخصية الأمازيغية المتمثلة في اللغة، والتقاليد، القيم والثقافة، فهذه الحالة دامت وإلى غاية الدخول الإسلامي.[3] فهذه الغزوات والحملات الاستعمارية على شمال إفريقيا كانت أحد العوامل المؤدية للتداخل والتقاطع الهوياتي في المنطقة. وفي التدخل الأجنبي على بلاد المغرب يرى محمد بن مبارك الميلي بأن الفينيقيين هاجروا من الشام إلى وطن البربر ونزلوا عليهم، عاشت الأمتان في وئام لقرون، إلى أن نشبت بينهما حروب أدت إلى تعاضد البربر مع الرومان في حروب قرطاجنة طمعا في الاستقلال بحكم وطنهم واسترداد ما أخذته منهم قرطاجنة، إلى حين اكتشاف البربر عن نوايا الرومان فأخذوا يحاربونهم...[4] والملاحظ على بلاد البربر أنها في كل مرة تعاني التدخلات الأجنبية، والتي تكون في بادئها تتستر وراء حجاب النوايا الحسنة، لكن سرعان

---

[1]- رابح لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، الجزائر: دار المعرفة، 2002. ص9.

[2]- محمد الميلي، "**الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي**، "المستقبل العربي، العدد41، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 1982. ص ص 56. 57.

[3]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص10.

[4]- مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في الحديث والقديم**، الجزء1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، (ب س ن). ص 80.

ما يكتشف البربر النوايا الحقيقية للدخلاء عليها فتحاربها. وهو ما يكشف عن صفتين ملازمتين للبربر هما كالتالي:

الكرم بالغير: في كل مرة يتم التعايش مع الآخر حتى ولو كان ذلك على أراضيهم.

العزة بالنفس: أمر يتضح بمحاربة الفينيقيين والرومان بعد اكتشاف نواياهم في الاستيلاء على وطنهم.

وأما بالنسبة للديانة المتواجدة آنذاك بالمنطقة، فلقد اعتنق البربر الديانة المسيحية في القرن الثالث ميلادي (ق 3م)، بوصفه الدين الأسمى والأقرب إلى العقل في تلك الفترة، وفي نفس الوقت رفضوا الانتماء للمذهب الكنسي الروماني،[1] ونظرا لكونه مذهب العدو المحتل لأرضهم، ارتأى أهل البربر ألا ينتسبوا لمذهب العدو. وبقيت الديانة المسيحية منتشرة في المنطقة إلى غاية حوالي النصف الثاني من القرن السابع للميلادي (ق 7 م)، وبالتحديد سنة 655 ميلادي، وامتدادا للفتوحات الإسلامية ومنها منطقة شمال إفريقيا، لاقى العرب في بادئ الأمر مقاومة من أبناء المنطقة، لاعتقادهم أن ما أقدم عليه العرب غزو كغيره من الغزوات السابقة التي تعرضوا لها، وفي أقل من 50 سنة أقبل البربر على الإسلام واعتنقوه، وحملوا لواءه إلى الأندلس وأصقاع العالم، كما ساهموا في الحضارة الإسلامية مثل كل الشعوب الإسلامية الأخرى، ولا يمكن الحديث عن اعتناق البربر دون التطرق إلى ما يسمى بقضيتي "كسيلة والكاهنة" في التاريخ البربري الإسلامي، فكسيلة لعب دورا كبيرا في نشر الإسلام وإقناع قومه بالدين الجديد في بادئ الأمر، إلا أنه (كسيلة) ثار على عقبة بن نافع فيما بعد، وهو نفس الأمر الذي حدث مع الكاهنة من سوء للفهم.[2] فكسيلة أقبل على الإسلام ومن معه بمجرد وصوله وساهم في نشره بين قومه إلى أن حدث الخلاف بينه وبين عقبة بن نافع، أما الكاهنة فرفضته في بادئ الأمر اعتقادا منها أن العرب جاؤوا نية في احتلال المنطقة طمعا في ثرواتها، إلا أنها أسلمت ومن معها بعد أن اقتنعت أن الإسلام كما وصلهم لا يناقض قيمهم وثقافتهم وتقاليدهم، خاصة وأن الإسلام يعتبر الأعراف والتقاليد مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي شريطة أن لا تناقض مقاصده ومبادئه الكبرى.[3]

---

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص10.

[2]- نفس المرجع. ص ص 10. 11.

[3]- نفس المرجع. ص12.

وفي هذه الفترة بالذات يمكن إيجاز أهم المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي غيرت من خارطتها المجتمعية وتركيبتها السكانية، والتي لعبت دورا في تشكل الهوية الحالية، وهي فترات أثرت بطريقة أو بأخرى في هوية المجتمع.

الفينيقيين والقرطاجيين: 1100 قبل الميلاد ــ 147 قبل الميلاد.

الرومان: 146 قبل الميلاد ــ 432 ميلادي.

الوندال: 432 ميلادي ــ 533 ميلادي.

البيزانطيين: 533 ميلاد ــ 633 ميلادي.

العرب*: 655 ميلادي ــ 1516 ميلادي.[1]

ومن خلال المراحل التاريخية والأطماع الأجنبية التي طالت بلاد المغرب، والتي كانت تلقى في كل مرة المقاومة من طرف البربر أبناء المنطقة، يمكن القول بأن البربر أمة ذات وحدة جنسية كباقي الأمم التي عرف التاريخ عصبيتها وعظمتها.[2] فتاريخ البربر وبلاد المغرب مليء بالأحداث التي تبين الأطماع الأجنبية على المنطقة، وهو ما أثر بشكل أو بآخر على هوية الأفراد والجماعات منذ القدم.

الفرع الثاني: البنية المجتمعية أثناء الوجود العثماني بالجزائر

بقي الحال في المنطقة على ما هو عليه إلى حين مجيء القرن الثالث عشر (15) وبالضبط إلى سنة 1261[3]، حين انقسمت دولة الموحدين إلى عدة دويلات، وظهرت لأول مرة تلك الوحدات السياسية المعروفة إلى اليوم باسم مراكش، تونس والجزائر أين أعطي حينها اسم المغرب الأوسط للجزائر، ومع هذا الانقسام زالت دولة العرب والمغاربة وراح البرتغال واسبانيا يستعينون بفرنسا وأوروبا في شن غارات النهب والاستيطان ، وفي مقابل ذلك لم تجد هذه الدويلات سوى الاستعانة بتركيا والتي كانت مركز الخلافة الإسلامية تحت مسمى الإمبراطورية

---

* القصد بالعرب جل الدويلات التي مرت من الجزائر كالدولة الفاطمية والموحدين والحمادية والزيانيين.

1- Jean Marie Lentz, Comprendre l'Algérie de Massinissa à nos jour, Paris : les èditions de l'officine, 2009. P140.

2- مبارك بن محمد الميلي، مرجع سابق الذكر. ص91.

3 سمية أوشن، "**دور المجتمع الجزائري في بناء الأمن الهوياتي: دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009/ 2010. ص152.

العثمانية.[1] فالدولة العثمانية بالفعل استجابت للنداء وعملت على حماية المنطقة راسمة لها الحدود والتنظيم. فأقامت الحماية في بادئ الأمر، فكانت المنطقة تحكم بواسطة بيلر بايات أو الأمير، ثم مقاطعة شبه مستقلة منذ القرن الثامن عشر (18) تحت قيادة الداي يساعده في ذلك بايات المقاطعات الخاصة بالجزائر.[2] أين أقيمت ووضعت الأسس الأولى لقيام الدولة الجزائرية، عكس ما يتداوله الكثيرون من الذين يتنكرون لوجود دولة جزائرية قبل 1830.

وأما البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري آنذاك فيمكن القول بأنها كانت تتميز بالتنوع وتتمثل في:

الأتراك: وقد كان عددهم يتراوح مابين عشرة آلاف (10000) وثلاثين ألف (30000) غداة الاحتلال الفرنسي.

الكراغلة: وهم المنحدرون من الأب التركي والأم الجزائرية، وكان يتراوح عددهم حوالي خمسة آلاف (5000) عام 1808.

الدخلاء، اليهود، الأندلسيين، وللكل منهم دواعي خاصة به جعلته مقيما في الجزائر في تلك الفترة.

وأما نسبة هؤلاء مجتمعين فلا تمثل سوى ستة (06) بالمائة من مجموع سكان الجزائر.[3] هذا بالإضافة إلى:

الناطقين بالبربرية: ويتواجدون خاصة في المناطق الجبلية وهم يتكلمون العديد من اللهجات المختلفة كالشاوية، القبائلية، التارقية، الميزابية....

العرب: وهم الحضر من الأندلسيين والعرب الأصليين في المدن، والبدو في السهوب والمناطق العليا.[4]

---

[1] عبد الحميد مسعود الجزائري، **حقيقة الجزائر**، القاهرة: مكتب الجزائر للدعاية والنشر، (ب س ن). ص ص 18. 19.

[2] نفس المرجع. ص20.

[3] - اسماعيل قيرة، وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2002. ص54.

[4] - غاني بودبوز، مرجع سابق الذكر. ص 154.

كما أن نشأة المجتمع المدني في الجزائر ارتبطت بالدين، خاصة الزوايا، وترجع البدايات الأولى لتشكله إلى القرن الحادي عشر ميلادي، مع بروز الطرق الصوفية، التي تشكل الإطار العام، الذي من خلاله يدافعون على الحرية الوطنية ضد الأفكار. الدخيلة الآتية من الاستعمار ، وأهمها : (الطريقة التيجانية 1786 ، الطريقة القادرية...)[1]

فهذه التركيبة المتنوعة تشكلت من جراء التطورات والمراحل التي مرت بها الجزائر في الفترات السابقة، وهو ما تولد عنه صراعات اثنية ولغوية، بؤرتها عربية بربرية يتوسطهما الدين الإسلامي.

المطلب الثاني: الهوية الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي

لقد تميزت الهوية في الجزائر أثناء فترة الاستعمار الفرنسي بميزتين أساسيتين أثرت بشكل كبير عليها، ففي الوقت الذي عمل فيه الاستعمار الفرنسي على تشويهها وجعلها أحد أساليب القضاء على المقاومة وبسط سيطرتها، استعملت في المقابل من الجانب الجزائري كوسيلة شحن لنفسية المجتمع ضد المستعمر الفرنسي. فبعض المتخصصين بالشؤون الإسلامية ومن سار على منوالهم من رجال الإدارة الاستعمارية، كانوا يعتقدون بأن القومية الجزائرية إنما هي عقائدية مستعارة (أصلها من المشرق العربي)، وأنها دخيلة على البلاد، وليس لها أي ارتباط بتاريخ الجزائر.[2] وهي واحد من جملة الحملات التي شنت على الشخصية والهوية الوطنية، حتى ولو كان ذلك بأتفه الوسائل وأبسطها.

الفرع الأول: الاستعمار بين مسخ الهوية وإذكاء النزعة البربرية

في الوقت الذي امتزجت فيه هوية الجزائريين اثنيا ولغويا من جراء الأحداث السابقة، كانت الجزائر أمام اختبار صعب هذه المرة تمثل في الاستعمار الفرنسي الذي عمل كل ما في وسعه وباختلاف الطرق والوسائل لطمس هوية الجزائريين وشخصيتهم المتمثلة في الأمازيغية والعروبة والإسلام، فمنذ المراحل الأولى للغزو الفرنسي قام بعدة أعمال لتمسيح الشعب الجزائري، وتجهيله في لغته وثقافته.

ولقد اتبع الاستعمار في ذلك سياسة تضم جميع المجالات الحياتية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وقد سن لذلك قوانين تعمل على هضم الكيان الجزائري، واتبع وسائل عديدة ومختلفة من أجل تجسيد هذه السياسة، فعمد إلى عناصر الهوية الجزائرية بالطمس والتشويه،

---

[1]- سمية أوشن، مرجع سابق الذكر. ص107.

[2]- مصطفى الأشرف، **الجزائر المجتمع والأمة**، ترجمة: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007. ص146.

فاستهدف اللغة العربية عن طريق سياسة الفرنسة، ثم سعى نحو محو الدين الإسلامي عن طريق سياسة التنصير ونشر الديانة المسيحية، كما عمل على سلخ المجتمع الجزائري من جنسيته الأصلية، واحتوائه بإصدار قانون التجنيس والإدماج الكلي، وكل هذا لأجل تهديد أمن الشعب الجزائري، فيما يمس بالجانب الهوياتي منه، فلقد أمضى" كاميل شوطان" رئيس الحكومة الفرنسية في 08 فبراير 1938 مرسوما ينص على أن اللغة العربية في الجزائر لغة أجنبية، وأجمع المفتشون العامون الفرنسيون في 05مارس 1945 في الجزائر أن اللغة العربية لغة لا تعدو أن تكون إحدى ثلاث إما:

1- لغة كلاسيكية.

2- لغة فصيحة حديثة وافدة من الشرق.

3- لهجة عامية دارجة وعليه فلا عربية في الجزائر.

وهناك أزمة أخرى تتعلق بالهوية وهي إذكاء فرنسا للنزعة البربرية التي وجهت أساسا ضد الانتماء العربي الأصيل الذي تعتز به الأمة الجزائرية برمتها.[1] كما فرض على التلاميذ الجزائريين في المدارس الفرنسية والمعاهد، أن يدرسوا تاريخ فرنسا وحضارتها بالتفصيل خلال كل مراحل التعليم، مقابل ذلك منعهم من الاطلاع على كل ما يتعلق بالجزائر إلا فيما يخص الجزائر فرنسية، وأن سكانها من أصل جرماني ونزحوا إليها من أوروبا، كان الطلبة يدرسون أخبار وتاريخ نابليون ولويس الرابع عشر... ولكن لم يترك لهم المجال لدراسة تاريخ حنبعل وماسينيسا. ولا تاريخ الأمير عبد القادر وفاطمة نسومر.....[2] والغرض من هذا إبعاد الجزائريين عن تاريخهم وتاريخ أجدادهم، فالمستعمر الفرنسي كان على علم بأن التاريخ هو العامل المهم لتشبث الأفراد بهويتهم.

كما نجد في قول آخر يبين مدى الاهتمام الفرنسي بقضية الهوية الجزائرية، والتركيز عليها وجعلها أحد العوامل المساعدة له، وذلك بالإلحاح على التمايز بين العرب والبربر، فقد كتب أحد القادة الفرنسيين عام 1848 مايلي: " إن بلاد القبائل التي ظلت حتى الآن تقع خارج دائرة الاتصال المباشر بنا، والتي بقيت في حال صراع ضد جميع أشكال السيطرة السابقة، يجب أن تصبح من هنا لبضع سنوات المساعد الأكثر ذكاء لمشاريعنا، والشريك الأنفع لأعمالنا." كما كتب احد أنصار سياسة ضم الجزائر إلى ضم الجزائر إلى فرنسا عام 1871 ينتقد سياسة نابليون الثالث: " بدل أن يطلب من المعمرين احترام القومية العربية، وهو احترام يتنافى مع الحضارة، طالب بالحقوق الشرعية للقومية البربرية، لكان المعمرون كلهم صفقوا لذلك."[3]

---

[1]- شتيح بن يوسف، مرجع سابق الذكر. ص515.

[2]- يحي بوعزيز، **تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (ب س ن). ص ص 5. 6.

[3]- محمد الميلي، **"الجزائر والمسألة الثقافية: قدر الموقع ومتاعبه"**، المستقبل العربي، العدد 42، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1982. ص119.

ولأن البربر أو الأمازيغ لهم عزة بالإسلام، خصوصا ولما كانت منطقة القبائل بعيدة عن المقاومة الشعبية، إلا أنها - أي منطقة القبائل - أثناء مقاومة الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين، دعمته ووقفت إلى جانبه، إلى حين انتفاضة 1871، بقيادة لالا فاطمة نسومر، بوبغلة، المقراني والشيخ الحداد، ومن أهم نتائج هذه الانتفاضة:

- تفكيك المجتمع القبائلي.

- إفراغه من نخبة علمائه المسلمين واستبدالها بنخب تكونت بالمدارس الفرنسية.[1] وهي النخبة التي تقلدت المناصب في المدارس والإدارات، من أجل تهيئة جيل جديد له ثقافة فرنسية ومستعد للاندماج فيها، وزرع فيه نزعة بربرية لائكية بعيدة عن محتواها الإسلامي، ومعادية للإسلام واللغة العربية.

- كما عمل الاستعمار الفرنسي على تبشير وتمسيح الجزائريين مركزا على منطقة القبائل وبناءا على مصادر تاريخية دالة على أن المنطقة مسيحية، (انظر المطلب 1). وهو الأمر الذي عمل الاستعمار الفرنسي على استخدامه لصالحه، فكانت بعض الأفكار تروج على أساس أن مهمة تمسيح البربر تعد سهلة، انطلاقا من اعتبار أن البربر مسلمون سطحيا، وعليه يجب القضاء على كل ما يؤدي إلى تعميق الإسلام في المنطقة، وعلى كل ما يتعلق بإمكانية تعريبهم، بالمقابل الحفاظ على كل ما يضمن التمايز بين البربر والعرب.[2]

وعليه وجد المستعمر الفرنسي من يؤيد ويتمم سياساته من أبناء الجزائر نظرا للتأثير الذي تركه في أوساط بعض الجزائريين منذ السنوات الأولى للاستعمار والذي بقيت تداعياته، وفي هذا الصدد وفي إعلان ألقاه عملاء فرنسا بالجزائر بتاريخ 18 مارس 1871: " بدأنا نخدم الحكومة الفرنسية منذ عهد بعيد، وسنظل نواصل كما في السابق، القيام بواجبنا، بإخلاص تام، ونية صافية، ما بقيت الحكومة الفرنسية في الجزائر، وحتى لو لم يبقى لها من يمثلها في الجزائر إلا شخص واحد من رعاياها، فسوف نظل له خاضعين خضوعا تاما."[3] ففي القول بيان واضح على التأثير الثقافي والفكري في نفوس بعض الجزائريين، وهو الأمر الذي كان يبحث عنه الاستعمار الفرنسي، من أجل القضاء على الهوية الوطنية. وفي الأخير يجب التدقيق في القول الذي أدلى به

---

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص20.

[2]- محمد الميلي، الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي، مرجع سابق الذكر. ص 59.

[3]- مصطفى الأشرف، مرجع سابق الذكر. ص62.

الجنرال لاكوست LACOSTE: " إن الجزائر لن تكون دولة إسلامية بسبب وجود المليون أوروبي مسيحي فيها، كما لن تكون عربية بسبب وجود البربر فيها، ... ومن الضروري الاعتراف لها بشخصيتها الجزائرية الخاصة مع ضمان اتحادها مع فرنسا الأم بروابط غير قابلة للانفصام."[1] وهو قول يستهدف بالدرجة الأولى الشخصية الوطنية ومحاولة خلق الصراعات بين أفراد الشعب الجزائري.

يبقى الحديث عن نجاح أو إخفاق المستعمر الفرنسي ــ من خلال سياساته العديدة كالتنصير، الإدماج، ونشر اللغة الفرنسية ــ في القضاء على الشخصية الوطنية أمرا لا يمكن إثباته أو نفيه إطلاقا، بحيث بالقدر الذي استطاعت أن يؤثر على البعض، كان هناك من لم يستسلم لمحاولات المستعمر فدافعوا عن الهوية الوطنية ورموزها بكل الطرق.

الفرع الثاني: مهمة الدفاع عن الهوية الوطنية

تعتبر مهمة التصدي لمحاولات المستعمر الفرنسي طمس الهوية والشخصية الجزائرية، مسؤولية جميع أطراف وجماعات المجتمع الجزائري، لأنها الوسيلة الوحيدة للمحافظة عليها. فكانت اللغة (العربية، والبربرية) والدين الإسلامي حاضرة بقوة في النضال السياسي والجمعوي الجزائري. وردا على محاولات المستعمر الفرنسي لإقامة الحدود بين العرب والبربر الجزائريين يقول الإمام عبد الحميد بن باديس: " ما من نكير أن الجزائر كانت أمازيغية، من قديم عهدها، وما من أمة من الأمم استطاعت أن تقلبها عن كيانها، ولا أن تخرج بها عن أمازيغيتها، أو تدمجها في عنصرها.... فلما جاء العرب وفتحوا الجزائر فتحا إسلاميا لنشر الهداية. لا فرق بين العرب الفاتحين والأمازيغ أبناء الوطن الأصليين، دخل الأمازيغ في الإسلام وتعلموا لغة الإسلام العربية." [2] فهذا الرد المقدم من قبل عبد الحميد بن باديس على المشككين في هوية الجزائريين، فيه توضيح عن تاريخ كل من الأمازيغية والعربية والإسلام في الجزائر. فالأمازيغ هم الأوائل والشعب الأصلي في الجزائر، والذين تعرضوا لجملة من المحاولات الاستعمارية، التي كانت تلقى في كل مرة المقاومة إلا ما تعلق بالإسلام الذي حاول العرب نشره في المنطقة، فقد استقبله أبناء المنطقة من الأمازيغ في النهاية بعدما علموا بأنه ليس غزو كسابقيه وإنما جاء لنشر رسالة سماوية، هو ما جعل كل من أبناء الأمازيغ والبربر يتعايشون في كل الأوقات في الجزائر.

---

[1]- عبد الحميد مسعود، الجزائري، مرجع سابق الذكر. ص45.

[2]- أحمد بن نعمان، **الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر**، الجزائر: شركة دار الأمة، 2005. ص 28.

كما أن الإسلام كان المحرك الذي قاد العديد من الثورات ضد المستعمر الفرنسي، نظرا لكون زعماء هذه الثورات يعتبرون من رجال الدين وعلمائه في الجزائر، " حيث إن العديد من الثورات التي قامت ضد الفرنسيين تزعمها مشايخ الزوايا حتى أواخر القرن التاسع عشر، ونذكر من هؤلاء: الأمير عبد القادر، أولاد سيد الشيخ، لالا فاطمة نسومر، ...."[1] وهو ما يدل على ما للإسلام من دور في المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، فكان الدافع للقيام في وجه الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت الدفاع عنه من الحملات التي كان يشنها الاستعمار لتشويهه والقضاء عليه أمر لابد من إيقافه. وكما يقول أحد الباحثين أن الإسلام كان معطى ثابتا وواحدا من العناصر الأساسية لبرامج الحركة الوطنية الجزائرية قبل حرب الاستقلال، وكان الرجوع إلى الدين يعبر عن تعلق الجزائريين به ، كما يلبي بعض مقتضيات المعركة. فقد أحس الأهالي تجاه الإسلام بأنه حافز تحرري وطني.[2] فالقول بدافعية الشعب الجزائري للكفاح ضد المستعمر الفرنسي كان مرده الإسلام، نابع من إقبال الشعب على المقاومة بعدما عادوا إلى الإسلام، وما له من حوافز بالدعوة له. كما كان للحركة الوطنية الدور الفعال والحيوي في الدفاع عن مقومات الهوية الوطنية بكل مكوناتها، بداية من الجمعيات والنوادي وخاصة أحزاب الحركة الوطنية. (انظر تاريخ الحركة الوطنية)

لقد واجه الجزائريون هذه العنصرية بمزيد من التمسك بالعقيدة و الاعتزاز باللغة و التراث حتى أن بعض الجزائريين رفضوا السماح لأبنائهم في إطار مقاومة الشعب للايدولوجيا الكولونيالية الذهاب إلى المدارس الفرنسية إيمانا منهم بأنها وسيلة لتحطيم الهوية و الثقافة العربية الإسلامية.[3] هذا الإصرار التاريخي على الصمود هو الذي أثرى الحصيلة النضالية للشعب الجزائري و جعله لا يعترف إلا بمشروعية واحدة هي سيادته الوطنية ، مقومات الشخصية العربية الإسلامية التي كانت حصنه المنيع ضد محاولات الاحتواء بالعنف و الحيلة فتمسك الشعب بمشروعيته التاريخية.

المطلب الثالث: الهوية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 1989

بتاريخ 05 جويلية 1962، خرج المجتمع الجزائري بعد ثماني (08) سنوات من حرب التحرير، ومائة وثلاثون (130) سنة من التواجد الفرنسي، في حالة ميزها الفقر والجهل والأمية

---

[1]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص64.

[2]- حيدر ابراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999. ص257.

[3]- يسعد شريف صحراوي، "**مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر (1962ــ 2009)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008/ 2009. ص38.

نتيجة للمحاولات الاستعمارية لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، مستعملة في ذلك العديد من الطرق والوسائل:

1- بفرض التعليم باللغة الفرنسية من جهة ومنع تعليم اللغة العربية من جهة أخرى.

2- تدمير المساجد أو تحويل بعضها إلى كنائس.

والنتيجة: بحث الفرد أو الجماعات عن نفسها بين العربية، الأمازيغية، الإسلام ومرجعية دخيلة عنه تمثلت في الفرانكفونية.

لا يمكن لشعب أن يستعيد استقلاله بدون استعادة هويته الوطنية ومنها لغته، التي كانت معرضة للاندثار والحصار بفعل الاستعمار. فطيلة قرن ونصف من الاستعمار والشعب الجزائري يعاني من شتى أنواع الاستلاب الحضاري، المتمثل في طمس معالم الدين (استبدال المساجد بالكنائس، واستهداف القبائل الجزائرية لأغراض التبشير)، والحرمان من تعلم اللغة العربية مقابل طغيان وغزو التعليم باللغة الفرنسية. فأصبح في الجزائر المستقلة من يلح على الطابع البربري ويجعله الأصل وأساس جميع الكليات، وهناك من يلح على الطابع العربي سواء بوصفه ناسخا لما سبقه أو أصلا له، وهناك من يلح على الإسلام ويوظفه في استعمالات تختلف باختلاف الجهات التي تختفي وراء الدين، وهناك من يعطي الأولوية لطابع المعاصرة[1]، وبالأخص للثقافة الفرنسية، نظرا لما خلفته من آثار في نفسية بعض الجزائريين. والجدير بالذكر فيما انتشر بعد الاستقلال من أفكار اشتراكية في كل التوجهات السياسية والاجتماعية في الجزائر كما تميزت فترة هذه الفترة بانتشار كبير للأفكار الاشتراكية بحيث تزامنت اشتراكية الرؤساء وحزب جبهة التحرير الوطني مع اشتراكية حزب المعارضة جبهة القوى الاشتراكية بقياد آيت أحمد، كما أسس بوضياف حزب الطليعة الاشتراكية، وكأن للاشتراكية علاقة بالهوية إن لم نقل إحدى دعائمها ومقوماته كاللغة والدين.[2] فهذا الانسياق وراء الاشتراكية يبرر التأثر بالغرب سواء من طرف أولئك الذين يدعون الوطنية أو من طرف المعارضة.

الفرع الأول: الدين الإسلامي

يعتبر الدين مكون أساسي لأغلب الأمم عبر العالم، وربما يكون هو المكون الرئيسي لها، فهو ظاهرة تاريخية صاحبت الإنسان عبر مختلف الحضارات. والجزائر ــ شعبا وحكومةــ مثل

[1]- محمد الميلي، الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي، مرجع سابق الذكر. ص54.

[2]- عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية**، الجزائر: دار هومة، 2005. ص80.

كل الدول الإسلامية تتخذ من الدين الإسلامي مقوما لشخصيتها، فكما تمسكت به عبر فترات التاريخ السابقة وخاصة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، اتخذت منه شعارا لدساتيرها ومواثيقها، لكن التساؤل المطروح حول الإسلام في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 2012، هو كالتالي:

ماذا مثل الإسلام في الجزائر بعد الاستقلال؟ وماهي مختلف التطورات والأحداث التي ارتبطت به في هذه الفترة؟

للإسلام ثقله الخاص وأهميته الكبيرة في حياة الأمة العربية الإسلامية عامة، وعلى الجزائر بشكل خاص، وتأكيدا لهذا نص الميثاق الوطني لعام 1976 على أن: " الشعب الجزائري مسلم، والإسلام هو دين الدولة، وهو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية.[1] فالإسلام حسب ميثاق 1976، اتخذ من الإسلام كهوية للشعب والدولة الجزائرية، والتي استمدها من السياق التاريخي للمجتمع الجزائري، جاعلا منه وسيلة لتوحيد جميع أطياف وفئات المجتمع وفي نفس السنة تم اتخاذ القرار بجعل يوم الجمعة يوم راحة أسبوعية عوضا عن يوم الأحد وأدخلت أيام العطل الإسلامية، ومنعت بعض المدن المشروبات الكحولية، وتم التوصل إلى إقرار تشريع جديد محافظ لقانون الأسرة عام 1987.[2] كما جاء في الميثاق الوطني لعام 1986: " ... صهر الإسلام المجتمع الجزائري، فجعل منه قوة بالمعتقد الواحد، وباللغة العربية التي مكنت الجزائر من استنشاق دورها في العامل الحضاري[3]."

كما استغلت النخبة الحاكمة في الجزائر" الدين الإسلامي" كوسيلة لبلوغ الوفاق و تحقيق " الإجماع. "فالدين بصفة عامة عامل من عوامل تحقيق الاستقرار والأمن فهو من منطلق تعاليمه المثالية يسعى أساسا للتوحيد بين الجماعة. لقد تم الربط بين الاشتراكية كإيديولوجية منتهجة من طرف النظام بهدف تحقيق التنمية والتحديث وبين تعاليم الدين الإسلامي.

إن هذا المسعى الرامي إلى تسييس الدين الإسلامي جسدته مجمل الطرق القانونية و الدستورية للدولة الجزائرية كما تجسد كذلك من خلال مهمة تولي الدولة تسيير الشؤون الدينية مثل المساجد. فلقد تم استخدام كل من الدين واللغة العربية كوسيلتين من وسائل ضمان الرقابة الاجتماعية على كل معارضة وبالتالي الحفاظ على مشروعية واستقرار النظام.[4] وعليه لعب الإسلام دورا رئيسي في السياسة الجزائرية بالشكل الذي يسمح باستمرارية النظام السياسي.

---

[1]- سمية أوشن، مرجع سابق الذكر. ص142.

[2]- رون هاليير، **العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب: الجهود الفلسفية عند محمد أركون**، ترجمة: جمال حشيد، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001. ص29.

[3]- نفس المرجع. 142.

[4]- يسعد شريف صحراوي، مرجع سابق الذكر. ص78.

فالارتباط الإسلامي للجزائر ودور الإسلام في وحدة المجتمع الجزائري تاريخيا واختلاط السكان المحليين من الأمازيغ بالوافدين من العرب وتشكيل أمة إسلامية موحدة استطاعت تكوين العديد من الممالك سابقا ثم قوى دور الإسلام في مطالبة البلاد بالاستقلال بعد تعرضها لنير الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وهو ما عملت الجزائر مجتمعا وسلطة بالإبقاء عليه قائما بعد الاستقلال بالرغم م وجود بعض المتطرفين الراغبين في تغييبه.

الفرع الثاني: اللغة العربية وإشكالاتها

غداة الاستقلال وفي عام 1962 انشغل قادة حرب التحرير ومن تسلموا مقاليد الحكم بالكثير من القضايا الحيوية والمشاكل العويصة التي تعترض عادة كل دولة فتية استعادت استقلالها حديثا، وكانت إحدى المسلمات التي أرساها استقلال الجزائر وإرادة القيادة السياسية آنذاك هي اعتبار اللغة العربية إحدى مكونات الشخصية الوطنية الجزائرية جنبا إلى جنب المقوم الأساسي الآخر وهو الإسلام. فاهتمت الحكومة بالتعليم بكل مستوياته، وفي حالة الجزائر لا يمكن الحديث عن التعليم دون ربطه بالتعريب الذي شكل تحديا كبيرا للمسؤولين وخاصة اللغة العربية التي أبعدت من الساحة التعليمية أثناء الاستعمار الفرنسي، وأصبح التعريب على ذلك قضية سيادة وتحرر من كل مخلفات الاستعمار الفرنسي، مع العلم أنه بعض الأفراد من المجتمع الجزائري وجدت نفسها بعد الاستقلال مهيأة لاحتلال بعض المواقع القيادية في السلطة، بينما كانت الغالبية تعاني من الأمية. وفي إحصاء لنسب وعدد المتمدرسين والأساتذة لفترة ما بعد الاستقلال[1] هي كالتالي:

الجدول2: نسب المتمدرسين في الجزائر بعد الاستقلال.

السنة	عدد المتمدرسين
1963	أقل من 1 مليون
1971	أكثر من 2 مليون
1973	أكثر من 3 مليون

[1]- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004. ص 103.

فالتطرق إلى نسب المتمدرسين في الجزائر، جاء من أجل الوقوف على حجم الأمية والجهل الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، وهو ما كانت له نتائجه فينا بعد على سير النخب في الجزائر والذين لهم تكوين فرنسي، مكنهم من تبوء المناصب في الجزائر المستقلة.

الجدول 3: عدد الأساتذة الجزائريين بعد الاستقلال.[1]

السنة	عدد الأساتذة الجزائريين
1962	82 أستاذ جزائري
1968	380 أستاذ جزائري

والجدول يوضح أثر سياسة التجهيل التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي اتجاه الجزائريين، فسياسة الاستعمار أتت ثمارها وألقت بنتائجها على التسيير السياسي والإداري، بطغيان فئة ذات تكوين فرنسي، استغلت الأوضاع المجتمعية المتميزة بأغلبية أمية، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد الناصر جابي: " وهو ما سمح لهذه الفئة المتعلمة السيطرة على مستوى الكثير من المؤسسات السياسية والتسيير السياسي."[2] هي أوضاع واجهتها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بسياسات التعريب والجزأرة والتي أتت ثمارها كما هو موضح في الجدولين السابقين. ومن بين السياسات والقرارات الجزائرية الموجهة للقضاء على مخلفات الاستعمار الفرنسي نجد:

1965: إقامة لجنة تهتم بدراسة كل جوانب التعريب.

1967: تعريب السنة الثانية ابتدائي بعد تعميم التعريب في السنة الأولى.

أفريل 1967: مرسوم يقضي بأن معرف اللغة العربية عامل حاسم في الترقية بالوظيفة العمومية.

1971: بدء تنفيذ التعريب في الشعب العلمية.

1973ــ 1974: التعريب في كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، وكانت قد عربت حينها شعب الفلسفة والتاريخ.

---

[1]- نفس المرجع. ص 109.

[2]- عبد الناصر جابي، "**الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. ص 16.

13ــ 20 ديسمبر 1973: المؤتمر الثاني للتعريب، وحينها صرح الرئيس هواري بومدين قائلا: " حركة التعريب هي جزء من المسيرة الثورية...."

1976: العربية إجبارية في جميع الكليات. [1]

وفي نفس السنة (1976) جاء في الميثاق الوطني، وفي النقطة الخاصة بأحد معالم الهوية الوطنية المتمثلة في اللغة العربية ما يلي: " الخيار بين اللغة العربية ولغة أجنبية أخرى أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك، ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما تعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل."[2] فالميثاق الوطني أثار قرارا ذو اتجاهين، اتجاه إيجابي يتمثل في الدفاع عن اللغة العربية أمام اللغة الأجنبية ــ الفرنسية بالدرجة الأولى، لكن في نفس الوقت أثار ما يعتبر تجاهل للغة الأمازيغية، وربما يبقى هذا القرار هو النقطة التي أفاضت الكأس والتي أدت إلى أحداث الربيع الأمازيغي 1980.

كما جاء دستور 1989 لتأكيد ثوابت الدولة الجزائرية الأساسية ، وهي الإسلام دين الدولة، واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.[3] صحيح جاء الدستور للدفاع وتحصين الهوية الإسلامية والعربية للجزائر، وهو ما لا يمكن تطبيقه على كل الجزائريين. فهل يمكن اعتبار دستور 1989 وقع في نفس الأخطاء السابقة وأنه دستور خاص بفئة دون الأخرى؟ وبعبارة أخرى هل إقصاء البربر والأمازيغية في كل مرة هو أمر مقصود؟ وهل سيبقى الحديث في الجزائر عن أزمة هوية في الجزائر قائما إلى وقت لاحق؟.

وعليه من المكن القول بأن حملات الدولة الجزائرية، في الدفاع والحفاظ على إحدى مقومات الهوية والشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة، قد لقيت العديد من العراقيل منها المتعلقة بالقرارات والبرامج المطبقة، ومنها ما تعلق بعوامل خارجية تمثلت في ضغوطات دعاة الأمازيغية والفرنسية على حد سواء. فبالنسبة لبرامج دعاة التعريب يمكن القول بأنها كانت مستلهمة من الدول العربية الأخرى، وهذا ما أدى إلى زيادة الصراع بين المعربين والمفرنسين والأمازيغ، وهو ما ترك أثره على الساحة الجزائرية.

---

[1]- عبد العالي دبلة، مرجع سابق الذكر. ص ص 112. 113.

[2]- نفس المرجع. ص111.

[3]- عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديموقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010. ص 89.

الفرع الثالث: القضية الأمازيغية ومطالب الاعتراف بها

لقد احتلت القضية الأمازيغية محل الصدارة من مجمل القضايا المتعلقة بالمجتمع الجزائري، وشغلت بال العديد من فئاته بالشكل الذي أدى إلى قيام موجة من الاحتجاجات المعبرة عن جملة من المطالب التي كانت تصل في بعض الأحيان إلى حد المطالبة بالاستقلال والانفصال، فكانت أحداث ربيع 1980 (و2001) الأعنف في تاريخ القضية الأمازيغية، فلقد تطورت المطالب الأمازيغية بشكل ملحوظ منذ الأزمة التي طرحت لأول على الحركة الوطنية، فأول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية المؤقتة كان في مؤتمر طرابلس من جوان 1962 والذي أكد على الهوية الوطنية العربية الإسلامية، من خلال شعار " الجمهورية الديموقراطية الاجتماعية العربية الإسلامية."[1] وهو المشروع الذي صودق بالإجماع، دون مراعاة لبعض مقومات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية، المتمثلة في الأصول الأمازيغية. فهل هذا المشروع نقطة للحد من المطالب الأمازيغية أم أنه عامل آخر لتصعيدها؟.

لقد تطورت المطالب الأمازيغية بشكل ملحوظ منذ الأزمة المطروحة لأول مرة في الحركة الوطنية، واليوم عرفت الأمازيغية بعدين يتمثلان في: اللغة والهوية، وهو أمر تدرج في السلوك السياسي والثقافي للجزائريين، ومع التعديلات الدستورية بدا الاعتراف بهذه الحقيقة أمر لابد منه.[2] فالبربر ومنذ أن طرحت القضية الأمازيغية لأول مرة في الحركة الوطنية، والتي وجدوا فيها المتنفس لقضيتهم، أصبحوا يطالبون بها أكثر من أي وقت مضى، بل وزادت ضغوطاتهم على النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال. فهذه الضغوطات لم تلقى آذانا صاغية لها من جميع الأطراف في النظام السياسي، كما لم تلقى ممثلا لها على الساحة السياسية، خصوصا وأن النظام الحزبي السائد لا يسمح بذلك، وهو ما تمخض عنه اضطرابات وأحداث عنيفة وصلت إلى حد استعمال السلاح، فيما يعرف ب "الربيع الأسود الأمازيغي" بتاريخ 21 أفريل 1980.

وقبل هذا التاريخ عرفت الجامعات الجزائرية خاصة في العاصمة أواخر 1979 وبداية 1980 حركة طلابية واسعة واضطرابات تطالب بتسريع عملية التعريب التي شرع فيها الرئيس

---

[1]- عبد الحميد زوزو،مرجع سابق الذكر. ص78.

[2]- Abd Arrazak Dourari, Les malaises la societe Algerienne: crise de langues et crise d'identité, Alge : Casbah editions, 2004. P49.

الراحل هواري بومدين والشاذلي بن جديد، ووسط هذه الظروف الخطيرة وبالضبط يوم 10 مارس 1980، أوقفت قوات الأمن كل من الأديب البربري مولود معمري ومرافقه الأستاذ سالم شاكر ومنعتهما من إلقاء محاضرتهما التي كانت مبرمجة بتيزي وزو بدعوى أنها تمس بالأمن العام.[1] وربما تبقى هذه القضية بمثابة القطرة التي فجرت الأوضاع في منطقة القبائل، وانطلاقا من جامعة تيزي وزو اندلعت المظاهرات تنديدا بالقمع عامة والقمع الثقافي من جهة ومناداة بالاعتراف باللغة الأمازيغية من جهة أخرى. وبعد أن هدأت الأوضاع بمدينة تيزي وزي، وعادت إليها الحركة الطبيعية، نظمت الحركة البربرية بين جويلية وأوت 1980، بمنطقة إعكوران شرق المدينة ملتقاها الأول والذي جاءت فيه مطالب الحركة على الوجه التالي:

- الاعتراف بالهوية الأمازيغية.

- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية.

- إدخال اللغة الأمازيغية* إلى المدرسة والتلفزة والمؤسسات.[2]

المبحث الثاني

الأحزاب السياسية في الجزائر

تتعدد الأفكار وتختلف الآراء حول الظاهرة الحزبية في الجزائر، من قائل بأن التعددية نتاج أحداث أكتوبر 1988 وما جاءت به من سياسة للانفتاح، وهو الرأي الطاغي على الساحة الجزائرية، وهناك من القائلين بأن التعددية الحزبية يعود تاريخها إلى أزمات ما بعد الاستقلال والصراع على السلطة. إلا أن التاريخ يؤكد على أن التعددية الحزبية تعود جذورها إلى تاريخ الجزائر المستعمرة، وتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والنضال السياسي الجزائري ضد المستعمر، وهو تاريخ دعاة الاستقلال من جهة وتاريخ دعاة الاندماج من جهة أخرى، وكذلك

---

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص 81.

[2]- توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، (ب س ن). ص77.

- إن القول بأمازيغية أو عربية أي شخص أو جماعة في الجزائر الحالية يعد من الأمور الصعبة التحديد، فكم من بربري تعرب والعكس صحيح. فليس بمجرد وجود لهجات عربية أو لهجات أمازيغية معناه تحديد العرق العربي أو الأمازيغي للمعني.

نتيجة للمدافعين عن رموز الهوية الوطنية الجزائرية، والآخرين العاملين على إقامة فكرة الجزائر الفرنسية. وهذه لمحة عن نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر المستعمرة

إن الحديث عن الجزائر ونضالها ضد المستعمر، يوجب الحديث عن الحركة الوطنية التي ظهرت ابتداءا من عشرينيات القرن الماضي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية 1954، والتي مازالت تداعياتها مستمرة إلى غاية اليوم بشكل أو بآخر. فالحركة الوطنية نشأت في الحقيقة ليس لمقاومة المستعمر تحت ما يسمى "بالنضال السياسي" وفقط، وإنما تشكلت لغرض رئيسي وأساسي تمثل في التصدي لمحاولات المستعمر وأبناء الجزائر المتمردين عليها وعلى مقومات الهوية الجزائرية. والحديث عن الحركة الوطنية هو الآخر يجر إلى إلقاء ولو إطلالة على كل من المحافظين بقيادة الأمير خالد والذي كان له الدور الأساسي في ظهور الحركة الوطنية، حتى أنه سمي ب "أبو الحركة الوطنية"؛ فلقد كان المحافظون من رجال الدين والمهادنين يطالبون بالمساواة في التمثيل السياسي وفي بعض الحقوق مع الفرنسيين، في حين عارضوا فكرة التجنيس وتمسكوا باحترام التقاليد الخاصة بالشعب الجزائري، عكس دعاة الاندماج الكلي للجزائريين.[1] وكرد فعل على الغزو الاستعماري ظهرت المقاومة الوطنية التي اتخذت عدة أشكال من بينها الشكل السياسي والتنظيمي الذي عبرت عنه الحركة الوطنية الجزائرية فكان كفاحها منظماً تجلى في تشكيل تكتلات وجمعيات، ونوادٍ فكرية وأحزاب سياسية تنتمي إلى مختلف التيارات (الوطني الثوري، الإصلاحي الإسلامي، الاندماجي الليبرالي، الشيوعي) التي طالبت بالحقوق المدنية والسياسية في ظل الإدارة الاستعمارية، ودافعت عن الهوية الوطنية بشدة.

الفرع الأول: نجم شمال إفريقيا (التيار الثوري السياسي)

يندرج نجم شمال إفريقيا ضمن التيار الاستقلالي للحركة الوطنية، وقد تحول فيما بعد إلى حزب الشعب ليصبح بعد الحرب العالمية الثانية إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فالنجم ظهر كحزب مغاربي أكثر منه حزب جزائري[2] وفي نفس السياق يقول الأستاذ زبيحة زيدان: " هي الحركة التي تكفلت بمهمة استرجاع الاستقلال على مستوى المغرب العربي في أول نشاطها

[1]- زيدان زبيحة، **جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة**، الجزائر: دار الهدى، 2009. ص50.

[2]- عبد الناصر جابي، مرجع سابق الذكر. ص 17.

ثم أصبحت حركة جزائرية صرفة"[1] . وبحلول سنة 1926، أسس عمال شمال إفريقيا في المهجر حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم «نجم شمال إفريقيا» للدفاع عن مصالحهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالنسبة للجانب الجزائري ضم النجم تيارين سياسيين: الأول أكد على المسألة الوطنية وتحقيق استقلال الجزائر عن طريق كفاح الطبقة العاملة، وكان يطمح إلى إقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستقلال. أما التيار الثاني فكان يمثله «مصالي الحاج» المؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها عن الأمة الفرنسية، وانطلاقاً من هذا التصور، فإن وجهة نظره حول الاستعمار كانت مبنية على أساس المسألة الوطنية، ولقد تبنى نجم شمال إفريقيا من أوّل الأمر الخطوط العريضة من برنامج الشباب الجزائريين "جناح الأمير خالد" حيث طالب بإلغاء الاندماج وبالمساواة في جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين وبالحريات الأساسية والحقوق السياسية والنقابية والمساواة أمام التوظيف العمومي والتعليم والجيش.

تشكل نجم شمال إفريقيا في بادئ الأمر كنقابة ذات سمة دينية، تدافع عن حقوق عمال شمال إفريقيا الناشطين بفرنسا وتنظمهم، لكن سرعان ما تحول إلى حزب سياسي جزائري بحت، يدافع عن القضية الجزائرية والمجتمع الجزائري وكما يقول الهواري عدي: "إن الحديث عن الوطنية يجب البحث عنها في أوساط حركة العمال والنقابات الناشطة بأوروبا، التي ولدت كردة فعل للمقاومة ضد المستعمر."[2] فالقول بوطنية العمال المهاجرين إلى فرنسا أمر لا يمكن إنكاره بالرغم من التأثر المسجل في أوساط البعض منهم إلا أن الكثير حافظ على وطنيته ومن أمثال ذلك نجد: مصالي الحاج، الأمير خالد،...

فالحديث عن نجم شمال إفريقيا في بداياته الأولى يحتم العودة إلى الدور الذي لعبه مهاجري شمال إفريقيا ومنهم الجزائريين في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، ما بين 1874ـ 1919 كمرحلة أولى لقيام بوادر العمل السياسي الموجه للدفاع عن القضية الجزائرية والتونسية والمغربية ضد الاستعمار الفرنسي. وللهجرة تأثيرا في نفسية أصحابها بنوعيه الإيجابي والسلبي، وأما تأثيرها السلبي فيتمثل في: تقليد المهاجرين وتأثرهم بالثقافة الفرنسية. في حين تمثل الجانب الإيجابي في: الدافعية إلى العمل والمشاركة السياسية بما انتهى الأمر بالمهاجرين في كثير من

[1]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص65.

[2]- Lahouari Addi, L'Algerie et la democratie : pouvoir et crise du politique dans l'Algerie contemporaine, Paris : la decouverte, 1994. P99.

الأحيان الانخراط في النقابات والأحزاب السياسية.[1] فالكثير من أعضاء النجم كانوا قد بدؤوا حياتهم السياسية أعضاء في النقابات العمالية الفرنسية، ثم أعضاء في الحزب الشيوعي الفرنسي، وهو ما يبرز بعض من أوجه العمل السياسي للأعضاء المؤسسين للنجم في بداياته الأولى، كما أن احتكاكهم بالأحزاب والنقابات مكنهم من اكتساب ثقافة سياسية، وهو ما أعطى لهم الدافعية نحو النشاط السياسي. ولنفس العامل أي حول أثر الهجرة على نفسية الأعضاء المكونين للنجم، يمكن القول بأن تأثر بعض الأفراد بالثقافة الفرنسية جعل من الحزب كمزيج للأفكار الوطنية من جهة، والأفكار الشيوعية من جهة أخرى، وعليه يمكن تصوير التشكيلة الحزبية للنجم بمايلي: "... الشيوعيين ورغم الخلاف الحاد مع مصالي الحاج ظلوا مندسين في الحزب، هذا فضلا عن طابع الوطنية للحزب، يضاف له الصبغة التوجه الإسلامي القومي."[2] فهذه التوليفة المميزة للنجم أثرت بشكل أو بآخر في جميع مناحيه، سواء حول إيديولوجيته أو أعضائه أو في التنظيم ككل.

وأما حول البرنامج والأفكار السياسية الخاصة بالهوية والتي كانت محورا للنشاط السياسي للنجم، فكانت تدور حول فتمثلت فيما يلي:

يجب التذكير بأن النجم قدم في بداياته الأولى برنامجا مغاربيا أكثر منه جزائريا، لذلك فالبرنامج المقدم هو عبارة عن أفكار النجم الخاصة بالثورة والمجتمع المغاربي ومنه الجزائر.

- إلغاء قانون الأهالي مع كافة لواحقه.

- منح مسلمي شمال إفريقيا حق الاقتراع وحق أهلية الانتخاب لكافة المجالس بما فيها البرلمان الفرنسي ومساواتهم في ذلك مع بقية المواطنين الفرنسيين.

- فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، يمنح مسلمو شمال إفريقيا نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون.

- تطبيق قانون التعليم الإجباري دون تمييز على الجزائريين ومنحهم حرية التعليم.

- تطبيق فصل الكنيسة عن الدولة، على الدين الإسلامي.[3]

---

[1]- عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا: 1914ــ 1939. نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007. ص16.

[2]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص66.

[3]- نفس المرجع. ص ص 66. 67.

وفي قراءة لهذه النقاط يمكن القول بأن النجم قد حاول الدفاع عن مكونات الهوية العربية الإسلامية، وقدم سياسات للهوية بالمعنى الحديث إذ أدخل الهوية كحق مميز للعمل السياسي في جميع جوانبه، ولو أن هناك ما يشير إلى فكرة الاندماج، خاصة فيما تعلق بالبرلمان الفرنسي والخدمة العسكرية. وهو الحال الذي استمر عليه إلى حين استقلال مصالي الحاج ومن معه من المناضلين الجزائريين بالنجم كحزب سياسي جزائري، يدافع عن القضية الجزائرية وممثلا للتيار الاستقلالي في نفس الوقت.

وبعد هذا التحول الحاصل من كون النجم حزب مغاربي إلى حزب جزائري قدم برنامجا تضمن تصورا للدولة الجزائرية المستقلة تتمثل أهم أسسها في:

- انتخاب مجلس تأسيسي عن طريق الاقتراع العام.

- تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.

- اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية.

- اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي وحق إنشاء الجمعيات بما في ذلك الأحزاب.[1]

والقائل بأن نجم شمال إفريقيا لم يهتم بالهوية الأمازيغية ادعاء كاذب، انطلاقا من قول نظرة المختص بالقضية البربرية عمار وردان الذي يرى بأن جذور القضية تعود إلى 1934 أو قبل ذلك وبالتحديد سنة 1926، فقد طرحها المناضل السياسي أحمد يحياوي كوسيلة نجاح للمقاومة الجزائرية بالقول يوم 07/ 07/ 1934:" ستتحرر الجزائر فقط إذا توحد كل من العرب والبربر، والآن على النجم العمل من أجل تحقيق هذه الوحدة للخروج بالانتصار."[2] لعلمه بخطورة اللاتوازن الحاصل بين أفراد المجتمع وخطورته على المقاومة الجزائرية.

فالنجم وبعد تغيير إستراتيجيته وتخصيصها للقضية الجزائرية ونظرا للتطورات الكامنة عليه أصبح أكثر وطنية من السابق، إذ تخلى بشكل نهائي عن فكرة الاندماج التي كانت تميزه في السابق. وهو ما جعل السلطات الفرنسية تقرر حله سنة 1937.

---

[1]- رابح كمال لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007. ص13.

[2]- Amar Ouardane, La question Berbère : dans le mouvement national Algerien 1926- 1980, Edition epigraphe . P51.

الفرع الثاني: جمعية العلماء المسلمين (التيار الديني الإصلاحي)

في الوقت الذي تأسست بباريس جمعية نجم شمال إفريقيا كتنظيم سياسي أقرب إلى الحزب، استطاع الكاتب والمجاهد أحمد توفيق مدني ومن معه من تأسيس نادي الترقي بعاصمة الجزائر كجمعية اجتماعية تعلم أبناء الشعب حقهم في الحرية، والتي تحولت فيما بعد إلى جمعية العلماء المسلمين.[1] هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم المنظمات الوطنية التي قادت حركة النضال من أجل مناهضة السياسة الاستعمارية، فكانت جهودها وأعمالها الحضارية تهدف إلى:

- إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به منذ القرون الأخيرة.

- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية.

- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام.

- توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل.

- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية.[2]

والملاحظ على أفكار الجمعية أنها تتطرق كلها على الجانب التعليمي والثقافي العربي الإسلامي للجزائر كمكونين للشخصية الجزائرية.

كانت جمعية العلماء المسلمين بقيادة عبد الحميد بن باديس، والتي تأسست عام 1931، أول حركة إسلامية جيدة التنظيم في الجزائر الحديثة، فأدخلت الأفكار السلفية إلى البلاد وفي نفس الوقت أعلنت الشعار الوطني فبقي ساريا إلى غاية1961، والذي سرعان ما استعادته ــ الشعار الوطني ــ جبهة التحرير الوطني في برنامجها بعد الاستقلال.[3] تبنت الجمعية إستراتيجية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، قائمة على تغيير عقليات الأفراد، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي، فقد أدرك الشيخ «عبد الحميد بن باديس» (1889-1940) بعد استقرائه لتاريخ الجزائر الحديث أن الشعب الجزائري يواجه قوة كبيرة لا يستطيع أن يقاومها بالمعارك الحربية والقتال فحسب، بل يجب أن تتهيأ الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض

[1]- عبد الحميد مسعود الجزائري، مرجع سابق الذكر. ص64.

[2]- سمية أوشن، مرجع سابق الذكر. ص132.

[3]- رون هاليير، مرجع سابق الذكر. ص28.

نهضة علمية تصحح انحرافات المجتمع وتزيل تناقضاته وانطلاقاً من ذلك كان اهتمامها منصباً على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الايديولوجيا الاستعمارية.

فجمعية العلماء المسلمين في الجزائر المستعمرة اختارت الدفاع عن الهوية الجزائرية مصدرا لأعمالها، مركزة على الإسلام لنشر الدعوة وبث روح الوطنية في أفراد الشعب الجزائري، الذي كان يعاني حينها كل أنواع التشويه الموجهة لمسخ شخصيته. فكان العلماء يهتمون إلى حد بعيد بقضايا اللغة العربية والدين الإسلامي، فعملوا على تعليم اللغة العربية ونشرها كمقوم يصون الشخصية العربية للإنسان الجزائري، وكذلك بالنسبة للدين، فحاولوا ألا يستخدم الفرنسيين الدين لأغراض استعمارية والأمازيغية التي عربها الإسلام وهذه الجهود الرامية دون جعل ثقافة ولغة الجزائر فرنسية. لقد اهتم العلماء بالهوية الوطنية ولم يتركوا مجالا للجدال، فكما اهتمت الجمعية باللغة العربية وجعلتها في المقام الأول بالموازاة مع الدين الإسلامي، لم يتجاهلوا المقوم الأمازيغي بالرغم من عدم ظهوره في شعاراتها، إلا أن العلماء حاولوا التصدي لكل محاولات المستعمر الرامية للتلاعب بالدين الإسلامي واللغة العربية والأمازيغية. يرى الهواري عدي في حديثه عن جمعية العلماء المسلمين بأنها نصبت الجمعية نفسها مباشرة على الأرضية الثقافية والدينية، للدفاع عن حقوق الجزائريين الأساسية فيها، فدافعت عن الإسلام من جهة، وجندت المدرسين لتعليم اللغة العربية.[1] حتى أن جمعية العلماء المسلمين ونظرا لأولوية الهوية الوطنية والدين الإسلامي واللغة العربية في نشاطاتها، كانت في كل مرة لا تعتبر نفسها كحزب سياسي، لما لهذا الأخير من إقصاء لجماعات لا تشترك وخطابه المستعمل، وفي هذا الصدد قول للعربي التبسي: " إن جمعية العلماء لا تعتبر حزبا ولا هيئة أفراد، فهي لجميع المسلمين الذين تجمعهم لغة واحدة وعقائد واحدة."[2] وهو قول صريح كذلك وإجابة على المشككين في الهوية الوطنية، فبالدرجة الأولى الإسلام هو المقوم الرئيسي للمجتمع الجزائري، ويأتي في المقام الثاني اللغة، والقول لم يحدد ماهي اللغة المقصودة ولو أن أغلب الظن يتجه للغة العربية، إلا أن المتحدث ربما ترك المجال مفتوحا أمام الأمازيغية وربما حتى الفرنسية، وإنما ركز على رابطة الإسلام أكثر من أي شيء آخر.

[1]- Lahouari Addi, Op. cit. p19.

[2]- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية، مرجع سابق الذكر. ص17.

ولقد اتخذت الجمعية إستراتيجية للعمل السياسي تمكن من حصول الجزائريين على حقوق وامتيازات أكثر، فوصل الأمر بالعلماء إلى حد منح الجزائريين الموافقة على حق المواطنة الفرنسية للحصول على حقوقهم المادية.[1] كما استخدمت جملة من النشاطات، فأنشأت العديد من المدارس العربية، كما تقدمت بجملة من المطالب إلى الحكومة الاستعمارية فيما يتعلق بالتعليم العربي، بالإضافة إلى تأسيسها صحافة راقية بداية من سنة 1925، بإنشاء جريدة المنتقد والشهاب وجريدة البصائر.[2] وفي الأخير يمكن تلخيص مرجعية العمل للجمعية وعلمائها في المقولة الشهيرة لعبد الحميد بن باديس: " الإسلام ديننا، العربية لغتنا، والجزائر وطننا."[3]

إن عبد الحميد بن باديس ومن معه من رجال الحركة الإصلاحية الإسلامية السلفية التي تبلورت في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بداية من 1931، يؤمنون إيمانا لا تشوبه شائبة باللغة العربية والدين الإسلامي، ووجوب إحيائهما ونشرهما بين كافة أبناء الجزائر بعد أن عمل الاستعمار على محاولة محوها في الجزائر. فقد ناضلت الجمعية من أجل تحرير من الاستعمار الفرنسي تحت ثلاثية: الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا، ضد كل من الفرنسية والتنصير والاندماج والتجنيس التي كانت فرنسا ورجال التبشير المسيحي يحاولون فرضها على الجزائريين طوال عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830، 1962).

الفرع الثالث: الحزب الشيوعي (التيار الليبرالي الاندماجي)

بدأت بوادر الحزب الشيوعي تظهر في بداية القرن العشرين على يد مجموعة من الجزائريين المفرنسين، هم نتاج الجهاز التعليمي الفرنسي والفكر الغربي، أغلبهم كانوا معلمين وأطباء وصيادلة ومحامين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة التي ارتبطت بالمهن الحرة أو بالعمل في الوظائف البيروقراطية المدنية أو العسكرية الفرنسية، بدأ تأثير هذه الطبقة التي تحمل أفكاراً مشبعة بالقيم الفرنسية على الخريطة السياسية، حيث طالبوا بإحداث إصلاحات اجتماعية في إطار النظام الاستعماري وتحت سيادة الحكومة الفرنسية، بحيث تسمح تلك الإصلاحات بالحصول على كامل حقوق العضوية في المجتمع الفرنسي، كما هو الحال بالنسبة للمواطنين الفرنسيين المقيمين في الجزائر، ومما جاء في مطالبهم، إلغاء المحاكم والضرائب الخاصة بالجزائريين والمشاركة في تسيير المؤسسات والمجالس المحلية، وكذا حق التمثيل في البرلمان الفرنسي.

---

[1]- نفس المرجع. ص19.

[2]- سمية أوشن، مرجع سابق الذكر. ص133.

[3]- Lahouari Addi, Op.cit. p25.

برز الحزب الشيوعي الجزائري كحزب مختلط شارك فيه الجزائري المسلم والأوروبي، حزب زاوج في قواعده وقياداته بين الصبغة العمالية البرجوازية الصغرى المثقفة وبعض الفلاحين والمزارعين.[1] وفي هذا السياق يدافع عبد الحميد بن زين* عن هذا الاختلاط والتبعية للحزب الشيوعي الفرنسي، نظرا لكون الجزائر ومنذ احتلالها من طرف فرنسا وحتى الأربعينات كانت تعيش تحت قوانين الأهالي التي تمنع ظهور الأحزاب، والاستقلالية إنما كانت تدريجية إلى غاية الخمسينات.[2] فمن البديهي أن يكون للحزب إستراتيجية تتماشى والأوضاع المفروضة من قبل الاستعمار الفرنسي، حتى أن المناضلين الجزائريين في الحزب ظلوا يؤمنون بالاستقلال والانتماء العربي الإسلامي، وهذه النقطة بالذات هي التي تعاب على الحزب المتعارضة مع شعور الإطارات الفرنسية والتي رغم إيمانها بالاستقلال، إلا أنه الشعور بالانتماء إلى العروبة والإسلام ينعدم لديهم، وهو ما كان يعرقل ويشوه صورة الحزب الشيوعي في آن واحد.

فالحزب الشيوعي الذي أنشأ عام 1935 بعد أن انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي،[3] تشكل من مجموعة المتعصبين للاندماج في المجتمع الأوروبي الذين ظلوا يؤكدون على فكرة المطالبة بالمساواة وإلغاء قانون الأنديجينا وضرورة التمثيل النيابي للجزائريين، كما أنهم تأثروا بالأفكار الفلسفية للثورة الفرنسية.[4] فهذه الأفكار جعلت من الحزب أكثر ميلا للاندماج، وهو ما يتعارض مع الثقافة العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري. وبالرغم من هذا التأثر إلا أن القوانين الفرنسية ظلت تضع العراقيل المميز، فقد اشترط القانون الصادر في: فيفري 1919، الصفات الواجب توفرها عند التمثيل النيابي والتي منها ما يلي:

- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.

- أن يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتقاضى راتبا من السلطات الفرنسية.

- يحمل شهادة تعليمية من المعاهد الفرنسية.

- يحمل وساما فرنسيا وأن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين.[5]

---

[1]- عبد الناصر جابي، مصدر سابق الذكر. ص17.

- أحد مناضلي حركة التحرر الجزائرية منذ الأربعينات، انخرط في حزب الشعب، وكاتب صحفي في الخمسينات من القرن العشرين.

[2]- عبد العالي رزاقي، **الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق**، الجزء1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990. ص ص 102. 103.

[3]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص59.

[4]- نفس المرجع. ص52.

[5]- نفس المرجع. ص53.

وما يلاحظ على هذه الشروط أنها لم ولن تتطابق مع صفات عامة طبقة الشعب العربي المسلم، لما تحمله من أنواع العمالة والخيانة لمبادئ المقاومة الجزائرية، إلا أنها سمحت في نفس الوقت هامش من الممارسة النيابية لبعض الشخصيات الجزائرية.

فسياسة الحزب امتزجت ما بين التشدد في الانحياز للمستعمر تارة، وتارة أخرى التقرب من القضية الجزائرية، ففي المقام الأول فبالإضافة لما سبق ذكره حاول الحزب سنة 1946 صياغة برنامج يتعلق بإنشاء جمهورية ديموقراطية جزائرية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها ذات علاقة فدرالية مع فرنسا. وأما في المقام الثاني وبتاريخ 19 ماي 1949 أصدر الحزب يدعو فيه إلى الوحدة، وبذلك يمكن اعتباره دائما السباق لقضية الاتحاد.[1] فالحزب الشيوعي حاول التكفير عن أخطائه السابقة التي كانت تصب دائما في خانة التبعية الفرنسية و المستبعدة لكل مقومات الشخصية الجزائرية. حتى أنه كانت للحزب بعض المواقف الغريبة نوعا ما على حد تعبير الأستاذ زبيحة زيدان، إذ أن الحزب كان يرى بأن انفصال الجزائر عن فرنسا معناه أنها تصبح عربية، ومن يؤمن بهذه الفكرة لابد من قمعه وهذا ما تم من خلال دعمه لسياسة الاستعمار في قمع مظاهرات 08 ماي 1945.[2]

وعلى كل يمكن تلخيص سياسة الحزب الشيوعي الجزائري في النقاط التالية:

- حزب زاوج في بنيته وتنظيمه بين إيديولوجيتين متناقضتين تماما، بين أصحاب الثقافة العربية الإسلامية وأصحاب الثقافة الفرنسية الغربية.

- عدم اعترافه بالأمة الجزائرية: وهذا ما جاء على لسان" فرحات عباس"، الذي يخص دوافع رغبته في التجنيس والإدماج في فرنسا بما يلي : "لو أني اكتشف القومية الجزائرية لكنت من القوميين ولما خجلت من ذلك، فالرجال الذين ماتوا من أجل مُثلهم الوطنية مكرمون محترمون، ولا تساوي حياتي أكثر من حياتهم، ومع ذلك فلن أموت من أجل وطن جزائري، لأن ذلك الوطن ليس له وجود، ولقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر، فلم يحدثني أحد عنه، ولا يمكن البناء على الهواء. ولقد استبعدنا جميعا هذه الأوهام لنربط نهائيا مستقبلنا بما حققته فرنسا لهذه البلاد".[3]

- تماشيه مع القوانين الفرنسية والامتثال لها.

هذه قضايا وأخرى أخطاء ارتكبها الحزب الشيوعي الجزائري شكلت عائقا له، وأدت به إلى الفشل في تجنيد الجماهير.

---

[1]- رابح كمال لعروسي مرجع سابق الذكر. ص ص 19. 21.

[2]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص60.

[3]- سمية أوشن، مرجع سابق الذكر. ص128.

الفرع الرابع: حزب الشعب الجزائري - التيار الاستقلالي - **(حركة الانتصار للحريات الديموقراطية لاحقا)**

بعد الصراع القائم بين نجم شمال إفريقيا والسلطات الفرنسية تم حل النجم من طرف هذه الأخيرة، سارع مصالي الحاج ومناضلي النجم إلى تأسيس جمعية " أحباب الأمة " بهدف تأسيس حزب كبير وهو ما تمثل في حزب الشعب.

تأسس حزب الشعب الجزائري بتاريخ 11 مارس 1937، إلا أنه لم يتم الاعتراف به إلى غاية تاريخ 14 أفريل من نفس السنة، وهو أحد أهم الأحزاب السياسية التي عرفتها الحركة الوطنية من حيث التنظيم الهيكلي والتوجه السياسي. فقد أسس تنظيمه بدءا من القاعدة بالخلية إلى القسمة والفدرالية، ثم على مستوى القمة باللجنة المركزية والمكتب السياسي والمؤتمر السنوي أو الجمعية العامة.[1] فهذا التنظيم الجيد أثر على الحزب بالشكل السلبي، إذ حل من طرف السلطات الفرنسية بتاريخ 26/ 09/ 1939.[2] إلا أنه بقي محافظا على علاقة سرية بالمجتمع وضرورة إقناعه بضرورة الاستقلال. وفي هذا الصدد يرى الأستاذ رابح كمال لعروسي، بأن الحزب مر في تاريخه بمرحلتين:

1- مرحلة الشرعية: تمتد من تاريخ إنشائه وإلى غاية حله من طرف السلطات الفرنسية عام 1939، وتميزت بسياسة انتخابية معتدلة ذات طابع إصلاحي.

2- المرحلة السرية: وهي التي تعكس الوجود الفعلي للحزب بعد حله، وقد تميزت بنضاله المستميت من أجل إقناع الجماهير بحتمية تحقيق الاستقلال كغاية في حد ذاتها.[3] فالحزب لم يختفي بمناسبة حله بل واصل العمل والتعبئة السياسية للمجتمع، وهذا ما يظهر من خلال تجنيد وتعبئة الجماهير ومشاركته في انتفاضة 08 ماي 1945.[4] فالحزب ومن خلال مشاركته للمجتمع في الانتفاضة على الساحة، وكذلك مما يظهر على شعاره "الشعب" يمكن القول أنه حاول أن يكون حزبا شعبويا ومعبرا فعليا لإرادة الشعب.

لقد اتخذ حزب الشعب سياسة التدرج في عمله بحيث:

---

[1]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص72.

[2]- نفس المرجع. ص73.

[3]- رابح كمال لعروسي، مرجع سابق الذكر. ص14

[4]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص73.

- استعمل في بادئ الأمر الخطاب الديني واعتبار الإدماج كفرا.

- انتقاده للحزب الشيوعي المتشكل من طبقة البرجوازية وطبقة الفلاحين واستعمل لذلك شعار: " لا صراع أجناس ولا صراع طبقات".

- طالب بممارسة الشعب السيادة من خلال سلطة ديموقراطية تتمثل في حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب عن طريق الاقتراع العام.[1]

وبالنظر لسياسة حزب الشعب المتميزة بالجدية في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، تم حله من طرف سلطات هذا الأخير فاضطر مصالي الحاج إلى تأسيس حزب جديد هو " حركة الانتصار للحريات الديموقراطية " في 10 نوفمبر 1949،[2] وقد جاءت الحركة كتتمة لما بدأ فيه حزب الشعب الذي اتسم بالجدية. ومن أهم نشاطات الحركة الاجتماع الذي أقامته مع العديد من قيادات الحركة الوطنية بسطيف يوم 27/ 02/ 1943، والذي قدم للسلطات الفرنسية بتاريخ 31/ 03/ 1943 بمناسبة نزول قوات الحلفاء بمدينة وهران، ولقد تضمن البيان المطالبة بتطبيق نظام جديد مستوحى من ميثاق الأطلنطي الذي نص على حق الشعوب في تقرير المصير.[3] وكأن بالحركة ذهبت إلى إعطاء القضية الجزائرية بعدا عالميا وإخراجها من الصبغة المحلية.

فقد استمرت الحركة في الممارسة الشرعية كغطاء لحزب الشعب الذي كان ينشط في السرية، لكن أزمة 1953 و1954 عجلت برحيله من جهة، ومن جهة أخرى أدت إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني، فقد تم اجتماع (22) الإثنين والعشرين من المتحمسين والمناضلين للتعجيل بقيام الثورة المسلحة، وهذا الاجتماع الذي أعدت له اللجنة المركزية للوحدة والعمل* بالاتصال بعدد من مناضلي المنظمة العسكرية، وتم الاتفاق على حل حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، والقضاء على تأثيرات الأزمة وإنقاذ الثورة الجزائرية من الفشل.[4] ومنه تم التوصل إلى نقطة مفادها أن السبيل الأوحد للاستقلال هو الثورة، فتم تعيين محمد بوضياف كمسؤول

---

[1]- رابح كمال لعروسي، مرجع سابق الذكر. ص15.

[2]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص73.

[3]- نفس المرجع. ص73.

- تعتبر حركة حيادية بين جناحي المصاليين المؤيدين لمصالي الحاج، والمركزيين المؤيدين للجنة المركزية في الخلاف الذي دار بين الطرفين من جراء عقد اللجنة المركزية لمؤتمر حركة الانتصار للحريات الديموقراطية في أفريل 1953.

[4]- ياسين ربوح، "**الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر**: 1996 ــ 2008"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، 2009. ص74.

وطني مكلف بتشكيل إدارة لتطبيق قرارات الاجتماع، وإلى جانبه مجموعة من المناضلين من أمثال ديدوش مراد ولعربي بن مهيدي وحسين آيت أحمد، وعلى إثر هذا اجتمعت مجموعة الستة (06) يوم 20 أكتوبر 1954، وخلصوا إلى إعطاء التسمية الجديدة " جبهة التحرير الوطني" وجناحه العسكري " جيش التحرير الوطني"، كما حددوا يوم 01 نوفمبر 1954 تاريخا لاندلاع الثورة التحريرية المسلحة.[1] فالخيار المسلح المتوصل له لا ينفي الجهود المبذولة من طرف الحركة الوطنية بالرغم من سلبياتها، إلا أن السياسة الاستعمارية التعسفية التي أدت إلى قمعها، أمر حتم التوجه نحو هذا النمط من الكفاح.

لقد اهتمت الحركة الوطنية حقيقة بالهوية الوطنية، إلى درجة نفي البعض منها على أنها أحزاب، لما لهذه الأخيرة من إقصاء للبعض، فدافعت عن العربية والإسلام بشدة، وطغت على خطاباتها وأعمالها، كما كان لدعاة إلحاق الجزائر بفرنسا نصيب في عمل الحركة وهو ما تجلى في الحزب الشيوعي ودعاة الاندماج، وفي المقابل لم تنل البربرية نصيبها الكافي في الحركة الوطني إلا ما ربطها بالإسلام والعربية، فالإسلام والعربية والفرانكفونية استمرت تداعياتها في الوقت الحالي لأنها وجدت من يدافع عنها أثناء الاستعمار، وبالعكس من ذلك، ولأن البربرية لم تلقى ذلك الاهتمام الذي حظيت به العناصر المذكورة من قبل، رأى دعاتها في وجوب مقاومة هذا التغييب أمر لابد منه للحصول على الحقوق والإبقاء عليها قائمة. إلا أن هذا لا ينكر الجهود المبذولة من رجال الحركة الوطنية في مقاومة الاستعمار الفرنسي، ومحاولات الدفاع عن الهوية الجزائرية بالشكل الذي يخفي تلك الاختلافات الحاصلة على مستوى أحزاب الحركة، وهذا ما يؤكده الأستاذ ناجي عبد النور بالقول: رغم الاختلافات بين حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين في الوسائل والمناهج لكنهم يتفقون حول مسألة الأمة الجزائرية ومقوماتها العربية.[2]

المطلب الثاني: مرحلة الأحادية الحزبية وهيمنة جبهة التحرير الوطني

لقد حتم التاريخ على الجزائر بعد الاستقلال اللجوء إلى الأحادية الحزبية، وبعيدا عن كل الأقاويل المتداولة بشأن العراقيل المزعومة المنسوبة لأحزاب الحركة الوطنية، اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة من حزب جبهة التحرير الوطني حزبا وحيدا لقيادة الدولة الجزائرية، وهو الحال الذي استمر إلى غاية 1989، تاريخ إعلان التعددية الحزبية في الجزائر.

---

[1]- نفس المرجع. ص75.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر. ص241.

الفرع الأول: العوامل المساعدة على سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني

تعتبر فترة الاستعمار التي شهدتها دول العالم الثالث بالفترة العصيبة والتي ألقت بضلالها على كل الميادين والمجالات، بحيث حددت طبيعة الأنظمة السياسية والأنظمة الحزبية على حد سواء. فتكاد تشترك دول العالم الثالث والوطن العربي في الظاهرة الحزبية، خاصة سيطرة الحزب الواحد على المسرح السياسي، حيث ظهرت هذه الأحزاب أثناء فترة الكفاح الذي خاضته ضد القوى الاستعمارية، وربما هذا يفسر عدم ظهور عدم ظهور تعددية حزبية في هذه الدول،[1] والتي من بينها الجزائر، فجاءت الأحزاب السياسية لهدف مشترك ألا وهو الاستقلال، والذي وحد جهود نخبة هذه المجتمعات للالتقاء في حزب وحيد - جبهة التحرير الوطني - تكون مهمته النضال ضد قوى الاستعمارية، فلقد تخلى الجزائريون عن انتماءاتهم الحزبية لفائدة هدف مشترك عام، صنعه وجود عدو مشترك استهدف طمس هويتهم.[2] فعمل الحزب على التصدي لهذه الحملات متخذا أهدافا عديدة تتمحور حول استقلال الجزائر وأما هذه الأهداف فهي كالتالي:

- المبدأ الهدفي والهدف المبدئي هو الاستقلال الوطني .
- طبيعة الدولة المستقلة المنشودة ، إنشاء الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- دولة ديمقراطية : ذات بعد ديمقراطي
- دولة اجتماعية: ذات بعد شعبي
- ضمن المبادئ الإسلامية: خصوصية الشعب المسلم
- احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.
- مبدأ السلم والعالمية.

بالإضافة إلى الأهداف الداخلية وهي:

- التطهير السياسي.
- جمع وتجنيد الطاقات الوطنية.

وأهداف خارجية، هي:

- تدويل القضية الجزائرية.

---

[1]- عبد الناصر جابي، مرجع سابق الذكر. ص190.

[2]- عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007. ص13.

- النظرة الوحدوية: وحدة المغرب العربي، وتحديد وسائل الكفاح العمل السياسي الداخلي والخارجي[1].

هي أهداف تتوافق حقيقة والفترة الاستعمارية، لكن ما يعاب على حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال استمرت الجبهة في قيادة المجتمع تحت غطاء " الأوضاع لا تسمح بالتعددية".

إن النهج الذي أخذ به حزب جبهة التحرير الوطني، هو احتكاره جميع أوجه النشاط السياسي حتى صدور دستور 1989، لأن الأنظمة التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تحتكر العمل السياسي والموجه للمجتمع. والسبب يعود إلى اعتناقها لعقيدة الحزب، ورفض المعارضة والصراع، وتعدد الطبقات، مما يجعله صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب.[2] فهذا التزمت والتفرد في الحياة السياسية مردّه لتاريخ الحركة الوطنية، حين توحدت في صورة حزب جبهة التحرير الوطني كممثل للشعب الجزائري، وهو ما استمرت الجبهة العمل به حتى بعد الاستقلال. ومن أجل هذا الغرض استعملت الجبهة أساليب شوهت من خلالها صورة التعددية الحزبية، أن الحزب الواحد هو توحيد الجهود لبناء هذه المجتمعات المحطمة انطلاقا، من قناعة لدى هؤلاء القادة أنه لا يمكن القيام بتحويل جذري فيه تعدد الأحزاب، واعتبر الحزب الواحد متمشيا مع حاجات بناء الأمة والتنمية، وأن التعدد الحزبي عامل تقسيم يرفض الاختلاف لا التوافق، ومدخلا لتسلل النفوذ الأجنبي وتحقيق أهداف القوى الأجنبية.[3] وفي نفس الصدد يقول عبد الناصر جابي: " الأهم من حل الأحزاب السياسية، كانت الصورة التي روجت بعد الاستقلال للأجيال الصغيرة، عن العمل الحزبي التعددي، الذي اتهم بتعطيل حل المسالة الوطنية، وقد أصبح بذلك العمل الحزبي مرادفا للبرجوازية، وأصبح الحزبيون هم الفئات المستفيدة من الحالة الاستعمارية في عيون جماهير الشعب والفئات الشعبية، التي جندتها الثورة خارج اللعبة الحزبية."[4] فقد استخدم النظام السياسي القائم على الحزب الواحد أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية ألا وهي المدرسة من اجل الوصول إلى المبتغى المتمثل في استمرارية الأحادية الحزبية الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى استخدام الكتاب المدرسي، والتلفزيون...إلخ.

---

[1]- يسعد شريف صحراوي، مرجع سابق الذكر. ص42.

[2]- خميس حزام والي، إشكالية **الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص 129.

[3]- عبد العالي، دبلة، مرجع سابق الذكر. ص 190.

[4]- عبد الناصر، جابي، مرجع سابق الذكر. ص19.

كما يمكن تلخيص بوادر الأحادية الحزبية والنزوع نحو إقصاء الآخر في الجزائر من خلال مراجعة تاريخ الثورة الجزائرية منذ عام 1956، تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، الذي كان انعكاس فعلي لبيان الأول من نوفمبر 1954. ولقد توجت هذه القرارات في برنامج طرابلس جويلية 1962 وتجذر بعد سنتين من ذلك في ميثاق الجزائر عام 1964، الذي رسم الأحادية المركزية والمبادئ الاشتراكية، بل أن كل من دستوري 1963 (المادة23) و 1976 (المادتين 94 و95) نصا على الأحادية الحزبية.[1] وهي الدساتير التي جعلت من حزب جبهة الحزب المهيمن على الساحة السياسية في الجزائر، هيمنة لا تسمح حتى بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. وأما ما جاء في الدستورين السابقين واللذين نصا صراحة على هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني وهي كالتالي:

- جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر. (المادة 23 من دستور 10 سبتمبر 1963)

- جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في البلاد، ويشكل حزب الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر وعيا. (المادة 95 من دستور 22 نوفمبر 1976)[2]

فالدستورين السابقين واستنادا للشرعية التاريخية الثورية مهدا الطريق لحزب جبهة التحرير الوطني بالسيطرة الكلية على الخارطة الحزبية في الجزائر، حتى أن دستور 1976 ذهب إلى أبعد من ذلك بتحديده للمنتسبين للحزب واشتراطه الوعي، فما هو الوعي المقصود هنا؟ أم أنه ترك المجال مفتوحا حتى يتسنى النظر فيها حسب رغبة زعماء وقادة الحزب؟ وفي هذه النقطة بالذات يمكن القول أن الدستور شكل بصيغة تتماشى والأزمات الداخلية له دون أي شيء آخر. (انظر المعارضة الداخلية).

الفرع الثاني: جبهة التحرير الوطني بين المعارضة الخارجية والمشاكل الداخلية

بالرغم من السيطرة والنفوذ الحاصل على الساحة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية إعلان التعددية الحزبية، إلا أن حالة عدم الاستقرار ظلت الصفة المميزة له طيلة هذه

[1]- اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص 116.

[2]- عبد النور، ناجي، مرجع سابق الذكر. ص 105.

الفترة، من خلال المعارضة الخارجية والهزات الداخلية الرامية إلى التغيير أو التعديل على حد سواء.

1ــ المعارضة الخارجية:

فلقد واجه النظام السياسي الجزائري ومنه حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال وإلى غاية إقرار التعددية الحزبية معارضة من قبل الأحزاب السرية (جبهة القوى الاشتراكية، الحزب الثوري الاشتراكي)، والجمعيات (الحركة الثقافية البربرية...)، وأما عن أسباب هذه المعارضة والرفض المطلق للأحادية الحزبية، يقول الأستاذ ناجي عبد النور:" لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفى الصراع السياسي مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية، تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها آيت أحمد والحزب الثوري الاشتراكي الذي أسسه محمد بوضياف والذي دعا للتعددية وحل الجبهة.[1] فالمعارضة السياسية لهذه الأحزاب جاءت نتيجة لإقامة النظام الوحدوي اللاغي للآخر والرافض لكل أنواع الاختلاف، وهو ما قابله الأشخاص المذكورين سابقا وغيرهم من المعارضة بالمطالبة بالتعددية السياسية والثقافية، بل أن بوضياف ذهب إلى أبعد من ذلك حين طالب بحل الجبهة لأن دورها انتهى مع انتهاء حرب التحرير الوطنية واستقلال الجزائر.

ورغم قدرة هذا النظام في احتواء الأوضاع في عهد بومدين، إلا أنه اصطدم في عهد الشاذلي بن جديد بواقع افقده مصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع، فظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة مثل الحركة الإسلامية والتي التحمت حول الخطباء في المساجد، وتشبعت بأطروحات الحركة الإسلامية السياسية، كذلك برزت حركات معارضة تطالب بالتغير السياسي والمؤسس،مثل الحركة الثقافية البربرية.[2] فهذا الوضع المتميز تارة باحتواء الأوضاع وتارة أخرى بفقدان الشرعية إنما مرده إلى السياسات والاستراتيجيات المتخذة والموجهة لفئات المجتمع واختلافاته، فالرئيس الهواري بومدين كان قد رخص سنة 1971، تأسيس الجمعيات[3] التي

[1]- نفس المرجع. ص36.

[2]- نفس المرجع. ص47.

[3]- نفس المرجع. ص39.

أصبحت فيما بعد المتنفس الذي من خلاله يعبر الأفراد والجماعات عن أفكارها، وهو ما سمح له في وضع توازن لجميع أطراف المعارضة.

2ــ المشاكل الداخلية:

ظهرت غداة الاستقلال خلافات سياسية في حزب جبهة التحرير الوطني فبالرغم من تحقيق ها لانتصار عسكري وسياسي على فرنسا وسيطرتها على الهيئات و الأجهزة المنشاة وفقا لاتفاقيات " إيفيان " حيث تم الاعتراف الفرنسي باستقلال الجزائر ونقل الاختصاصات الفرنسية على الجزائر إلى هيئة تنفيذية مؤقتة، وبموجب ذلك انتقلت الجزائر من نظام المجموعة الإقليمية التابعة لفرنسا إلى دولة مستقلة، وفي تلك الأثناء عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بسبب الانقسامات داخل الجبهة مؤتمر طرابلس بتاريخ ماي، جوان 1962 ، يتمحور حول تحويل الجبهة إلى حزب و انتخاب مكتب سياسي و إنشاء مجلس تأسيسي بعد تقرير المصير يتولى إعداد دستور للبلاد و التشريع باسم الشعب و تعيين حكومة.[1] وهو ما برز عنه ثلاث تيارات إيديولوجية متصارعة داخل الحزب، تحاول هي الأخرى التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية، وهذه التيارات هي:

1- التيار الاشتراكي: يدعو إلى إقامة وبناء مجتمع اشتراكي.

2- تيار رأسمالي ليبرالي: يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية، ويدعو إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي وكذلك التعامل مع فرنسا.

3- تيار رأسمالية الدولة الوطنية: يعكس طروحات البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية.[2]

فهذه التيارات المتصارعة داخل أركان الجبهة لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتيجة التشكل الأول له إبان الثورة التحريرية، فالجبهة هي عبارة عن اتحاد مجموعة من الحركات والإيديولوجيات، جامعة اليميني واليساري، البرجوازي والماركسي...في غياب إيديولوجية خاصة بها وتصور نظري يربط أعضائها وتميزها كحزب سياسي.[3] ففي غياب إستراتيجية وإيديولوجية واضحة وخاصة بالحزب لا يمكن التحكم في استقرار واستمرار الحزب، خصوصا في ظل تعدد الأفكار والآراء بما يجعل الحزب أمام واقع صعب يميزه الاختلاف وعدم التوافق بين أعضائه، وهو الأمر الحاصل لجبهة التحرير الوطني مؤديا ذلك إلى جملة من الأزمات الداخلية في الحزب.

---

[1] يسعد شريف، صحراوي، مرجع سابق الذكر. ص54.

[2] نفس المرجع. ص34.

[3] عبد العلي، دبلة، مرجع سابق الذكر. ص 191.

رغم الجهود المبذولة في ظل الحزب الواحد لصالح العربية، إلا أنها فشلت في تعريب المحيط لارتباطه بالإدارة التي ظلت قلعة الفرنسية من جهة، كما أصبحت اللغة العربية محاصرة من جهة أخرى بمطالب البعض لترسيم الأمازيغية.[1] وهذا راجع بالأساس إلى التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري المتميز بالتنوع والاختلاف، كما يمكن إرجاعه إلى تركيبة الحزب من جهة أخرى ، والتي كما سبق الذكر والاستخلاص على أنه حزب يضم في أركانه مزيج من الإيديولوجيات المتعارضة. فكل من معتنقي العربية، الإسلام، العلمانية، الأمازيغية اجتمعوا تحت سقف واحد ألا وهو حزب جبهة التحرير الوطني، فالحزب المهيمن على السلطة كان يعيش آنذاك تحت ضغوطات الأطراف المتصارعة داخله، فكل طرف يحاول الدفاع والحصول على مصالح خاصة وبعيدة عن إيديولوجية الحزب.[2]

[1] عبد الحميد، زوزو، المرجعيات التاريخية، مرجع سابق الذكر. ص18.
[2] نفس المرجع. ص120.

الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال التحليل السابق يمكن اعتبار الجزائر من الدول المتوسطة التجانس، بالنظر إلى التشكيلة المتنوعة والتي تكونت من جراء الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر،

فالعمل الذي قامت به الحركة الوطنية، رغم نقائصه وعيوبه، قد كانت له جوانب ايجابية من حيث الهدف الأسمى الذي جاءت من أجله المتمثل في وضع أسس وقواعد النضال من أجل تحرير الجزائر، ولهذا لا يمكن مطالبتها بشيء آخر، كما لا يمكن إلقاء اللوم عليها بإسناد الأوضاع التي آلت إليها الجزائر واعتبار هذه الأخيرة من مخلفاتها، خاصة فيما تعلق بإقرار الأحادية الحزبية بعد الاستقلال. فتطبيق الأحادية الحزبية جاءت على حد تبرير رجالات السلطة: " الأوضاع لا تسمح بتطبيق نظام تعددي، التعددية تعرقل بناء وحدة الدولة...إلخ"، إلا أن ما يمكن قوله في هذه النقطة بالذات: هل إقرار الأحادية الحزبية خيار مجتمعي؟. بالفعل الإجابة ستكون ب: لا. والدليل على ذلك جملة الاضطرابات والأحداث المعبرة عن الرفض القطعي للعديد من فئات المجتمع للنظام السياسي القائم على حزب جبهة التحرير الوطني، فكان لزاما على الجزائر التوجه نحو إقرار وتطبيق النظام المعبر عن التنوع والتعدد وهو ما جاء به دستور 1989.

الفصل الثالث

الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية (1989-2012)

لقد تخلى الجزائريون عن انتماءاتهم الحزبية لفائدة هدف واحد ومشترك، صنعه وجود عدو مشترك استهدف طمس هويتهم واستعبادهم... ولم يكن هذا التخلي ليعني الاتفاق على الانتظام في حزب واحد بعد الاستقلال يقضي على غيره من الأحزاب. فما أشار إليه بيان أول نوفمبر من "أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال"، ومن أن هدف الاستقلال الوطني هو " إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، وكذا "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني".[1] هي حالة لم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال بداعي أن الظروف تحتم الاستمرار في نهج الحزب الواحد أم بدواعي أخرى، فجاءت سنة 1989 لتعطي للجزائر نوع آخر من النظام الحزبي غير الذي كانت عليه من قبل بإقرار التعددية الحزبية. فهل جاءت هذه التعددية لتؤكد ما جاء به بيان أول نوفمبر الذي أقر بوجوب احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني؟.

ترافق قرار التعددية الحزبية عام 1989 بظهور عدد كبير من التنظيمات والأحزاب السياسية ذات التيارات المختلفة المرتبطة بالهوية، في الوقت الذي نصت جل القوانين والدساتير الجزائرية على عدم استخدام الهوية لأغراض حزبية، فبداية من دستور 1996 وبالضبط في المادة 42 منه التي منعت توظيف مكونات الهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) للدعاية الحزبية،[2] وهو ما استخلصه المشرع الجزائري من استغلال لها بعد إقرار دستور 1989 خاصة الأحزاب الإسلامية والأحزاب الجهوية كالتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، ووصولا إلى القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية المؤرخ في 08 يناير من سنة 2012، وفي المادة 8 التي نصت على: " لا يجوز طبقا لأحكام الدستور تأسيس أي حزب سياسي على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو فئوي أو مهني أو جهوي".[3] مبرزة إلى السطح أيضا عدد من الاتجاهات والتيارات، آخذة من الهوية منطلقا لخطاباتها وأساسا لإيديولوجيتها، وهي الفترة التي عكست بإحكام عن أزمة الهوية التي يواجهها المجتمع الجزائري منذ القدم، وأما هذه التيارات فهي كالتالي:

1 التيار الثوري الوطني: اعتبار الشرعية الثورية مصدرا للكل، بالإضافة إلى الاهتمام بجميع مكونات الهوية الجزائرية.

2 التيار الإسلامي العروبي: الذي يرى في اللغة العربية لغة الدولة والإسلام دين لها.

---

[1]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص13.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر ص 109.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون رقم 01 / ر . م . د/ 12 مؤرخ في 14 صفر عام 1433 الموافق 8 يناير سنة 2012، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي ا لمتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية**، العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012. ص07.

3 التيار الأمازيغي: لكون الأمازيغ هم الأصل في الجزائر، وجب الاعتراف باللغة والقيم والتقاليد الأمازيغية.

4 التيار الفرانكفوني: الذي يعتبر الجزائر امتدادا حضاريا لفرنسا

فقبل أكتوبر 1989 كان الصراع يدور في نطاق السلطة على عدة محاور والتي منها:

- الاهتمام البالغ المنصب على الهوية الجزائرية، أي هل الجزائر عربية إسلامية أم فرانكفونية أم أمازيغية؟[1]، وهو صراع لم يأتي من العدم وإنما جاء نتيجة للاختلاف والتنوع في المجتمع الجزائري، التي ظهرت عليه بإحكام خاصة بعد الاستقلال، فانقسم إلى اتجاهات متعددة حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي وآخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم بالأصل البربري ذهب البعض الآخر للاتجاه التغريبي الفرانكفوني، وعلى هذا تشكلت تيارات حزبية في الجزائر ولكل منها هوية تستند إليها وجاعلة منها مجال لعملها. لكن التساؤل الذي يبقى يطرح نفسه في هذه العلاقة الموجودة بين النشاط الحزبي من جهة، وهوية المجتمع من جهة أخرى يتمثل في الآتي: إذا كانت الأحزاب السياسية في الجزائر أخذت لنفسها تصنيفا يستند لهوية المجتمع، فما هي السياسات والإستراتيجيات الحزبية الموجهة للدفاع عن هوية المجتمع؟

فالحديث عن إعطاء التصنيف السابق للأحزاب السياسية في الجزائر يستند إلى البرامج والمواقف المتبناة من قبل هذه الأحزاب، ولكل منها هوية سياسية تختلف عن الآخر. فبين التيار الوطني، التيار الإسلامي، التيار الأمازيغي والتيار الفرانكفوني قاسم مشترك يجمع بينهم ويميزهم في آن واحد ألا وهو عامل الهوية، فالأحزاب السياسية الجزائرية تتخذ من الهوية الاجتماعية شعارا لعملها يمكن من خلاله التمييز بين كل واحد منها وفي نفس الوقت إعطاء تصنيف لها على هذا الأساس.

كما أن انتشار ظاهرة العزوف الانتخابي وأزمة الهوية في الجزائر أمر لابد من البحث فيه من خلال أحد أهم القنوات التي من المفترض أن تكون وسيلة للقضاء على هذه الظاهرة أي من خلال الأحزاب السياسية، نظرا لما تلعبه من أدوار عديدة كالتجنيد والتعبئة ووظيفة المشاركة السياسية.

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001. ص13.

المبحث الأول

أزمة الهوية والمشاركة السياسية في الجزائر بعد 1989

قبل الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر بعد إقرار التعددية الحزبية وخطابها الهوياتي، لابد من التطرق إلى أحد أبرز ما واجهته الهوية في الجزائر في هذه الفترة والمتمثلة في أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه، كما تعتبر من أعقد المشكلات التي تواجه بناء المشروع المجتمعي، وما ينتج عنها من انشقاقات وتناقضات على المستويين السياسي والثقافي، والتي لها انعكاسات على جل الميادين الأخرى وهو ما يظهر من خلال:

المطلب الأول: الصراع اللغوي في الجزائر:

تعدد الدراسات بشأن التنوع السائد بين فئات المجتمع الجزائري بين دراسات تنظر إلى التنوع في ضوء التكامل والوحدة الوطنية التي تتجاوز الاختلافات والانقسامات، وأخرى تركز على تعددية المجتمع الجزائري من حيث وجود جماعات متباينة. فإذا كان أنصار الاتجاه الأول يركزون على متغيرات التكامل والانسجام في إطار الروابط التقليدية ومكونات الهوية الوطنية من دين ولغة، فإن أنصار الاتجاه الثاني يركزون على الانقسامات العرقية واللغوية والجهوية والحق في الاختلاف والتنوع.[1]

وكلا الاتجاهين يمكن اعتبارهما على صواب فالتيار الأول له ما يبرره خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي لما توحدت جميع أطياف المجتمع على هدف واد ومتناسين بذلك جميع الاختلافات، وهو ما يجعل منهم اليوم مترابطين بروابط قوية كالتاريخ المشترك والدين. وأما أصحاب التيار الثاني فلهم ما يبرر نظرتهم من خلال الحركات الاجتماعية والاحتجاجات التي أصبحت عادة على الساحة الجزائرية، مثل المظاهرات السنوية بمنطقة القبائل للاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، بالإضافة إلى الصراع اللغوي حتى بين أفراد المنطقة الواحدة.

الفرع الأول: مطالب الأمازيغ

[1]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص261.

مارس الأمازيغ جملة من المظاهرات والممارسات المطالبة بالحقوق الخاصة بهم الرامية جلها نحو هدف واحد يتمثل في الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية، والتي يلخصها السيد سعيد بوخاري القيادي في الحركة الثقافية البربرية في النقاط التالية:

جويلية 1989: الملتقى الثاني للحركة الثقافية البربرية.

25 جانفي 1990: مسيرة باتجاه المجلس الشعبي الوطني تطالب بتخصيص معهد للغة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو.

28 أفريل 1993: تقرير احتمالية السنة الدراسية البيضاء بمنطقة القبائل إن لم تدرج الأمازيغية في المدارس بالمنطقة.

01 سبتمبر 1994: إعلان السنة الدراسية البيضاء.[1]

وعلى حد قول المتحدث أن المطالب كانت تتميز بنوع من الضغط المستمر المتزامن مع الأزمة الأمنية بالجزائر، بالرغم من عدم تفاعل أبناء المنطقة مع مطالب الإسلاميين، إلا أن الفترة كانت مناسبة لممارسة الضغوطات، ولم يكن لأي حزب سياسي دور فيما حققته الأمازيغية ما عدا جبهة القوى الاشتراكية في بداياتها الأولى.[2]

فبعد الضغوطات التي مارسها البربر على السلطة من أجل الاعتراف بالأمازيغية والحقوق الأمازيغية، تكللت بالنجاح مع مجيء دستور 1996 والذي نص في أحد مواده بأن الأمازيغية مقوم من مقومات الهوية الجزائرية إلى جانب كل من العروبة والإسلام.[3] والمميز للفترة التي اعترف بها النظام السياسي بالأمازيغية تخللها نوع من الركود والسكون بالنسبة للقضية ، وهو سكون فسره البعض لعدم التناسق بين القبائل والمناطق الأخرى الذي برز مرة أخرى أثناء أحداث أكتوبر 1988، كرد على صمت المناطق الأخرى كلما تمردت منطقة القبائل ضد النظام.[4] فهل هذا الاعتراف جاء فقط لإسكات المعارضة في منطقة القبائل؟ أم قناعة النظام بوجوبها؟ وبالتالي كيف يتم تفسير أحداث ربيع 2001؟.

بعد الاعتراف الرسمي بالمكون الأمازيغي للشخصية الجزائرية والذي جاء به التعديل الدستوري لسنة 1996، شهدت منطقة القبائل مرحلة من الركود إلى غاية 2001، بعد الأحداث الدموية التي عاشتها المنطقة نتيجة للانفجار الشعبي الذي شارك فيه أكثر من مليون شخص،

---

[1]- مقابلة مع السيد سعيد بوخاري، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، يوم 25 جانفي 2013، الساعة 14:00.

[2]- نفس المرجع.

[3]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص 128.

[4]- نفس المرجع. ص 125.

- حركة ولدت بمنطقة القبائل كممثل رسمي للمنطقة تزعمها الأستاذ بلعيد عبريكا، وهو أستاذ بجامعة تيزي وزو، تضم وجهاء المنطقة، وللحركة 15 مطلبا.

تولدت عنها بما يعرف بحركة العروش*.[1] ليستمر الوضع في كل ربيع من كل سنة بنفس الظروف، بعد أن أصبح شهر أفريل مناسبة سنوية للمنطقة للمطالبة بحقوقها وذكرى سوداء في تاريخ البربر. إلا أن هذه المرة تنوعت المطالب أكثر من أي وقت مضى، لتنتقل إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم البطالة، وكذا نتيجة لممارسات الدرك الوطني التي أدت إلى مقتل وجرح العديد من المواطنين.[2] فهذه الأحداث جاءت بما يعرف بتعدد المطالب، بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية الثقافية والسياسية المستمرة إلى يومنا هذا.

تعتبر الأمازيغية إحدى الهويات المشكلة للمجتمع الجزائري، ولها جملة من المكونات كالقيم والتقاليد واللغة، ومادام اللغة هي عنصر أساسي في تشكل الأمم والقوميات فإنه من الطبيعي أن تظهر نزعة قومية بربرية مثل غيرها من النزعات القومية الأخرى، وقد يدفع الشعور بأن البربرية لغة واحدة للكثير من الناطقين باللهجات البربرية وأصحاب نزعات إقليمية أو جهوية كالقبائلية والشاوية والمزابية والتارقية إلى نزعة مشتركة تجمع كل هؤلاء في بوتقة واحدة وهي الهوية البربرية. وهذا ما يقوم به اليوم بعض دعاة البربرية من خلال توحيد كل اللهجات البربرية في لغة واحدة تكون الأساس للدعوة مستقبلا إلى أمة أو قومية بربرية. فاللغة الأمازيغية عبارة عن جملة من اللهجات، لا يمكن لها القيام منفردة وإنما عليها التكتل لتشكيل لغة واحدة يكون بمقدورها الصمود في أوساط اللغات العالمية وأخذ مكانة لها، تمكن مستعمليها من الدفاع عنها في إطار قانوني ومن موقع قوة. ويبقى مشكل الأمازيغية مرتبط باختلاف اللهجات الأمازيغية، فبقائها تحت هذا الاسم المشترك حفاظا عليها فقط على حساب اللهجات المتعددة كالشاوية والقبائلية...[3] ويذهب الأديب الأمازيغي مولود معمري إلى التأكيد على أن الأمازيغية ملك لكل الجزائريين، فهو يرى أن الثقافة البربرية واللغة الأمازيغة مكونات أساسية للهوية الوطنية وأن هذه الثقافة هي ملك لكل الجزائريين.[4] فحقيقة وإذا ما تم التقصي في التاريخ فلن يلغي أحد هذا المكون للهوية الوطنية، باعتبار الجزائر أرض بربرية عربها الإسلام.

فحملة دفاع البربر بقيت متواصلة حتى بعد اعتراف الدستور الجزائري بها كمقوم للشخصية الوطنية، وهذا ما يلاحظ من خلال أحداث تيزي وزو بتاريخ أفريل 2001 التي اندلعت

---

[1]- توفيق المديني، مرجع سابق الذكر. ص79.

[2]- نفس المرجع. ص ص85. 86.

[3]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص17.

[4]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص186.

بعد مقتل الطالب الثانوي قرماح محمد ماسينيسا بأحد مناطق الولاية المسماة بني دوالة.[1] فحقيقة الأحداث تبقى غامضة بالنظر إلى الأفكار المتداولة بشأنها، إلا أنه – الأحداث- حققت قفزة نوعية ومهمة في تاريخ القضية الأمازيغية، وقد كرس ذلك في التعديل الدستوري 2002 بموجب القانون رقم 02- 03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، الذي أضاف المادة 03 مكرر التي تنص على " تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني. "[2] وعليه تبقى الأمازيغية تشكل جزء لا يتجزأ من الذات المغاربية بما فيها الجزائر، الأمر الذي يجعلها ملكا للشعب الذي يدرك جيدا أهمية هذا التعدد الثقافي ماضيا وحاضرا في تكوين الشخصية الجزائرية المتميزة، إلا أن بعض الأحزاب والجماعات لجأت إلى استخدام البعد الأمازيغي كورقة ضاغطة سواء في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي.[3]

يبقى في الأخير التنويه إلى أن المعارضة الأمازيغية تنطوي على أربع (4) نزعات مختلفة وهي كالتالي:

- نزعة التعددية الثقافية: حق الأمازيغ في الاحتفاظ بلغتها وثقافتها وإنشاء إذاعة ناطقة بالأمازيغية.

- نزعة الإحياء الأمازيغي العرقية: محاربة سياسة التعريب وإحياء الأمازيغية، وأن المسلمين مستعمرين وليس مبشرين، وأن الفرنسية أقرب إليهم من العربية. وهنا لابد من الإشارة إلى أحد أكبر الممثلين لهذا الاتجاه لشخص رئيس حركة الحكم الذاتي لمنطقة القبائل فرحات مهني.

- نزعة دمقرطة الحياة السياسية: التفاعل بين القوى الاجتماعية بوساطة الدولة الديموقراطية.

- نزعة شعبية ائتلافية: أحرص إلى التعايش مع المسلمين والعرب، واستخدام الحروف العربية في الكتابة الأمازيغية.[4]

الفرع الثاني: اللغة العربية والإسلام

---

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص138.

[2]- ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر. ص172.

[3]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص210.

[4]- نفس المرجع. ص213.

في الوقت الذي كثر الحديث عن سياسات التعريب في الجزائر مازال الصراع قائما بين دعاة اللغة الفرنسية واللغة العربية في الجزائر، وبالرغم من المحاولات الرسمية للقضاء على هذا الصراع في فترة الأحادية الحزبية إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل وهذا ما يؤكده قول الرئيس الجزائري الأسبق: " مع الأسف الشديد، منذ 27 سنة ونحن نسأل أنفسنا: هل نريد العربية أم الفرنسية؟، أوليس عيبا أن نسأل أنفسنا هذا السؤال؟ أن من يفكر بقاء الفرنسية في الجزائر كلغة منافسة للعربية عدو للعربية والإسلام وعدو لأول نوفمبر والمقومات الوطنية... فإن العروبة والإسلام من مقوماتنا الأساسية ولا نقبل أي حزب يخرج بغير مقومات الشخصية العربية الإسلامية تحت أي شعار."[1] لكن ورغم هذا يبقى لابد من التنويه إلى أن اللغة العربة بقيت حبيسة خطابات جوفاء في مقابل تطور اللغات الأجنبية ومنها الفرنسية ومواكبتها للتطور العلمي والاقتصادي

ومن أهم القرارات الخاصة باللغة العربية والتي تبين بصريح العبارة عن الأزمة اللغوية في الجزائر هو ما جاء في المرسوم الرئاسي الذي وقعه السيد علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة سابقا، بأن تنفيذ قانون التعريب الذي أقره البرلمان الجزائري عام 1991، والقاضي بإبدال اللغة الفرنسية بالعربية في مختلف الإدارات الحكومية والمؤسسات التجارية بحلول تموز 1992، قد تأجل إلى أن تصبح الأحوال مواتية.[2] وهو ما يدعو إلى التساؤل حول جدوى هذا القرار؟ فهل للقرار علاقة بالأزمة الأمنية؟ وإذا كان هنا كعلاقة فما هذه العلاقة؟. لكن المتفق عليه هو أن القرار مقاومة للتعريب ودفاع عن اللغة الفرنسية ليس إلا.

ويرتبط باللغة العربية في الجزائر عامل مباشر آخر يتمثل في الدين الإسلامي، فمنذ دخول الإسلام إلى الجزائر والبنية الاجتماعية تشهد تحولات عميقة سواء من حيث الثقافة أو السلوك أو التركيب القبلي الذي يضم قبائل عديدة بربرية وعربية انصهرت كلها تحت لواء الدين الإسلامي، غلا أن أهم ميزة لهم هو ذلك الانقسام بين الإسلاميون نفسهم أي بين معتدلون وراديكاليون، فأما الراديكاليون: هم فئة من الشباب تعتقد أن الإسلام هو البديل الأمثل لإنقاذ الجزائر وتحقيق المساواة بين الناس، إنهم يعملون على إصلاح الأوضاع ومحاربة التيار التغريبي والعلماني بالتي هي أحسن. وأما القسم الثاني فيتمثل في الإسلاميين الراديكالين: وهي الفئة التي لا تؤمن إلا بالتغيير الجذري وتتسرع في التحريم والتكفير بظاهر النصوص، وبالتالي تدعو إلى

[1]- عبد العالي رزاقي، مرجع سابق الذكر. ص34.

[2]- توفيق المديني، مرجع سابق الذكر. ص100.

الجهاد للانتقام بما تصفهم بالكفار وهو ما تشكل عنه العديد من الجماعات المسلحة.[1] وهو ما أدى إلى دخول الجزائر في أزمة أمنية بصعود تيارات اثنية ودينية إلى الواجهة، فتزايدت هموم المجتمع الجزائري وبرزت إلى السطح مشكلات مثل الإرهاب.

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه الأحداث ظهر ما يعرف بالنعوت الإقصائية للآخر ونموذجية للذات فلاقى الإسلاميين جملة من المصطلحات والعبارات كالإرهاب، التطرف والأصولية،[2] وهو ما شكل هاجسا حتى لأولئك الإسلاميين المعتدلون بالشكل الذي جعل من كل شخص يحمل خصوصية الإسلام كالملبس والمظهر محل حديث إقصائي.

الفرع الثالث: اللغة الفرنسية

إن الحديث عن اللغة الفرنسية والتأثر بالمنهج الغربي في الجزائر يتم ربطه دوما ومباشرة بالاستعمار الفرنسي ومخلفاته وصراعها المستمر مع اللغة العربية، والظاهر حاليا في الجزائر تفشي ظاهرة التقليد للغرب في كل شيء والانتشار المتنامي للمتحدثين ومستعملي اللغة الفرنسية فما هي الأسباب الحقيقية لذلك؟ وفي هذا الصدد يقول السيد عبد القادر يفصح: " لا يوجد شك للأثر الذي تركه الاستعمار الفرنسي في الجزائر بإنتاج نخبة فرانكفونية، كما لا يمكن نكران أن اللغة الفرنسية أكثر نجاعة لإخراج الجزائر من التخلف وهذا فقط لأنها فعالة تتلاءم والعالم المعاصر، وبالمقابل من ذلك تبقى اللغة العربية تواجه تخلفا ولا يمكنها مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي العالمي، والجزائر بحاجة إلى تطور اقتصادي عاجل وبالتالي فاللغة الفرنسية الأقرب والأحسن للقيام بسياسة اقتصادية."[3] ففي القول اعترافين واقعيين لكل من الأثر الفرنسي في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى لجدارة اللغة الفرنسية في مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي بالمقارنة مع اللغة العربية ولو في الوقت الحالي.

وبخصوص اللغة العربية في الجزائر وصراعها مع اللغة الفرنسية يقدم الأستاذ زبيحة زيدان مثالا حيا وجيدا عن هذه الحالة، فيقول:" في إطار قيمنا الحضارية نستطيع إدخال اللغة الفرنسية في السنة الثانية من المدرسة الابتدائية، هذا قد يكون جميلا وتفرضه معطيات العالم الجديد لكن عندما نقحم عقول أبنائنا في أشياء تجعلهم يعيشون شريدي الذهن مشدودين إلى محيط غيرهم فذلك غير مقبول."[4] وهو في الحقيقة أمر واقعي لما نجد أن في الكتب المدرسية أمورا لا تمت بصلة إلى المجتمع العربي الإسلامي،

---

[1]- نفس المرجع. ص259.

[2]- نفس الرجع. ص204.

[3]- Abd Elkader Yefsah, La question du pouvoir en Algérie, Alger : Enap edition, 1990. Pp 378. 379.

[4]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص353.

والأستاذ انطلق من السنة الثانية ابتدائي لكون الطفل يكون في سن التحصيل وبالتالي يكون قد نشأ نشأة غربية ومنه ستأخذ اللائكية والفرانكفونية مكانا لها في الوسط المجتمعي الجزائري. كما يمكن توضيح جزء من الصراع اللغوي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 4: الصراع اللغوي في الجزائر.[1]

المعربون في مخيلة الآخر	الآخر في مخيلة الآخر
شعبيون، أصوليون، متخلفون، عروبيون، برجوازيون، ظلاميون، أعوان الدكتاتورية، مرتزقة.	بربريون، ماركسيون، مضادون للوحدة الوطنية، فرانكفونيون، محبون للفرنسية، الخونة والخونة الجدد.

فالجدول السابق يمثل جزء من الصراعات اللغوية في الجزائر، إذ أن كل طرف يرى في الآخر عدوا له بالشكل الذي يؤدي إلى إعطاء نعوت تعبر عن التطرف ورفض الآخر.

المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية تلك الطريقة والوسيلة التي من خلالها يعبر الفرد عن مواقفه اتجاه قضية خاصة أو عامة والتي تعبر عن مصالحه أو مصالح المجتمع ككل، ومن خلالها يشارك في صناعة القرارات السياسية، وللمشاركة أنواع وأشكال عديدة كالتمثيل في المؤسسات السياسية والانتخاب... فهل هذا يتطابق مع حالة الجزائر بعد إقرار التعددية؟.

دخلت الجزائر منذ 1989 في أزمة المشاركة السياسية والتي لم تعرفها قبل هذا التاريخ بالشكل الذي آلت إليه، فرغم المشاكل التي واجهتها الجزائر منذ الاستقلال، إلا أنها عرفت نوعا من المشاركة نظرا لما لعبه الحزب الحاكم من تجنيد، تنشئة وتعبئة سياسية، إلا أن لم يستمر بعد إعلان التعددية السياسية، فما هي الأسباب التي كانت وراء هذا العزوف؟.

ساهمت في تفشي ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية جملة من العوامل المترابطة فيما بينها والتي منها مايلي:

- الأزمة الاقتصادية التي أدخلت الجزائر في دوامة من المديونية، حيث أن تدني أسعار البترول في عام 1986 ، وانخفاض قيمة الدينار، جعل الدولة تلجأ إلى فرض الضرائب على المواطنين.

[1]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص187.

إضافة إلى زيادة نسبة السكان، حيث كان معظمهم شباب طموح في مجالي التعليم والصحة، وأمام عجز الدولة، كان هذا الشباب يشكل وجها معارضا للنظام السياسي، وهذا ما عكسته أحداث أكتوبر 1989.[1] فهذه الأزمة خلقت نوع من عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم بالحد الذي أدى إلى انطلاق موجة العنف والأزمة الأمنية كشكل من أشكال المزج بين المشكل الاجتماعي والسياسي.

- تشكل الجبهة الإسلامية التي عرفت كيف تسير تلك الفترة وتفوز بأول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر في 12 جوان 1990 كما فازت بأغلبية المقاعد البرلمانية في تشريعيات 29/ 12/ 1991.[2] الأمر الذي أدى بالسلطة إلى توقيف المسار الانتخابي، مما انعكس بالسلب على مسار المشاركة السياسية في الجزائر، فتوقيف المسار الانتخابي يمكن تصنيفه في خانة الاعتداء على حرية وحقوق الأفراد والجماعات وخاصة المحسوبين على حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، انطلاقا من أن نتائج الانتخابات ما هي إلا خيار مجتمعي.

وتتضح أزمة المشاركة السياسية أكثر من خلال نسب المشاركة في الانتخابات وظاهرة العزوف الانتخابي عنها، وبعد الظروف التي مرت بها الجزائر في فترة الأزمة الأمنية، أخذ البحث بالنتائج بداية من تشريعيات 1991 للدور الأول أين سجلت نسبة مشاركة قدرت ب59%[3] وهي نسبة تعتبر منخفضة بالنظر إلى المطالب الشعبية بالتغيير. وفي 1997 أين سجلت نسبة 65.60%،[4] وما ميز هذه الانتخابات هو ارتفاع نوعا ما في نسبة المشاركة التي يمكن تفسيرها بعوامل ثقافية واجتماعية مرتبطة أساسا بالمستوى الثقافي للجزائريين، يضاف إليه رغبة الجزائريين في الخروج من الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد، وفي2007، ظهرت أزمة حقيقية وهي ظاهرة عزوف المواطنين عن الانتخاب، ففي تشريعيات 17 ماي، سجلت نسبة مشاركة قدرت ب 35،67% وهي نسبة لم تسجل منذ الاستقلال، وشكلت صراعات بين مناضلي وإطارات الأحزاب خاصة الكبيرة، وتراجع حركة الإصلاح الوطني.[5] وهي نسبة تعبر عن سخط المواطن الجزائري عن الأحزاب السياسية هذا ما يتضح جليا إذا ما قورنت نسبة التصويت ما بين

---

[1]- سمية أوشن، مرجع سابق الذكر. ص 148.

[2]- رابح كمال لعروسي، مرجع سابق الذكر. ص55.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "**إعلان مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 30 ديسمبر سنة 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية**" بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991 (الدور الأول)، الجريدة الرسمية، العدد1، السنة التاسعة والعشرون، الصادر بتاريخ السبت 28جمادى الثانية عام 1412 ه الموافق ل4 يناير 1992م. ص2.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "**إعلان رقم 01- 97 المؤرخ في 04 صفر 1418 ه الموافق ل 09 جويلية سنة 1997 المتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**"، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادر بتاريخ 06 صفر 1418 الموافق ل 11 جويلية سنة 1997. ص4.

[5]- سمية أوشن، مرجع سابق الذكر. ص148.

الانتخابات التشريعية والرئاسية، فكلما كان الحدث انتخابات تشريعية أي خاصة بالأحزاب السياسية كلما كانت نسبة المشاركة منخفضة جدا والعكس يحصل لما يكون الأمر متعلق بالانتخابات الرئاسية، وهو تعبير صريح من طرف المواطنين للأحزاب السياسية بعدم الحاجة إليها في شكلها الحالي. وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم 5: نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية.[1]

السنة	نسبة المشاركة
1995	* %75.79
1999	** %60.91
2004	*** %58.08
2009	**** %74.56

جدول رقم 6: نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية.

السنة	نسبة المشاركة
ديسمبر 1991-الدور الأول-	%59
1997	%65.60
2002	%46.17

[1] النسب مأخوذة من :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **"الإعلان الدستوري المؤرخ في 30 جمادى عام 1416 الموافق ل 23 نوفمبر سنة 1995، يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية"**، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة الثانية والثلاثون، الصادرة بتاريخ 3 رجب عام 1416ه الموافق ل 26 نوفمبر سنة 1995م. ص 4.

** الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **"الإعلان الدستوري رقم01/ 99 المؤرخ في 4 محرم عام 1420 الموافق 20 أفريل سنة 1999، يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية"**، الجريدة الرسمية، العدد 29، السنة السادسة والثلاثون، الصادرة يوم الأربعاء 5 محرم عام 1420ه الموافق 21 أفريل سنة 1999م. ص 4.

*** الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **"الإعلان الدستوري رقم 04/ 04 المؤرخ في 22 صفر عام 1425 الموافق 13 أفريل سنة 2004، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية"**، الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة الواحدة والأربعون، الصادرة بتاريخ الأربعاء 28 صفر عام 1425 الموافق 18 أفريل سنة 2004. ص 3.

**** الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **"الإعلان الدستوري رقم 01/ 09 المؤرخ في 17 ربيع الثاني الموافق 13 أفريل سنة 2009، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية"**، الجريدة الرسمية، العدد 22، السنة السادسة والأربعون، الصادرة بتاريخ الأربعاء 19 ربيع الثاني عام 1430ه الموافق 15 أفريل سنة 2009. ص3.

2007	%35.67
2012	%43.14

وفي توقعات للأستاذ عبد العالي عبد القادر للانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 10 ماي 2012، يرى تعامل الناخب الجزائري اللامبالي والمتسم بالبرودة اتجاه الحملات الانتخابية، يؤكد على أن هناك عزوفا أعمق من أن يكون عزوف عن المشاركة الانتخابية وفقط، بل هو عزوف عن كل مظاهر المشاركة السياسية بما في ذلك المشاركة الحزبية.[1] وهي الاحتمالات التي كانت في محلها بالنظر إلى البرودة السياسية التي ميزت المجتمع في السنوات الأخيرة، حتى أن الحملات الانتخابية التي سبقت تلك الانتخابات كانت عبارة عن نداءات للمواطنين من أجل المشاركة، وهذا ما يؤكده نفس الأستاذ بالقول " النقاش في الحملة الانتخابية لهذا الموسم هو عن المشاركة الانتخابية وليس عن برامج الأحزاب".[2] وهو ما حصل بالفعل وإن ارتفعت بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية لسنة 2007، حيث سجلت نسبة% 43.12[3]. وهي نسبة لم تكن متوقعة من قبل الأحزاب السياسية نظرا لما سخرت لها مجتمعة أثناء الحملة الانتخابية، بحيث شاهد كل المواطنين كيف تحولت الحملة الانتخابية إلى منبر للدعوة إلى المشاركة.

ومن بين العوامل الأخرى التي يمكن اعتبارها سبب في تفشي ظاهرة العزوف الانتخابي، والتي تلعب الأحزاب السياسية دورا فيها هو طريقة اختيار هذه الأحزاب للمترشحين، بحيث تقوم على عامل تقليدي كالجهوية والعروشية[4] وهو ما يدفع بالأفراد إلى عدم الثقة في الأحزاب السياسية سواءا كتنظيم أو في الأشخاص الممثلين لها وبالتالي عدم المشاركة السياسية والعزوف عن هذه الانتخابات.

كما يمكن الحديث عن ظاهرة العزوف الانتخابي من زاوية المشاركة عبر الولايات التي تتميز بالتفاوت، فإذا تم التطرق إلى النسب المسجلة عبر ولايات الوسط الجزائري عامة ومنطقة القبائل مثلا، فإن الملاحظة الأولى التي يمكن الخروج بها هي النسب المنخفضة في المشاركة في الانتخاب، فلقد سجلت في الانتخابات التشريعية 2012 مثلا نسبة 19.96% بولاية تيزي وزو، ونسبة 25.13% بولاية بجاية* وهما النسبتان الأكثر انخفاضا من بين النسب المسجلة عبر ولايات الوطن.

---

[1] عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012. ص6.

[2] نفس المرجع. ص7.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، " **إعلان رقم 01/ إ م. د/ 12 المؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1433 الموافق ل 15 ماي 2012 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**"، الجريدة الرسمية، العدد 32، السنة التاسعة والأربعون، الصادرة بتاريخ السبت 5 رجب عام 1433 الموافق 26 ماي 2012م. ص5.

[4]- عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر. ص162.

- انظر الملحق رقم1: نسب الاقتراع حسب الدوائر الانتخابية.

فإذا كانت هذه هي حالة مسألة الهوية والمشاركة السياسية في الجزائر، فماذا قدمت لها الأحزاب السياسية من سياسات وخدمات للتقليل من حدتها؟ أم أنها هي الأخرى -أي الأحزاب السياسية- اتخذت منها مرجعية لتحقيق مصالح خاصة؟.

المبحث الثاني

التيار الثوري الوطني - حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا-

أخذت الساحة السياسية والخارطة الحزبية الجزائرية بعد 1989 منحى آخر غير ذلك الذي كانت عليه إبان فترة الأحادية الحزبية وسيطرة جبهة التحرير الوطني عليها، وهو الأمر الذي يجعل من الجبهة أمام تحدي جديد لابد لها من مواجهته للبقاء على هرم السلطة، ولأجل ذلك صاغت برنامجا وتبنت هوية متفتحة على جميع الأطراف لعل هذا يبقيها في مكانتها المعتادة، فلقد استعملت خطابا موجها لجميع الجزائريين باختلاف انتماءاتهم لكن في إطار الوطنية والرصيد التاريخي الثوري.

المطلب الأول: جبهة التحرير الوطني والتحدي الجديد

في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1988 عقب الأحداث العنيفة التي عاشتها الجزائر في أكتوبر من العام ذاته عايش حزب جبهة التحرير الوطني ولأول مرة أخطر تحد في مسيرته.. فقد كان في مواجهة انعطاف سينقله لاحقا من موقع حزب ظل يحكم وحده مدة ثلاثين (30) سنة.. فرض أفكاره وسلوكه على الدولة والمجتمع إلى موقع حزب يبحث عن نفسه ضمن قائمة مفتوحة من الأحزاب التي ولدت بموجب المادة 40 من دستور فيفري 1989.[1] فحزب جبهة التحرير الوطني ظل وإلى غاية إعلان التعددية الحزبية الأكثر تأثيرا في الساحة السياسية الجزائرية، بالإضافة إلى تأثيره المستمر والدائم على أفكار ونفسية المجتمع الجزائري، إلا أن التغييرات الحاصلة، والتعددية المنشودة من قبل الشعب وحتى من بعض المقربين من الحزب نفسه، أصبح لزاما عليه وعلى قياديه تغيير إستراتيجيتهم بما يتماشى مع الواقع، لأن شعارات الحزب وأفكاره لم تعد تجدي والأوضاع الحاصلة، لذا يفترض تجديده وإعادة تقويمه بما يتيح له فرصة إعادة بعث أفكاره وسياساته في أوساط المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى السيطرة على الخارطة الحزبية الجزائرية، وحتى تجاري الأوضاع

[1]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص100.

السائدة آنذاك خصوصا مع عودة الرئيس الراحل محمد بوضياف إلى سدة الحكم والذي كان من أكبر المعارضين لبقاء جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، حيث طالب بحل الجبهة وضرورة حملها إلى المتحف لأن مهمتها انتهت سنة 1962. ولذلك أصدر منشور رئاسة مجلس الدولة بتاريخ 21/ 04/ 1992 ينص على تجريد الجبهة من ممتلكاتها في القمة وفي مستوى الولايات.[1] انطلاقا من أن الجبهة لم تحقق في الجزائر المستقلة ما حققته في الجزائر المستعمرة، بل أنها لم تلقى ذلك الإجماع الذي حققته من قبل.

استمر الوضع على حاله إلى حين اغتيال الرئيس محمد بوضياف أين حاولت الجبهة إعادة الأمور إلى نصابها والرد على المتثاقلين عليها وممن حملوها مسؤولية الأزمة الأمنية بالمشاركة مع أحزاب المعارضة في التوقيع على ميثاق العقد الوطني بروما عام 1994، للتحول إلى حزب معارض للسلطة وهذا قبل أن يقع ما سمي ب " الانقلاب العلمي "* عام1995.[2] وهو ما جعل الجبهة رافضة حتى المشاركة في المجلس الوطني الانتقالي، واحتل الأفالان المرتبة الثالثة في تشريعيات جوان 1997، في حين سجل المرتبة الثانية في محليات أكتوبر 1997، لكن سرعان ما عادت الجبهة للتربع على عرش السلطة في انتخابات 2002.[3] فعودة الجبهة إلى الواجهة تزامنت ووصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى كرسي الرئاسة فأصبحت تمثل القوة الأولى في كل المجالس المنتخبة.

المطلب الثاني: جبهة التحرير الوطني والثوابت الوطنية

يبقى حزب جبهة التحرير القوة السياسية الوحيدة التي انضوى تحتها جميع فئات وطبقات الشعب الجزائري، يستمد منها ومن العامل التاريخي عناصره وبرنامجه الساعي إلى:

- إضفاء الصبغة الإسلامية على برنامجه وحماية وتجسيد الثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.

[1]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص220.

[2]- نفس المرجع. ص323.

[3]- رابح كمال لعروسي، مرجع سابق الذكر. ص59.

- التعريب مهمة وطنية إستراتيجية ينبغي إلزام كل الهيئات الوطنية بتطبيق القرارات الصادرة في هذا المجال.

- اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية.[1]

والملاحظ على هذه النقاط الخاصة ببرنامج جبهة التحرير الوطني، أنها ركزت على الإسلام والعروبة كمحددين للهوية الوطنية، وتغييب الهوية الأمازيغية عن برنامج وخطاب الحزب، وكأن بالجبهة لم تستفد من حالة العصيان ونفور الشارع القبائلي عن أعماله وخطاباته منذ الاستقلال، وخاصة أحداث الربيع الأمازيغي 1980، والذي عبرت فيه هذه الفئة بصراحة عن رفضها لسياسة الحزب.

لكن تزامنا والتعديل الدستوري لسنة 1996 أدخل الحزب لبرنامجه مكون آخر ولأول مرة يتمثل في الأمازيغية. فهل الجبهة حاولت التأقلم مع الأوضاع السائدة حينها؟ لقد أصبحت تتبذ أي طرح يجعل العلاقة تنازعية بين العروبة والأمازيغية والإسلام، فالطرح يجب أن يكون تكامليا، والحل يكمن في إيجاد الصيغ التي تجعل هذه الأبعاد متكاملة لأنها لدى الشعب لم تطرح أبدا بصيغة تنازعية والدليل على هذا صمود الشعب كل محاولات الغزو وحملات التنصير والفرنسة.[2] بالرغم مما في القول من صحة فيما يتعلق بتجاوز الجزائريين لكل أنواع الفروقات مهما اختلفت - وحتى تلك المتعلقة بالطبقية- ــ إلا أن في القول ربما تناسي وتغضي لأزمة الهوية في الجزائر، وتناسي لكل أنواع الصراع الهوياتي، فالشارع الجزائري عاش في نهاية الثمانينات حالة غليان مطالبة بنظام إسلامي، وهو ما لم تحققه الجبهة طيلة فترة الأحادية الحزبية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وكما يقول خميس حزام والي: " في الجزائر تأرجح النظام بين العلمانية والتمسك بالدين وهو ما أدى إلى أزمة هوية حادة داخل المجتمع الجزائري..."[3] فالنظام السياسي الجزائري ورغم تأكيده في كل مرة على الطابع الإسلامي للدولة الجزائرية، إلا أنه وعلى أرض الواقع أبقى على ما ينفي ذلك، خصوصا في محاربته ورفضه للتيارات الإسلامية على الساحة السياسية الجزائرية قبل 1989، بالإضافة إلى الأزمة البربرية والصراع اللغوي.

---

[1]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص158.

[2]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص106.

[3]- حزام والي خميس، مرجع سابق الذكر. ص208.

كما أن جبهة التحرير الوطني تنفي وجود صراع لغوي في تاريخ المجتمع الجزائري المسلم، بل أن الشعب الجزائري شعب واحد، واحتفاظ بعض مناطق الوطن للغاتها الأصلية في حياتها اليومية لا يقلل من انتمائها إلى الحضارة العربية الإسلامية وانصهارها في الهوية الوطنية ذات الأبعاد الثلاثة: الإسلام، العروبة والأمازيغية.[1] لذلك ترى الجبهة أن الثقافة العربية الإسلامية تراث مشترك بين كل الجزائريين مهما كانت اللغة المحلية المتداولة بينهم، ورصيد وطني يتعين على الجميع حمايته وتنميته، وفي هذا الإطار فإن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للشعب الجزائري وهي عنوان وحدة الأمة، كما أن تدريس اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة في المؤسسات التعليمية، ومكتوبة بالحرف العربي وبعيدة عن كل الخصوصيات يمكن أن يثري الثقافة الوطنية.[2] وبالتالي فالجبهة تدعم أي مكون لا يمس بالخصوصية الوطنية، وأما بخصوص اللغة والثقافة الفرنسية هو أمر ترفضه الجبهة على لسان أمينها العام الأسبق بوعلام بن حمودة حين قال: " لا مكان للائكية في المجتمع الجزائري."[3]

الفرع الأول: الهوية والنشاط الحزبي

تتخذ الجبهة من مسألة الهوية الوطنية والتاريخ الثوري الجزائري مبدأ أساسي لنشاطها الحزبي، فهي تؤكد في كل مرة وكلا أتيحت لها الفرصة للدفاع عنها وهذا ما يتم من خلال جملة المؤتمرات التي عقدتها، فمثلا وفي المؤتمر السابع المنعقد بتاريخ 1، 2، 3، مارس 1998 عادت الجبهة إلى صيغتها الأولى، فالقانون الأساسي المنبثق عن المؤتمر جاء فيه كل ما يربط الجبهة بتاريخها النضالي ضد الاستعمار الفرنسي والذي سارت منذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم.[4] صحيح تاريخ جبهة التحرير الوطني النضالي وخاصة ضد الاستعمار الفرنسي كان له الأثر المباشر في نفوس الجزائريين وإلى غاية اليوم، ويضيف السيد لخضاري سعيد* قائلا: "إن تجذر التيار الوطني في الجزائر هو نتيجة للسياسات التنموية وانجازات الحزب عبر المراحل والمكانة الجيوسياسية للبلاد ولولا هذه الجهود ولو اتسم تسيير البلاد بالفشل لكانت النتائج بشكل آخر."[5]

---

[1]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص107.

[2]- نفس المرجع. ص108.

[3]- نفس المرجع. ص106.

[4]- مقابلة مع السيد لخضاري سعيد، المحافظة الولائية لجبهة التحرير الوطني بتيزي وزو، بتاريخ 12 مارس 2013، على الساعة 11:00.

- رئيس محافظة جبهة التحرير الوطني بولاية تيزي وزو، ونائب برلماني للفترة التشريعية الحالية 2012- 2017.

[5]- نفس المرجع.

كما يرى نفس المتحدث بأن المشاركة في التحالف الرئاسي إلى جانب أحزاب أخرى ما هي إلا دلالة على تعزيز مبدأ الوطنية الذي تسير عليه الجبهة، فهو تحالف يعبر عن مشاعر ورغبات كل جزائري وطني.[1] وإن كان التحالف الرئاسي أو الائتلافات الحكومية بما فيها ن تخلي عن بعض البادئ الخاصة إلا أن المتحدث يرى فيها تعبير عن الوطنيين وتعزيز لقيمهم ومثلهم.

يقول الأستاذ محمد هناد: " ... بالرغم من حرص الجبهة الاحتفاظ بعلاقات متميزة بتنظيمات واتحادات معروفة وفي مقدمتها المنظمة الوطنية للمجاهدين وفروعها التي ظهرت في عهد التعددية كمنظمتا أبناء الشهداء والمجاهدين، والاتحاد العام للعمال الجزائريين...، يبدو أن الهدف من هذه الجمعيات في الظروف الراهنة يرتبط أكثر بعوامل سياسية من أجل كسب التأييد والفوز بالانتخابات بوجه أساسي، لا بوصفها مجتمعا مدنيا يمثل قنوات تعبير وتداول فعالة في سياق الحكم الرشيد".[2]

كما يرى الأستاذ أن "حزب جبهة التحرير الوطني لم ينجح كثيرا في تأدية هذا الدور بسبب جموده وعجزه عن التكيف مع المستجدات، على الصعيدين الداخلي وحتى الخارجي، ومواصلته حمل خطاب يفيد أن البيت الجزائري دائما بخير".[3] وعلى هذا وإن أقامت الجبهة جملة من النشاطات والمواقف الرامية إلى تعزيز الهوية الوطنية، إلا أن ما يعاب عليها على حد تعبير بعض الكتاب والباحثين والذين نجد منهم الأستاذ محمد هناد هو حالة من ذر الرماد في الأعين .

مثل حزب جبهة التحرير الوطني الجزائريين بالرغم من اختلافاتهم العرقية والدينية واللغوية واختلاف توجهاتهم لأكثر من 34 أربعة وثلاثين سنة كاملة، فبعد نجاحه في قيادته إبان فترة الاستعمار الفرنسي ومن بعده في فترة الأحادية الحزبية – هذا لا ينكر وجود المعارضة -، جاءت فترة التعددية الحزبية لتبين قدرة الحزب الاستمرار في تمثيل المجتمع. وعلى هذا يطرح السؤال التالي: هل استطاعت الجبهة تمثيل المتعاطفين معها في المجالس المحلية والنيابية بالشكل اللازم؟

الفرع الثاني: التمثيل السياسي لدى جبهة التحرير الوطني

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- محمد هناد، "**حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري**"، في ميريام، كاتوس، وكرم، كرم، " **العودة إلى الأحزاب السياسية؟: المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية**"، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2010. ص133.

[3]- نفس المرجع. ص136.

إن الإجابة عن هذا التساؤل لن يتأتى إلا من خلال الأرقام والنسب الخاصة بالانتخابات التشريعية لفترة التعددية، فالجبهة وبعد الانهزام التاريخي لها في الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية 26/ 12/ 1991، بعدما كانت قد لاقت المصير نفسه في الانتخابات المحلية 1991 أمام حزب جبهة الإنقاذ الإسلامي،[1] حاولت الجبهة في الانتخابات التشريعية لسنة 1997، العودة إلى المسار الصحيح إلا أنها لاقت هذه المرة أحزاب أخرى – حزبي التجمع الوطني الديموقراطي، حركة مجتمع السلم-، لتحل ثالثا ب 64 مقعدا من خلال 1.497.285 صوت تحصلت عليه أي بنسبة قدرت ب 16.84%،[2] والنتيجة جاءت واقعية بالنظر إلى تمسك المجتمع الجزائري بالتيار الإسلامي من جهة والترخيص لحزب التجمع الوطني الديموقراطي ليكون كبديل للجبهة.

وبعد هذه النكسة الأخرى في نتائج الأفالان جاءت الانتخابات التشريعية لسنة 2002 لتعيد الجبهة إلى مكانتها المعهودة لما حققت المرتبة الأولى ب 199 مقعدا وبعدد أصوات قدرت ب 2.618.003 صوت أي بنسبة 35.84%[3] وهي النتيجة التي جاءت لتعبر عن آمال حتى أولئك الرافضين لها في وقت ليس ببعيد من هذا، وفي غياب حزبي التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية حصلت جبهة التحرير الوطني على كل المقاعد بولاية تيزي وزو وأغلبية المقاعد بكل من بجاية، بومرداس وبويرة.[4] وهي المناطق المعروفة بمعقل حزبي التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، وهي نتيجة كانت منتظرة لسببين هما:

- تزامن الانتخابات والإعلان الرسمي لوطنية اللغة الأمازيغية.

- مقاطعة حزبي التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية.

---

[1]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص 317.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد40، الصادرة بتاريخ 11 جوان 1997. ص22.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "**إعلان رقم 01/ إ.م د/ المؤرخ يتاريخ 21 ربيع الأول 1423 الموافق ل 3 جوان 2002 يتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**"، الجريدة الرسمية، العدد 43، السنة السادسة والأربعون، الصادرة بتاريخ 12 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 23 جوان 2002. ص16.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر بتاريخ 23 جوان 2002. ص ص5. 15.

وفي هذا الصدد يقول السيد لخضاري سعيد أن النتائج ما هي إلا تعبير صريح عن تمثيل الجبهة للجزائريين على المستوى الوطني وحتى في تلك المناطق التي كانت بالأمس القريب رافضة لها على حد تعبير البعض.[1]

حافظت الجبهة على مركزها الريادي في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 ولو أنها تراجعت بالمقارنة مع تشريعيات 2002، بعدما تحصلت على المرتبة الأولى ب 136 مقعدا من خلال جمعها ل 1.314.494 صوتا أي بنسبة 34.96%[2] من مجمل الأصوات، وكذلك فعلت الجبهة في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 ولكن هذه المرة بحصدها لنصف المقاعد تقريبا، فلقد تحصلت على 221 مقعد من أصل 462 مقعدا وبنسبة قدرت ب 47.84%[3]، وهي النتائج التي تعبر صراحة عن آمال جمهور الناخبين في الجزائر ودرجة التمثيل التي تمنحها الجبهة لهم، لما تحويه في أوساطها من عروبيين وإسلاميين، فرانكفونيين وأمازيغ. وفي هذا الصدد يقول السيد لخضاري سعيد: "تمثل نتائج تشريعيات الـــــــ10 ماي عودة الجزائريين للأصول التاريخية للسياسة وللتيار الوطني، والتي شيدت الدولة الوطنية وصنعت التاريخ الحديث للجزائر لأن الانتخابات تعكس المنطق العام للوعي السياسي الوطني."[4]

المبحث الثالث

التيار الأمازيغي - جبهة القوى الاشتراكية-

يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية أحد أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر ، حيث تعود جذوره إلى إلى تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية كامتداد للحزب الشيوعي، لينشط بعد أول سنة للاستقلال في السر إلى غاية إعلان التعددية السياسية في الجزائر، وما يعرف عن الحزب معارضته الدائمة للنظام السياسي القائم بالإضافة لاعتناقه القضية الأمازيغية منذ 1949.

المطلب الأول: لمحة تاريخية

---

[1]- مقابلة مع السيد لخضاري سعيد.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، " **إعلان رقم 03/ إ. م د/ 07 المؤرخ في 4 جمادي الأولى عام 1428 الموافق ل 21 ماي سنة 2007 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**"، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2007.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2012. ص27.

[4]- مقابلة مع السيد لخضاري سعيد.

يبقى حزب جبهة القوى الاشتراكية من أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر، بحيث تعود جذوره إلى فترة الاستعمار الفرنسي على الجزائر، وفي هذا الصدد يقول ناظم عبد الواحد الجاسور: "يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية أول حزب تم الترخيص له بالعمل السياسي بتاريخ السادس (06) من جويلية 1989، بقيادة حسين آيت أحمد، والذي كان امتداد للحزب الشيوعي الذي تأسس عام 1935."[1] فقد ارتبطت الجبهة بتمحورها حول شخصية زعيمها آيت أحمد، الذي كان أحد الداعين إلى العصيان المدني في منطقة القبائل، كما انتقل نشاطها السياسي إلى المنفى إلى غاية عودة زعيمها إلى الجزائر بعد إقرار التعددية وحصولها على الاعتماد الرسمي.[2] وهو أمر أدى بالبعض إلى اعتبار الجبهة من الأحزاب الشخصية، استنادا إلى الشخصية التاريخية لزعيمها وبقائه على رأس الحزب إلى غاية يومنا هذا، بالإضافة إلى تأثير قراراته على مخرجات الحزب. وبتعبير آخر حول تاريخ الحزب الذي ارتبط بشخصية زعيمه آيت أحمد: " آيت أحمد بطل من جيل الثورة التحريرية أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية كوسيلة لمعارضة نظام بن بلة، هاجر إلى أوروبا عام 1966،... والجبهة تطالب بالحكم الذاتي لمنطقة القبائل، وترسيم اللغة الأمازيغية، وإقامة اقتصاد متنوع للنهوض بمنطقة القبائل".[3]

لقد جاء الخطاب السياسي لجبهة القوى الاشتراكية مدافعا عن مصالح اثنية قبلية عرقية، في ظل غياب المشروع الوطني، ولقد تمكنت من كسب التعاطف والتأييد داخل وخارج الوطن... كما أظهرت عدم تأييدها للمشروع السياسي الإسلامي الذي ينشر إيديولوجية تدعم الإرهاب... في الوقت الذي يطالب فيه الجميع بالحوار الذي لا يقصي أحدا، وإعطاء الأسبقية لدستور يساهم في وضعه الشعب ويحترم اللغة الأمازيغية ويثبتها كلغة رسمية.[4] فالحزب أخذ من المسألة الهوياتية الاثنية إطارا لإيديولوجيته الحزبية، وإذا ما تم الحديث عن الاثنية والعرقية في الجزائر فسوف يربط ذلك مباشرة بالهوية الأمازيغية لذا اختص بالأمازيغية أكثر من أي شيء آخر، حتى أنه طالب بترسيم اللغة الأمازيغة والتي تمثل أحد مطالب الأمازيغ، بالإضافة إلى رفضه كل أشكال التعصب الديني على شاكلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق الذكر. ص27.

[2]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص115.

[3]- J Kenneth, And D Perkins, « Democratic and popular republic of Algeria », in: Neil Schlager, And Others, World encyclopedia of political systems and parties, 4th edition, New york : Facts on file, 2006. P19.

[4]- خميس حزام، والي، مرجع سابق الذكر. ص ص192، 193.

المطلب الثاني: جبهة القوى الاشتراكية والمطالب الأمازيغية

إن الفكرة السياسية الثقافية الأمازيغية التي يتبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية هي فكرة قديمة نسبيا، ويعود تاريخ أول ظهور سياسي لها إلى العام 1949 (1926 حسب البعض)، حين طرحت المسألة الأمازيغية داخل الحركة الوطنية التي عاشت بفعل ذلك ما يسمى ب "الأزمة البربرية" التي كان أحد الفاعلين فيها زعيم جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد نفسه.[1] فكان هذا الطرح ساريا من طرف أبناء منطقة القبائل في كل مرة، وهو القائم على أساس الدفاع عن اللغة والثقافة البربرية، وليس من كون وجود التعارضات بين البربرية، العربية والإسلام، وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين: " ولأن البربر يعيشون واقع عربي إسلامي مسيّس، فإنهم يدافعون عن ثقافتهم ولغتهم بشدة."[2] وهو قول يتطابق مع مجريات الواقع، ليس مع وضع الأمازيغ فقط وإنما مع كل جماعة تختص بثقافة أو لغة ما ولها نفس القيم المشتركة. في ظل وجود هذه القيم والثقافة واللغة المشتركة للأمازيغ والتي تعبر عن جملة من الحقوق الجماعية المشروعة، والتي تبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية. يبقى التساؤل المطروح في العلاقة بين الحقوق البربرية وحزب جبهة القوى الاشتراكية كالتالي: ما هي الآليات والأساليب المستعملة من طرف جبهة القوى الاشتراكية للدفاع عن الهوية الأمازيغية؟.

فبعد فترة من الركود ظهر على الساحة في عام 1989 في منطقة القبائل من خلال تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية، وقام بعده مناضلوه بتأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، ورغم تمركز الحزب في منطقة القبائل مثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية ومشاركته إياه في معظم مطالب الحركة الثقافية البربرية، إلا أنه يختلف عنه جذريا في تعامله مع السلطة وكذا في بعض منطلقاته الفكرية غير اللاغية للآخر، وضمن منطلقاته الحضارية المرجعية العربية الإسلامية لغة ودينا، ولم يقصرها على الأمازيغية فقط.[3] ومن خلال العبارة السابقة يمكن القول بأنه من البديهي أن مشاركة الحزب لجماعة أو فئة ما إنما هو أحد أسباب نجاحه، فعلى طريقة الأحزاب السياسية الوطنية الهندية وأحزاب ضد الهجرة في أوروبا ساند الحزب القضية الأمازيغية ومطالبها، الأمر الذي أدى به إلى تحقيق نتائج معتبرة في الانتخابات التشريعية، وبالتالي يمكن تلخيص النقاط التي تطرق لها الحزب وبنا عليها هويته السياسية فيما يلي:

---

[1]- عبد الناصر جابي، مرجع سابق الذكر. ص 10.

[2]- رون هاليير مرجع سابق الذكر. ص145.

[3]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص ص157. 159.

- إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية واعتبارها لغة وطنية.

- تبني الإسلام كدين بعيدا عن أي تعصب.

- اعتبار كل من اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان وطنيتان، لا يمكن لأي منهما إقصاء الأخرى.

الفرع الأول: الهوية والنشاط الحزبي

لقد تبنت جبهة القوى الاشتراكية أسلوب المعارضة منذ الاستقلال وحتى بروز التعددية الحزبية والسياسية في السر، ليشارك في الانتخابات التشريعية الأولى لسنة 1991 محققة في الدور الأول 25% من الأصوات، وبعدها انتهج سياسة المقاطعة والاحتجاج والمعارضة الراديكالية أدت إلى أزمة داخلية في الحزب، كما رفضت كل أشكال التحالف ورفعت شعار لا دولة أصولية ، لا دولة بوليسية.[1] فالمعارضة التي تبناها الحزب بعد الاستقلال جاءت نتيجة للأحادية الحزبية وعدم الاعتراف بالآخر، وما مشاركته في أول انتخابات تشريعية كانت كمحصلة لإقرار التعددية المتبناة من قبل النظام السياسي الجزائري والتي لا طالما دعا لها الحزب، محققا فيها نسبة معتبرة من الأصوات في أول مشاركة له في الانتخابات فهذه النتيجة ترجع بالفعل إلى خطابه الموجه ضد السياسة القائمة في البلاد ورغبة كل الأطراف في تغيير الأوضاع القائمة.

فالجبهة تطرح مسألة الهوية من زاوية أن هناك إقصاء متعمدا وغير مبرر لأحد مقومات الشخصية الوطنية أي الأمازيغية، وهذا ما يقضي السعي لإعادة الاعتبار لهذا المقوم من خلال الدعوة إلى التعددية الثقافية.[2] فمن خلال هذا المطلب حاول الحزب الدفاع عن الهوية الأمازيغية، بالتأكيد على أنها:

- الجزأرة والبعد الحضاري العميق للجزائر.

- ثقافة ولغة مثل العربية.

- الثقافة واللغة الأمازيغية تشكل مطلبا وطنيا وديموقراطيا شعبي، وتعبير سياسي عن حقائق حية.

---

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر. ص 235.

[2]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص117.

- الأمازيغية ثقافة ولغة شاهدة على الكفاح من أجل حرية الشعب الجزائري.

وفي تصور الجبهة أنه لا مكان لأي مشروع سياسي وطني وديموقراطي أن يتجاهل هذا المطلب الشرعي باعترافه باللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، ويعد الانضمام لهذا المطلب اختبارا لصراحة ومصداقية جميع القوى السياسية والاجتماعية ولا يمكن تحقيق السلم والديموقراطية ونظام سياسي جديد متسم بالتعايش بدون أو بمعارضة الأمازيغية.[1] وعليه فقد طالبت الجبهة الاعتراف بالهوية الأمازيغية بشدة بل وربطت هذا المطلب كمحدد للديموقراطية، واستعملته أداة لقياس مدى مصداقية الأحزاب السياسية الأخرى في نشاطها السياسي، وفي هذا الصدد يقول السيد تمدرتازة موسى*: " لغة كل الجزائريين مكونة من اللغتين العربية والأمازيغية على حد سواء وكل واحدة منهما رسمية ووطنية"[2] ومن خلال هذا القول يتضح جليا رغبة الجبهة في الدفاع عن الهوية الأمازيغية من خلال أحد مكوناتها المتمثلة في اللغة، ووجوب ترسيمها إلى جانب اللغة العربية.

فحقيقة تبقى الأمازيغية أحد الأبعاد الأساسية المكونة للشخصية الجزائرية ببعديها الوطني أو المغاربي، وهو أمر يعيه الشعب الجزائري بإحكام، إلا أن الأمر الذي يعاب على هذه القضية هو استغلال بعض الأطراف لها في إطار مسيّس واستعمالها كورقة ضغط، الأمر الذي جعل من حزب جبهة القوى الاشتراكية وعلى لسان رئيسه حسين آيت أحمد يعلن عن تذمره من السلطة وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، لأنه رأى بعد عودته إلى الجزائر قبل أشهر من الانتخابات البلدية بأن السلطة بسماحها بتشكل حزب التجمع الثقافي الديموقراطي محاولة لتفتيت البربر.[3] وانطلاقا من اعتبار حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية من التيار السياسي الأمازيغي المتطرف، حاول حسين آيت أحمد الخروج بقناعة مفادها أن حزبه هو الممثل الوحيد للأمازيغ والقضية الأمازيغية من بين كل الأحزاب السياسية في الجزائر فهل هذا صحيح على مستوى الواقع؟ وهو ما سيتم التعرف عليه من خلال نتائج الانتخابات المتحصل عليها وبعض الأنشطة الحزبية الموجهة للدفاع عن الهوية.

---

[1]- نفس المرجع. ص118.

- عضو المجلس الوطني لجبهة القوى الاشتراكية، أمين وطني سابق (2007- 2011) مكلف بالتنشيط السياسي، وحاليا عضو بمجلس الأمة.

[2] مقابلة مع السيد تمدرتازة موسى، تيزي وزو: دائرة عزازقة ، بتاريخ 03/10/ 2013. الساعة 12:00.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق الذكر. ص 28.

يقول السيد تمدرتازة فيما يخص نشاطات الحزب الموجهة للدفاع عن الهوية: " جهودنا من أجل الارتقاء بالهوية يكمن في العمل النضالي اليومي بعيدا عن استعمال العنف، من أجل التعبئة السلمية والتجنيد السياسي للوصول إلى بناء جزائر ديموقراطية، بغية تقوية العلاقة بين الدولة والأمة"[1] ومن جهة أخرى يرى بأن الحزب لأجل هذا؛ وفي سابقة هي الأولى في تاريخ الأحزاب السياسية الجزائرية، أنشأ مدرسة للتكوين السياسي تتمثل في مدرسة علي مسيلي للتكوين السياسي.[2] فالحزب من خلال هذا يستخدم أساليب حديثة للتعبئة والتجنيد السياسي، وهو ما يفتح المجال أمام الأشخاص والجماعات القدرة على العمل السياسي بما يسمح لهم الدفاع عن مصالحهم الخاصة. كما طالبت وتطالب الجبهة دوما بتعميم تدريس اللغة الأمازيغية في كل المدارس والجامعات الجزائرية، وإدخالها بقوة في المجال السمعي البصري.[3] وهو ما حققته الهوية الأمازيغية على المستوى الواقعي بتدريس الأمازيغية في المدارس الجزائرية وفتح تخصص لها على مستوى بعض الجامعات الجزائرية، كما أدخلت في مجال السمعي البصري وفتح قناة خاصة بها، لكن هل للجبهة يد في ذلك؟ (انظر مطالب الأمازيغ).

الفرع الثاني: التمثيل السياسي لدى جبهة القوى الاشتراكية.

معروف على جبهة القوى الاشتراكية مقاطعتها للانتخابات التشريعية لسنتي 2002، و2007، وكنتيجة أولى يمكن القول ليس بالمقاطعة تتحقق مصالح من يمثلهم الحزب، لذلك راح الأمازيغ في كل مرة يتجولون بين حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، ففي بادئ الأمر وبالتحديد في الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 26/ 12/ 1991 استطاعت الجبهة أن تحقق المرتبة الثانية ب 25 مقعدا أي بنسبة 25%[4] وهي نتيجة كانت تعبر عن آمال طبقة واسعة من المجتمع – الأمازيغ- الذين طالما انتظروا حزبا ممثلا لهم.

وبعد النتيجة السابقة جاءت الانتخابات التشريعية لسنة 1997 لتعيد الحزب إلى مكانته الحقيقية وتعلنه حزبا متوسطا ليس إلا، فتحصل الحزب على المرتبة الخامسة ب 19 مقعدا تحصل عليها من خلال 527.848 أي بنسبة 5% وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بما حققه الحزب في الدور الأول من تشريعيات 1991.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- زيدان زبيحة، مرجع سابق الذكر. ص317.

ومنذ ذلك التاريخ – تشريعيات 1997- والحزب يعتمد أسلوب المقاطعة، فلم يشارك لا في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 ولا لسنة 2007، وهو الأمر الذي عاد عليه بالسلب وهو الملاحظ من خلال تشريعيات 2012 إذ تحصل الحزب على نسبة لم تفق النسبة التي حققها في 2002، أين حقق سنة 2012 نسبة قدرت ب4.55%[1] وب 21 مقعدا من أصل 462 مقعدا بحصوله على 188.275 صوتا. وهي نسبة تعبر بإحكام عن ضيق القاعدة الجماهيرية للحزب، أين يتحصل دوما على مقاعده من الدوائر الانتخابية لتيزي وزو، بومرداس، بجاية، الجزائر وهي الولايات المشكلة لما يعرف بمنطقة القبائل*. إلا أن السيد تمدرتازة موسى يرى عكس ذلك إذ يؤكد على أن الجبهة فتحت أبواب التمثيل الانتخابي والسياسي لكل الجزائريين بدون استثناء أو إقصاء.[2]

يمكن القول بأن الحزب وإلى غاية إعلان مقاطعته للساحة السياسية الجزائرية (تشريعيات 2002، 2007) - وفي فترات متقطعة في السنوات الأخيرة-، أقدم في الدفاع عن القضية الأمازيغة بكل الطرق. فبالإضافة إلى خطابه المستمر من أجل الاعتراف وترسيم اللغة الأمازيغية، استطاع أن يقدم لمعتنقي هذه الهوية الحق في التمثيل السياسي والانتخابي. إلا أن المقاطعة التي أعلنها لم تكن في صالح البربر الأمازيغ والثقافة الأمازيغية فقد أصبحت بعد هذا التاريخ عرضة لأصحاب التيار العلماني المتطرف الممثل في حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، وهذا ما حدث بالرغم من الاعتراض السابق لحسين آيت أحمد بتدخل هذا الحزب في شؤون البربر (انظر: مطالب الأمازيغ).

المبحث الرابع

التيار الإسلامي العروبي – حركة مجتمع السلم -

لقد شكل الإسلام أحد الروافد الأساسية المساعدة على قيام واستمرار المقاومة التحريرية إبان الاستعمار، وهو الأمر الذي لم ينقطع على الساحة السياسية الجزائرية بالرغم من بعض الأصوات المنادية للعلمانية، فبعد الاستقلال هناك عوامل ساعدت على إعادة بعث الأفكار السياسية الإسلامية من جديد، حاولت الدفاع عن الدين الإسلامي وإقامة دولة إسلامية.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2012. ص27.

- انظر الملحق رقم 2: نتائج الانتخابات حسب الدوائر النتخابية.

[2]- مقابلة مع السيد تمدرتازة موسى.

المطلب الأول: الإسلام السياسي في الجزائر وبروز حركة مجتمع السلم

لقد احتلت ظاهرة الإسلام السياسي خلال السنوات الأخيرة حيزا كبيرا من الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي في المنطقة العربية، وشغلت الجميع كمؤيدين أو معارضين أو محاورين أو مراقبين أو متأثرين بنتائجها، فدخل الإسلام السياسي كبديل للنظم والإيديولوجيات السابقة.[1] وهذا التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية مرده إلى الأوضاع السائدة بعد عقود من الاستقلال، والتي لم تأتي بنتائج ايجابية في حياة المجتمعات العربية، وإنما بقي التسيير والخطاب السائد يتماشى وأوضاعها كمجتمعات مستعمرة. ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي لا تختلف هي الأخرى عن باقي الدول العربية.

الفرع الأول: ظروف انتشار الإسلام السياسي في الجزائر

في الوقت الذي انتشرت فيه موجة من الاحتجاجات والمطالب الشعبية المنادية بتغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية المستندة لخطابات الحزب الواحد و الشرعية الثورية، تعالت الأصوات إلى إقامة دولة إسلامية تستند للقرآن والسنة. وكانت حينها الشرعية الوطنية قد تآكلت لتستبد بها الفئات بشرعية دينية.[2] فالقول بالشرعية الوطنية تلك الشرعية التي استند إليها حزب جبهة التحرير الوطني طوال المدة التي تقلد فيها الحكم، لتظهر فئات دينية تقاسمت مع الشارع الخطاب الإسلامي. فهذا الأخير الذي كان يرى في العودة إلى الإسلام الحل الأمثل لتغيير الأوضاع المجتمعية نحو الأحسن. وبذلك نشأت من جديد فكرة الإسلام السياسي في الجزائر، التي كانت لها تجربة تاريخية سابقة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، تعود إلى فترة جهاد الأمير عبد القادر، أو إلى جمعية العلماء المسلمين، التي حاولت توظيف الإسلام في كفاحه ضد الاستعمار. أما في فترة ما بعد الاستقلال كان للقضية الثقافية دور مهم في نمو الظاهرة (أي الإسلام السياسي) في الجزائر، فقد اقتضت عملية التعريب توفير عدد كبير من مدرسي اللغة العربية جلبتهم الجزائر من المشرق، وبالذات من مصر، ويرى بعض الباحثين أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر خلال صراعه مع الإخوان المسلمين، أرسل عدد كبير من الأصوليين قصد التخلص منهم، وكان أثرهم واضحا في أوساط التلاميذ والطلبة في مطلع

[1]- حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق الذكر. ص11.

[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق الذكر. ص20.

السبعينات.[1] وهو رأي يمكن اعتباره الأقرب إلى الصواب نظرا للتقاربات بين الإسلام السياسي في كل من مصر والجزائر، واعتبار الكثير من المحللين أن المرجعية التي يستند إليها معظم معتنقي الإسلام السياسي في الجزائر هي جماعات الإخوان المصرية.

الفرع الثاني: نشأة الحركة وهويتها السياسية

لقد تأسست حركة المجتمع الإسلامي يوم 06/ 12/ 1990، بعدما لاحظته من تأسيس وفوز واسع لأول حزب إسلامي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الانتخابات المحلية في الجزائر، مبررة ذلك بضرورة تدارك نقائص هذا الأخير المضرة في تقديرها بمجمل العمل الإسلامي. وبمقتضى دستور 28/ 11/ 1996، وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية يوم 06/ 03/ 1997، تغير اسم الحركة ليصبح حركة مجتمع السلم.[2] وعليه فالحركة بدأت من حيث انتهت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالنظر للنقائص والسلبيات التي ميزتها خاصة فيما تعلق بالخطاب المتطرف الذي سارت عليه قيادات الجبهة. ولهذا اتبعت الحركة عدة تكتيكات لعملها وذلك منذ اليوم الأول لإجازتها ، ففي أول الأمر تعاطفت مع جبهة الإنقاذ، لكن سرعان ما تخلت عنها خصوصا بعد اصطدام هذه الأخيرة مع السلطة، معتمدا خطابات عقلانية يرمي من خلالها إلى طمأنة القوى الأخرى غير الإسلامية.[3] وهي إستراتيجية اعتمدتها الحركة تماشيا والظروف الحاصلة آنذاك، برفض السلطة لأي شكل من أشكال المعارضة.

ويشير خليفة أدهم: "حماس تستند إلى المنطلقات الفكرية لحركة الإخوان المسلمين التي تأسست على المرحلية وتميل إلى تجسيد العلاقات مع كافة فئات المجتمع، وهذا ما أكده مؤتمرها التـــأسيسي الذي أوصى بالعمل على إرساء الدولة الإسلامية بالطرق الشرعية كتابا وسنة..." حماس أو حركة المجتمع الإسلامي، امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، تزعمها محفوظ نحناح، بدأت العمل عام 1963. مصطدمة بالنظام السياسي الجزائري خاصة أثناء معارضتها لدستور 1976، فاعتقل نحناح لمدة 15 يوما، ليعاود العمل من جديد تحت اسم "جمعية الإرشاد والإصلاح"، وتعد الحركة ثاني أكبر قوة إسلامية بعد جبهة الإنقاذ.[4] استمر الوضع بالحركة في كل مرة بين الظهور والاختفاء لجملة من العوامل، التي منها رفض النظام السياسي القائم على الأحادية الحزبية لأي حزب معارض،

---

[1]- حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق الذكر. ص73.

[2]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص168.

[3]- نفس المرجع. ص30.

[4]- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق الذكر. ص30.

وقد دام هذا الوضع إلى حين تاريخ 6 نوفمبر 1990 وهو تاريخ الحصول على الاعتماد، أين اتخذت الحركة منهجا خاصا لعملها تميز بالاعتدال، حيث شاركت في التحالف الرئاسي الذي أعلن عليه الرئيس الحالي للجزائر عبد العزيز بوتفليقة، إلى غاية 2012، كما نجد أن وثيقة التحالف الرئاسي التي صادقت عليها بمعية كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديموقراطي يوم 16 فيفري 2004، تضمنت عدة أقسام والتي منها القسم الأول والذي جاء بنوده:

الدفاع عن مكونات الهوية الوطنية من إسلام، عروبة وأمازيغية.[1] وفي نفس الوقت يدعو إلى تجنب فلسفة التشدد المستعملة من قبل بعض التنظيمات.[2] وهذا بالرغم من وجود البعض من متطرفي التيار الأمازيغي الرافضين للأحزاب الإسلامية بما فيها حركة مجتمع السلم، إلا أن الحركة صادقت على هذا الطرح بالإيجاب لما فيه من توحيد واعتراف لمكونات الهوية الوطنية وأن من يزعم رفض البربر للإسلام إنما هو تفكيك للشخصية الجزائرية وتشويه لأبناء المنطقة.

المطلب الثاني: النشاط الحزبي والتمثيل السياسي والانتخابي

إن الحديث عن تصنيف الحركة على أنها تيار إسلامي من الناحية النظرية فقط، لن يكفي إذا ما تم التغاضي عن ذلك الجانب من النشاط الحزبي المعبر أساسا عن فعاليتها.

الفرع الأول: الهوية الإسلامية والنشاط الحزبي

تنطلق حركة مجتمع السلم من المبادئ التالية:

- الإسلام عقيدة وشريعة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة.

- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا واعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ.

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر. ص 231.

[2]- J Kenneth, And D Perkins, Op. Cit. p20.

- الانتماء للأمة والحضارة العربية والإسلامية.

- اللغة العربية كوعاء ضمن للأمة تراثها وحافظ على كيانها.

- اللغة الأمازيغية بكل أشكالها التعبيرية وتراثها الذي يضرب في عمق التاريخ.[1]

فالجبهة اتخذت من الإسلام مرجعية لنشاطها السياسي، وواجهت كل من يدعي اللائكية مطالبة بإقامة النظام الإسلامي كواجب شرعي، والقول أن الإسلامدين عبادة فقط يستلزم نسخ آيات وإلغاء سور وموضوعات من القرآن الكريم تتناول قضايا الحكم بفلسفة لم يطلع عليها العلمانيون، ومحاولة الفصل بين العمل السياسي والإسلام أو العمل السياسي والقرآن ترتبت عن فكر كنسي حال دون جعل الإسلام أداة تغيير للأوضاع الفاسدة.[2] وهي عبارات صريحة وجهها الحزب للمعادين له من دعاة العلمانية، التي هي في الأصل نتاج تاريخ غربي محض، وجاءت لتحل مشاكل الكنيسة مع السلطة ونتج عن ذلك ما يسمى بالفصل بين الدين والدولة، ومن يريد اللائكية فهو يريد أن يلبس طابعا غربيا للإسلام، أنه يريد تغريب مجتمعه، ويبعده عن الحضارة العربية الإسلامية، الإطار الصحيح والسليم، لأي منظور سياسي في الحكم.[3] وفي هذا الصدد أي في محاولات الحركة في التصدي لمحاولات التغريبيين يقول السيد مليك قوراري*: " حركتنا لها مؤسسات وبرامج تعني بالتربية والتعليم والتكوين داخل الحركة، تربي كل من يتصل بنا على حب الوطن والانتماء إلى العروبة والإسلام..."[4] وفي نفس الصدد، وفي حملة الحزب في الدفاع عن الإسلام وبالضبط في الدفاع عن أحد رموز القرآن ــ اللغة العربية ــ والتي هي جزء من الشريعة الإسلامية، يتطرق الحزب على لسان رئيسه السابق، الراحل محفوظ نحناح لهذه النقطة بالذات بأن رابطة متينة بين العربية والإسلام، والذين يضيقون على اللغة العربية إنما هدفهم استبعاد الإسلام.

وأما بالنسبة لمسألة الأمازيغية فهو يرى بأنه لا حرج في ترسيم لغة أمازيغية بعيدة عن التطرف، بل أن التنوع أداة مهمة من أجل عملية تكامل البناء.[5] فالحزب في بداياته الأولى دافعت بشدة عن اللغة العربية والإسلام، وكذلك لم تنفي وجود لغة أمازيغية معتدلة بعيدا عن التطرف.

---

[1]- www.hmsalgerie.com.

[2]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص129.

[3]- عبد العالي رزاقي، مرجع سابق الذكر. ص14.

[4]- مقابلة مع السيد مليك قوراري، تيزي وزو: محافظة حركة مجتمع السلم ، يوم 17 فيفري 2013، الساعة 17:00.

[5]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص130.

ولأجل هذا وحسب السيد مليك قوراري، تقوم الحركة بمطالبة الجهات الرسمية إلى توفير شروط لازمة للدفاع والحفاظ على الهوية وأما هذه الشروط هي:

- الحرية الفكرية والسياسية.

- الحوار الفعال لا المخبري.

- المساواة أمام القانون ماديا ومعنويا.

وكأن بالسيد مليك قوراري يرى في السلطة المسؤول الأول عن كل ما يختص بالأحزاب السياسية وأنه المحدد الأول لفشل أو نجاعة أي حزب.

لكن يقول نفس المتحدث أننا لم نبقى مكتوفي الأيدي بل أننا نحاول دوما العمل على:

- إثراء البرامج التعليمية في المدارس بهذه الشروط.

- فتح المجال الفكري في هذه النقطة دون حدود.[1]

وفي مقام آخر يرى السيد مليك قوراري في سؤال حول تعامل الحركة مع الثقافة الغربية: " في حركتنا تنصهر كل الثقافات واللغات والجهات...والتعامل مع الثقافة الغربية أمر لابد منه، لأننا لا نستطيع أن نتجاهله... كما أن حركتنا نسجت علاقات كثيرة مع الغرب في مختلف المناسبات والفضاءات التي أتيحت لها."[2] وإن عدل من أمره في الآخر لما قال " لأننا لا نرفض الغرب لذاته ولا نقبله لذاته ولكن نتعامل مع النافع منه ونرفض كل ما يضر بشعبنا وأمتنا وفق ما نظرة براغماتية.[3] وهو ما أكده السيد مليك قوراري لما قال: "يجب أن تتحرر وتصبح لغة الدولة الجزائرية ليس عبر القانون فقط بل حتى في الممارسات الرسمية وهو ما تعمل الحركة دوما الوصول إليه".[4]

الفرع الثاني: التمثيل السياسي لدى حركة مجتمع السلم

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في الوساطة بين المجتمع والنظام السياسي كما توضح إيديولوجيتها للشعب وبرامجها قصد زيادة عدد المنخرطين فيها وبالتالي الفوز على غيرها من

---

[1]- مقابلة مع السيد مليك قوراري.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس االمرجع.

[4]- نفس المرجع.

الأحزاب المنافسة لها، فمن المعروف انه لكي يستمر بقاؤها يجب أن تكون معبرة عن مشاعر ومطامح وآمال طبقة أو ثلة أو مجموعة من الفئات مما يعزز قاعدتها ويضمن بقاءها ويدعم نجاحها وينمي ويطور إيديولوجيتها بما يتماشى والتطور ومن هذا نجد الأحزاب تضمن بقاءها طالما بقيت مميزة وموجهة لرأي المجموعة التي تمثلها، وهي بذلك تمكن أعضاءها وحتى غيرهم من التعرف على المترشحين وتوجيه اختياراتهم.

شاركت الحركة في أول انتخابات رئاسية تعددية في البلاد سنة 1995، بزعيمها الراحل محفوظ نحناح حيث شكلت مشاركته ضرورة ملحة للسلطة حتى لا تتهم بمعاداتها للتيار الإسلامي المعتدل ومحاولة لاحتوائه في الوقت نفسه، فكان الحزب أكثر المستفيدين حيث ارتفع عدد الأصوات من 386.697 إلى حوالي 3 ملايين صوت وبالتحديد 2.907.356 صوت أي من 2,87% إلى 26,06%، فشاركت الحركة بحقيبتين وزاريتين وهو لأول مرة في تاريخ الأحزاب الإسلامية تشارك في الحكومة.[1] فهذه النتيجة جاءت لتعبر عن رغبة الشارع في إضفاء الجانب الإسلامي على نظام الحكم في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى خوف النظام السياسي السقوط لمرة ثانية في خطأ توقيف المسار الانتخابي، ومنذ ذلك الحين أصبح وجود الحركة على هرم السلطة أمر دائم. إلا أنه من حيث النتائج تراجع الحزب في الانتخابات التشريعية لسنة 2002،[2] والانتخابات التشريعية لسنة 2007، ليسقط سقوطا حرا في تشريعيات 2012، لما تحصل الحزب ..... – انضوى تحت لواء تكتل الجزائر الخضراء-، وهذا مقارنة بالانتخابات التشريعية 1997 أين حل في المركز الثاني بعد أن تحصل على 69 مقعدا ب 1.553.154 صوت أي بنسبة تقدر ب 18.16%،[3] ويمكن إرجاع هذا التردي في النتائج نسبة إلى دخول الحركة في التحالف الرئاسي، وعدم رضا جماهير الحزب لهذا الفعل بالنظر لانصهار مطالبهم ضمن إيديولوجية التحالف. وعلى العكس من هذا يرى السيد أبو جرة سلطاني رئيس الحركة يرى أنه يمكن ذكر ثلاثة (03) مضامين ملموسة كمثمرات تحققت في الميدان بسبب المشاركة في الحكومة، وهي:

- الاستقرار النسبي لمؤسسات الدولة وهياكلها وبرامجها.

---

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق الذكر. ص 236.

[2]- رابح كمال لعروسي، مرجع سابق الذكر. ص56.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 1997. مرجع سابق الذكر. ص22.

- ترسيخ ثقافة التعايش والحوار بين الشركاء.

- ردم الهوة بين تيارات الفعل السياسي الأساسية: الإسلام والوطنية والديموقراطية.[1]

كما أنه حاولت الحركة أن تطبع عملها البرلماني بالصبغة الإسلامية لبرامجها، فركزت الأسئلة الشفوية الكثيرة التي طرحها نوابها على القضايا المرتبطة بالمبادئ والقيم الإسلامية، فطرحوا سؤالا عن توقيف الأذان في التلفزيون وآخر عن ضرورة تكريس اللغة العربية في بعض المؤسسات ورفع التجميد عن قانون تعميمها، كما حاولت التميز عن باقي الأحزاب من خلال عملها الجواري، حيث أسست وفتحت مكاتب على مستوى الدوائر الانتخابية لنقل انشغالات المواطنين إلى الحكومة، وبذلك عدت الوسيط بين الناخبين والمؤسسات السياسية في الجزائر.[2] ففيما يخص العمل البرلماني والأسئلة التي طرحها نواب الحركة يمكن اعتبارها حادثة جديدة في تاريخ الأحزاب السياسية، وهو ما يظهر رغبة الحركة في الدفاع عن المقوم العربي الإسلامي للشخصية الجزائرية، كما يعد فتح المكاتب على مستوى الدوائر الانتخابية في وجه المواطنين لطرح انشغالاتهم وإيصالها لمؤسسات النظام السياسي، سابقة أولى في تاريخ الأحزاب السياسية تبين نية الحركة في الاهتمام بالمواطنين.

وفي نقطة خاصة بأزمة المشاركة السياسية يرى السيد مليك قوراري أن كل المسؤولية تقع على عاتق السلطات المختصة، لأن المشاركة السياسية لا تقع في مناخ التزوير وتجاوز إرادة الشعب الذي يفقد الثقة في آليات التغيير الديموقراطية ثم يفقد الثقة في المسير كما يصيبه الإحباط وبالتالي يفقد حس الانتماء.[3] حقيقة للتزوير يد في تفشي ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية، لكن ربما تناسى المتحدث أن دور الأحزاب السياسية فتح المجال وتمكين أفراد المجتمع من المشاركة السياسية.

وما يمكن استنتاجه مما سبق أن الحركة أقدمت فعليا الدفاع عن الهوية الإسلامية قولا وفعلا، بحيث أعطت مثالا حيا في البرلمان الجزائري من خلال أسئلتها المتمحورة حول شعائر الدين الإسلامي، بالإضافة إلى إقدامها على فتح المكاتب على المستوى الدوائر الانتخابية ودفاعها

---

[1]- ياسين ربوح، مرجع سابق الذكر. ص160.

[2]- نفس المرجع. ص ص 238. 239.

[3]- مقابلة مع السيد مليك قوراري.

المستمر حول الإسلام. هذا ما كان بالفعل إلى غاية دخولها في التحالف الوطني، أين بدأت الحركة تحيد عن أفكارها وإيديولوجيتها السابقة.

المبحث الخامس

التيار العلماني الفرانكفوني - حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية-

يعتبر حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية أشد الأحزاب الساعية إلى علمنة الدولة الجزائرية، وما يعرف على رئيسه سعيد سعدي انشقاقه عن حزب جبهة القوى الاشتراكية نتيجة لإيديولوجية الحزب التي تعترف بالإسلام واللغة العربية كمكون للهوية الوطنية إلى جانب الأمازيغية.

المطلب الأول: نشأة الحزب وبيان علمانيته

يعتبر التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية من بين الأحزاب الأولى التي اعتمدت في الجزائر بعد إقرار التعددية الحزبية، وأخذ من العلمانية* مبدأ وأساس جوهري لنشاطها.

الفرع الأول: نشأة الحزب واستراتيجياته الأولى في التغلغل إلى دواليب السلطة

يرجع مؤسسو حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية أصوله إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يوم 09ـ 10/ 02/ 1989، حيث تم الإعلان عن ميلاد دستور الحزب والذي تم اعتماده في 13/ 09/ 1989.[1] فبعد هذا التاريخ حاول الحزب التوغل في الساحة السياسية بكل الوسائل، انطلاقا من دعوته لتطبيق العلمانية في الجزائر وتعامله مع المتطرفين من أبناء البربر والتعبير عن مطالبهم ومعارضته للنظام الجزائري، ليعود بعد انتخابات 1991 بإستراتيجية جديدة تمثلت في التقرب من السلطة. وبعد احتدام الصراع بين حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية على أصوات الناخبين في منطقة القبائل أثناء الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتكبد التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية هزيمة نكراء أما خصمه حزب جبهة القوى الاشتراكية في المنطقة، وقد استغل البعض في السلطة دعاة البربرية من التيار العلماني إيقاف المسار الانتخابي ومواجهة جبهة الإنقاذ، وفي نفس الوقت استغل هؤلاء تلك

[1]- اسماعيل قيرة، مرجع سابق الذكر. ص164.

الظروف وحاجة السلطة إليهم وعدم الاستقرار الذي هز البلاد وضعف النظام لتحقيق بعض أهدافهم الخفية والمعلنة والتغلغل إلى داخل دواليب الدولة.[1] فالحزب جعل من هذه الفترة العصيبة التي مرت بها الجزائر السند الأكبر للوصول إلى أهدافه، من خلال سياسة " خذ وطالب" أي العمل لصالح الحكومة مقابل الوصول إلى البعض من مبتغاه.

طالب حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية بالحداثة والعصرنة والديموقراطية، وعدم استغلال الدين في الحقل السياسي، كما طالب بدستور يعترف باللغة الأمازيغية، وتحجيم الحركة الإسلامية بوصفها عدو الديموقراطية، ومنذ ذلك الحين حاول الحزب العمل على إحياء الثقافة الأمازيغية والمحافظة على اللغة الفرنسية والتضييق على اللغة العربية.[2] فالحزب لعب على ورقة اللغة في عمله، بحيث حاول التضييق على اللغة العربية بكل الوسائل، فبالإضافة إلى محاولاته الحفاظ على اللغة الفرنسية استعمل اللغة الأمازيغية هي الأخرى من أجل القضاء على اللغة العربية، فهذه الأعمال إنما الهدف منها نشر الثقافة والقيم الفرنسية في الجزائر، فدعوته لإحياء الثقافة الأمازيغية مجرد وسيلة للتأثير في أبناء المنطقة الذين كانوا في صراع دائم مع السلطة للاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية وهذا من أجل تحقيق أغراضه الرامية للعلمانية.

الفرع الثاني: بيان العلمانية في برنامج الحزب

يعد حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية الأكثر غرابة من بين الأحزاب السياسية في الجزائر، فبالرغم من طرحه أفكارا وبرامج تعد غريبة نوع ما عن المجتمع العربي الإسلامي الأمازيغي، المتمثلة في رفض قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، ومعارضته للوطنيين والإسلاميين بنعت الأولى بالبعثية والثانية بالأصولية والدعوة إلى إلغاء الآخر،[3] إلا أنه استطاع

* العلمانية في محتواها السياسي لا تعني الإلحاد ولا هي ضد الهوية، كما أن أغلب الآخذين بها بلغوا مستوى من النمو الاقتصادي وهي مرتبطة بمستوى التعليم ومدى التشبع بالقيم الكونية من مواطنة، حرية ومساواة، لذا نجد أغلب دول العالم الثالث الذي لم يبلغوا شيئا من هذا النمو وخاصة الإسلامية منها يرون في العلمانية عدو الدين والإسلام. بالإضافة إلى أن دولة القانون والدولة المدنية هي تغيير في المصطلح = = فقط للدولة العلمانية. (انظر: عبد الوهاب المسيري وعزيز، العظمة، حوارات لقرن جديد: العلمانية تحت المجهر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000.)

[1]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص134.

[2]- خميس حزام والي، مرجع سابق الذكر. ص203.

[3]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص 212.

أن يحقق البعض منها ويتغلغل في دواليب الحكم، وأما هذا البرنامج الخاص بالحزب فجاء فيه ما يلي:

- تحديد النسل بتعميم وسائل منع الحمل.

- إلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون كما يقترح منع تعدد الزوجات.

- مراجعة المنظومة التربوية لكي تكون المدرسة الجزائرية لائكية ووطنية وعصرية وناجحة وديموقراطية ومختلطة ومتفتحة.

- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية ويجب تكريس إنشاء هيئة أكاديمية في أسرع الآجال لضبطها قصد تحضيرها للتعليم.[1]

هي نقاط من برنامج الحزب وإذا ما تم التمعن فيها فسيستنتج المعاداة والرفض لكل ما هو إسلامي في السياسة، حتى وإن كان ذلك في أبسط الأمور كتحديد النسل منع تعدد الزوجات، بالإضافة إلى محاولة التضييق على اللغة العربية.

ويتخذ الحزب اللغة الفرنسية كمحدد لعصرنة وتفتح الجزائر، بحيث يعتبرها لغة لها موقعها وهي لغة اتصال وتكنولوجيا، والتجمع يختلف مع الذين يقولون بأن هذه اللغة ليس لها مكان في الظروف الراهنة وحتى في المستقبل القريب.[2] ومن أجل هذا الطرح استخدم التجمع العديد من السبل للوصول إلى أهدافه، كمعارضته للتيارين الوطني والإسلامي الهادفين لبناء دولة جزائرية قائمة على اللغة العربية ووقوفه المستمر ضد فكرة تعريب التعليم والإدارة الجزائرية، وتقول السيدة ليلى حاج أعراب* فيما يخص محاولات تطبيق أفكار وإيديولوجية الحزب: " لقد تم عقد عدة جلسات وطنية ومؤتمرات بمعية الجمهوريين والديموقراطيين، وبحضور العديد من آلاف الشخصيات، من مثقفين ومجاهدين، حقوقيين، جمعيات وطنية وجامعيين"[3]. كما ترى أن الحزب لا يفوت أي فرصة

---

[1]- نفس المرجع. ص166.

[2]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص 138.

- نائبة برلمانية سابقة (2007ـ- 2012) عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، وحاليا محامية معتمدة لدى المجلس الأعلى للقضاء، وأمينة وطنية مكلفة بحقوق المرأة والأسرة بحزب الآرسيدي.

[3]- مقابلة مع السيدة ليلى حاج أعراب، تيزي وزو: المحافظة الولائية لحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، يوم 11 مارس 2013، الساعة 12:00.

سواءا في المؤتمرات أو المجالس المنتخبة... من أجل المطالبة بكتابة التاريخ، الاعتراف بالهوية الوطنية والتنوع، حقوق الإنسان، العدالة، والمساواة بين الرجل والمرأة الذي يستوجب:

- إلغاء قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية.

- تطبيق الأحكام المدنية في مجال الأحوال الشخصية.

- مع تبني مبدأ المساواة وحق المواطنة، من خلال إبعاد الدين عن السياسة.

- احترام مبدأ التعدد والتنوع بكل أشكاله.[1]

المطلب الثاني: النشاط الحزبي والتمثيل السياسي والانتخابي

من الناحية النظرية يعتبر التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية حزب علماني وهذا ما جاء صراحة في برنامجه وخطاباته المتكررة، لكن على المستوى الواقعي هل حقيقة التجمع حاول و/ أو يحاول الدفاع عن العلمانية؟

الفرع الأول: العلمانية والنشاط الحزبي

منذ التسعينيات من القرن الماضي وفي سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر تحديدا حاول حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية التقرب من فرنسا، طالبا منها ومن أوروبا المساعدة لمواجهة الأزمة مدعيا أن ما يحدث في الجزائر لا يعني الجزائريين فقط... إنه الدفاع عن الحرية والتقدم والسلام في الحوض المتوسط، بدعوى أن الأزمة في الجزائر ستؤثر على كل العالم.[2] وبهذا القرار حاول التجمع لفت أنظار أوروبا عامة وفرنسا خاصة كمرحلة أولية لنشر إيديولوجيته الرامية إلى تغريب المجتمع الجزائري وإقامة نظام لائكي في مراحل لاحقة. ولو أن في المجتمع الجزائري جماعات ممن لهم التوجه العلماني، والتي يحاول التجمع الدفاع عن مصالحها وإقامة نظام علماني، وبالنسبة لانتشار العلمانية في الجزائر يرى الهواري عدي بأن المجتمع الجزائري يحمل فكرتين متناقضتين للأمة، واحدة تصب في الثقافة الدينية والأخرى في الثقافة العلمانية، وهاتين الحساسيتين كثيرا ما تم التعبير عنهما وتصادما ضمن محاولات تفتح النظام وحرية التعبير، وهو ما سمح بفتح الحوار الشعبي وبروز الاختلافات الإيديولوجية،

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع. ص141.

وظهور العداء للمشروع الاجتماعي الذي تم بعيدا عن التراكيب الوطنية.[1] فالمجتمع الجزائري ونتيجة للظروف التاريخية تشكلت في أوساط البعض منه ما يعرف بالعلمانية بالإضافة إلى الثقافة الدينية، وهو ما نتج عنه صراعات بين أصحاب التيارين.

كما نشر الحزب في نفس الفترة أنباء مفادها أن كل من الأحزاب الإسلامية وحزب جبهة التحرير الوطني وراء اندلاع واستمرار الأزمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى طالب باستحداث ما يسمى بتجمع الجمهوريين محاولة لتجمع الديموقراطيين في مواجهة الأحزاب الوطنية والإسلامية، والضغط على السلطة لتحقيق أهدافه المعلنة والتي تصب كلها في خانة اللائكية.[2] فالحزب استعمل طرقا ترويجية لنشر أفكاره وأخرى لتشويه صورة الأحزاب الوطنية وخاصة الإسلامية الرامية إلى إقامة نظام سياسي قائم على الشريعة الإسلامية.

معروف على الحزب بأن معظم مناضليه من منطقة القبائل، وأنه ذو توجهات جهوية عرقية جعلته يقترب من الجمعيات والأحزاب الانفصالية الأوروبية (فرنسية، كندية، وخاصة اسبانية...)،... ومع مجيء التعديل الدستوري 1996، والقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية الصادر يوم 06/ 03/ 1997، غير الحزب من برنامجه ما يتعلق بالفصل بين الدين والدولة على الفصل بين الدين والسياسة.[3] ولقد سبق الذكر إلى أن انسحاب حزب جبهة القوى الاشتراكية من الساحة السياسية الجزائرية ومقاطعته لها فتح المجال أمام التجمع للانتشار في أوساط البربر، بحيث استطاع أن يعطي أبناء المنطقة إمكانية الانخراط فيه، لكن في نفس الوقت مارس سياسة الإقصاء ضد بعض قياداته الجهوية الرافضة لمعاداة البعدين العربي والإسلامي.

وانطلاقا من سنة 1995 بدأ في تليين مواقفه المتطرفة؛ حيث شارك في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الموالي إلى جانب الإسلاميين، ليأتي بعدها بحقائب وزارية عام 1999 وانضمامه إلى الحكومة مع الوطنيين والإسلاميين.[4] وهو ما يثبت فعلا تليين التجمع لأفكاره وبرامجه بالحد الذي أدى به للمشاركة في الحكومة إلى جانب الأحزاب الإسلامية التي كان رافضا لها بشدة في وقت ليس ببعيد، إلا أهدافه الرامية إلى علمنة النظام الجزائري تبقى من

---

[1]- Lahouari Addi, Op.Cit. p199.

[2]- عيسى جرادي، مرجع سابق الذكر. ص141.

[3]- اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص165.

[4]- نفس المرجع. ص165.

أولوياته، وهو ما يدل عليه قول السيدة ليلى حاج أعراب بالقول: "إن سياسة الانفتاح التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية ما هي إلا نتيجة دعا لها الحزب منذ مدة".[1]

كما نجد أن الحزب لا يفوت أي فرصة للتعاون مع الجانب الفرنسي، ففي الموقع الرسمي للحزب نشر بتاريخ 21/ 10/ 2012 مايلي: "استقبل محسن بلعباس، رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، اليوم بمقر الحزب، سعادته السيد أندري ياران، سفير فرنسيا بالجزائر، لمدة ساعة، وحضر اللقاء من جانب الأرسيدي، حسن مزود الأمين الوطني للإدارة ومن الجانب الفرنسي ماري دومولان وسباستيان فاغار، وهما مستشارة في الشئون السياسية ومستشار صحفي. ودارت المحادثات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في الجزائر وحول العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا والأزمة في شمال مالي".[2]

كما جاء في اللقاء، ولدى تطرقه لفشل الإصلاحات التي أعلن عنها غداة الأحداث التي شهدها البلد في شتاء عام 2011 ، أوضح رئيس الحزب بأنه يستحيل الحديث عن الديمقراطية في ظل غياب انتخابات نزيهة وحرة وشفافة، مضيفا أن المنتخبين، وبالرغم من التزوير، لا يحكمون، وبأن النشاط السياسي للمعارضة تراجع تحت قمع النظام القائم المسلط على الحريات...كما أن العلاقات الثنائية مرهونة بالتوقف عن المزايدات التي تسمم ملف الذاكرة الجزائرية الفرنسية.[3]

وفي مقام آخر وبتاريخ 13/ 04/ 2012 يرى رئيس الحزب بأن مقاطعة الانتخابات هي السبيل لإنجاح النضال الشعبي فيقول:" إن من واجب مناضلي التجمع -أعضاء المجلس الوطني، والمنتخبين والمكاتب الجهوية والفروع البلدية،ومناضلين وأنصار ــ أن يكثفوا من مشاركتهم وتجندهم لإنجاح عملية المقاطعة للانتخابات من قبل غالبية الناخبين. كما ينبغي اغتنام كل الفرص لحمل الجزائريين سلميا على مقاطعة هذا الانتخابات الدنيئة التي بلغت ذروة الدناءة بالتفاوض الخسيس الذي جرى على الحصص والمساومات المقززة على المناصب في القوائم التي تخلوا من أي اقتراحات أو برامج. إن المقاطعة تعني حمل النضالات الشعبية المستمرة في الشوارع وفي المصانع والجامعات".[4] وكأن بالحزب يرى في حل المشاكل يكون باللجوء إلى الأطراف الأجنبية وخاصة الفرنسية منها ومقاطعة الانتخابات، وهو ما يؤكد نوايا الحزب في إقامة نظام علماني متفتح على الثقافات الغربية.

وفي المؤتمر الرابع للتجمع والذي أقيم بتاريخ 8، 9، 10 مارس 2012، جاء على لسان الرئيس السابق سعيد سعدي: " ... لقد حرمت التحولات التي أجريت باسم هذه الإيديولوجية العربية الإسلامية المقيدة... حرمت الجزائر من تراثها التاريخي ومن هويتها ولغاتها، وقدرتها على التكيف وعلى الابتكار... لقد فرضت السلطة السياسية الأحادية " وهو ما يبين الرفض والعداء لكل ما هو عربي وإسلامي

---

[1]- مقابلة مع السيدة ليلى حاج أعراب.

[2]- www. Rcd-algerie. Org

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

بدعوى أن الإيديولوجية العربية الإسلامية إيديولوجية إقصائية، على حساب التنوع الثقافي..."[1] ومن خلال القول يتضح ذلك التناقض في الخطاب الحزبي، إذ من جهة يرى بأن السلطة أقصت التعدد والتنوع الهوياتي والثقافي في الجزائر، ومن جهة أخرى يرفض للهوية العربية والإسلامية. كما أن الحزب قدم اقتراح بتدريس وترقية لغاتنا الوطنية، واستعمال اللغة الفرنسية لتعليم المواد العلمية... بل وحتى المواد الإسلامية.[2] وهي كلها مراحل لتطبيق العلمانية وإقامة ثقافةفرانكفونية نابعة من القيم الفرنسية خاصة والغربية عامة.

الفرع الثاني: التمثيل السياسي في نشاط التجمع

على مستوى التمثيل الانتخابي لم يستطع الحزب الوصول إلى أكثر من كونه حزب متوسط، بحيث لم يستطع من خلا ل مشاركته في الانتخابات التشريعية لسنتي 1997 و 2007 من الحصول على أكثر من 19 مقعدا في المجلس الوطني الشعبي، في حين قاطع الانتخابات التشريعية لسنتي 2002 و2012، بحيث في تشريعيات 1997 حل الحزب سادسا ب 19 مقعدا وبعدد أصوات قدرت ب 527.848 أي بنسبة 5%[3] من جملة عدد الأصوات المعبر عنها، وفي نفس المرتبة، وبنفس عدد المقاعد حصل الحزب على 185.616 صوتا من بين 5.727.827 صوتا معبرا عنه في هذه الانتخابات أي بنسبة 4.88%.[4]

وأما على مستوى مشاركته في الانتخابات الرئاسي لسنة 2004 ومن خلال شخص رئيسه السابق سعيد سعدي لم يحصد سوى 197.111 صوت من أصل 10.179.702.[5] ومن قبله في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 أين تحصل نفس المترشح على المرتبة الثالثة ب 1.115.796 صوت من أصل 11.619.532 صوت معبر عنه في هذه الانتخابات. وفي هذا الصدد ترى السيدة ليلى حاج أعراب وخاصة فيما يتعلق بانتخابات 1995، أنه لولا مرشحي السلطة والإسلاميين لكان الأمر مختلفا، وبالرغم من ذلك إلا أنها ترى في المرتبة المتحصل عليها

---

[1]- التجمع الوطني من أجل الثقافة والديموقراطية ، لوائح المؤتمر الرابع للتجمع من أجل الثقافة والديموقرلطية. المؤتمر الرابع، 8، 9، 10 مارس 2012. الجزائر. ص19.

[2]- نفس المرجع، ص 22.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 11 جوان 1997. مرجع سابق الذكر:ص22.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، " **إعلان رقم 03/ إ. م د/ 07 المؤرخ في 4 جمادي الأولى عام 1428 الموافق ل 21 ماي سنة 2007 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**"، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2007. ص18.

[5]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ الأربعاء 18 أفريل 2004. مرجع سابق الذكر. ص4.

إنجاز لا يمكن استصغاره.[1] إلا أن الأرقام المبينة حول نتائج حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية تؤكد بوضوح عن عدم قدرة الحزب في كسب المتعاطفين معه من جمهور الناخبين، وأنه لا يعبر إلا عن فئة صغيرة في أوساط المجتمع، وإذا ما تم تصفح الأرقام والنسب التي تحصل عليها الحزب من مختلف الدوائر الانتخابية يظهر جليا أنه يعاني من ظاهرة عدم الشمول، أي أن الحزب لا يقدر سوى أن يكون حزب جهويا ليس إلا، بحيث جل الأصوات التي تحصل عليها كانت بمنطقة القبائل والمهجر – خاصة فرنسا- على غرار جبهة القوى الاشتراكية، بل حتى في معاقله يجد الحزب دوما منافسة من قبل الأحزاب الأخرى.

بالرغم من النتائج الضعيفة التي يتحصل عليها حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية إلا أنه استطاع تحقيق بعض النتائج التي جاء من أجلها، ولقد حقق دعاة العلمانية والفرانكفونية في الجزائر العديد من أهدافهم في الساحة الجزائرية، وهذا من خلال:

- دعوة الرئيس بوتفليقة إلى إصلاح المنظومة التربوية بتشكيل لجنة يغلب عليها مناضلين من حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية ودعاة البربرية الاغترابية.

- توغل الحزب في منطقة القبائل وإزاحته لحزب جبهة القوى الاشتراكية.[2]

- مشاركة الحزب في الحكومة.

– إصلاح المنظومة التربوية وفرض الفرنسية منذ السنة الثالثة من التعليم، وإلغاء شعبة الشريعة والتضييق على الحجم الساعي لمادة التربية الإسلامية والإنقاص من معدلها.[3]

وعليه يمكن القول بأن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية استطاع بطريقة أو بأخرى الحصول على مبتغاه بل استطاع التأثير حتى في سياسات الدولة، ومنه فالحزب يعد أحد أكثر الأحزاب السياسية نجاحا في استعماله للهوية كورقة ضغط في وجه النظام السياسي، وإلا كيف يتم تفسير التعديلات المستمرة للمنظومة التربوية كقطاع حساس في الدولة، التي تصب في كل مرة في خانة اللغة الفرنسية والتضييق على اللغة العربية والشريعة الإسلامية، وهذا بالرغم من عدم قدرته على التوغل في أوساط المجتمع بالشكل الكافي.

---

[1]- مقابلة مع السيدة ليلى حاج أعراب.

[2]- رابح لونيسي، مرجع سابق الذكر. ص ص139. 142.

[3]- أحمد بن نعمان، مرجع سابق الذكر. ص205.

الخلاصة والاستنتاجات:

تخلي جل الأحزاب السياسية الجزائرية عن نيتها الفعلية التي جاءت من أجلها، وهو ما يتضح من خلال مقاطعة الأفافاس للانتخابات، مشاركة الآرسيدي في الطاقم الحكومي إلى جانب الإسلاميين، تعامل حمس مع الغرب وتأكيده على ضرورة الأخذ من ثقافته -وهي التي كانت رافضة لها في بداياتها الأولى-.

عدم توافق الخطابات الحزبية مع الواقع العملي للأحزاب السياسية فكما يتعامل التيار الإسلامي مع أشد الرافضين للتيار الإسلامي في الجزائر، يحاول التيار الأمازيغي الهروب من

أحد المبادئ الأساسية التي جاء من أجلها أي الدفاع عن الهوية الامازيغية – حق الأقليات في ممارسة حقوقها-، والأكثر من ذلك تأكيد جل الأحزاب على وجوب تغيير النشاط تماشيا ومصالح الحزب –عدم الاكتراث للجماعات الهوياتية-.

استمر الوضع على حاله في منطقة القبائل فيما يخص تداول الحزبين عليها إلى غاية أحداث 2001، أين تجاوز أبناء المنطقة الحزبين وتعيينهم لتنسيقية العروش كممثل شرعي لهم، وخصوصا بعد إقرار الدستور الجزائري بوطنية الأمازيغية.

تحميل الأحزاب السياسية فشلها للسلطة القائمة أو لجهة مختصة ما هو إلا دليل على عدم قدرتها على التمثيل المزعوم، وهو ما يؤكد فرضية التوظيف السياسي للهوية من قبل الأحزاب السياسية متخذة لذلك القدرة على التأييد الشعبي في الانتخابات دون التمثيل السياسي لهم.

الخاتمـــــــــــــــة

تتنوع وتختلف التركيبة المجتمعية في الجزائر نتيجة المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر والأطماع الأجنبية التي واجهتها، مشكلة مجتمعا يمكن تصنيفه بين المجتمعات المتوسطة التجانس، والتي جاءت نتيجة للمراحل التاريخية التي مرت بها، بداية من الأصل البربري، ومرورا بدخول الإسلام وانتشار اللغة العربية، والوجود العثماني بالجزائر ووصولا إلى الاستيطان الفرنسي للجزائر، كلها ظروف ساهمت بالتركيبة التالية:

- الأصل الأمازيغي.

- الدين الإسلامي.

- اللغة العربية.

- الثقافة الفرنسية.

لعبت أحزاب الحركة الوطنية دورا مهما في الدفاع عن الهوية الوطنية للحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية، ورغم الاختلافات التي ميزتها في المناهج والوسائل إلا أنها مجتمعة تعد أحد أكبر المناضلين عن هوية الأمة والمجتمع الجزائري، كما تعتبر أصل ظهور جبهة التحرير الوطني .

لقد تميزت فترة الأحادية الحزبية بهيمنة جبهة التحرير الوطني على جميع المستويات، والأدهى من ذلك أنها هيمنت وسادت على جميع أطياف المجتمع بالرغم من وجود البعض من الرافضين لها، فهذه الفئة عملت دور المعارض للجبهة من جهة ودور آخر يتمثل في توعية المواطنين بضرورة التحول نحو التعددية الحزبية والسياسية.

دور الدولة في توسيع المشاركة السياسية باعتبارها المرجعية الأعلى لصناعة القرار، وفي المقام الأول تقع المسؤولية الأولى على عاتق النظام السياسي لتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية من خلال الانتخاب والترشيح أو الانتماء الحزبي، والعضوية في النقابات والجمعيات، كما يجب على السلطات المختصة أن تتبنى السياسات لتحقيق تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات في ظل حماية القانون.

تشكل الأحزاب المحور الأساسي في العملية الديمقراطية لأي دولة، وبدون وجود أحزاب سياسية فانه لا يمكن الحديث أبدا عن وجود ديمقراطية أو شبه ديمقراطية أو حتى ديمقراطية

كاملة المعالم واضحة الأركان، فإما ديمقراطية كاملة أو ديكتاتورية شاملة ولا حلول وسط بينهما. فالديمقراطية تقوم على أساس المساواة الكاملة بين المواطنين لأن المواطن الملتزم بقيم الديمقراطية لا يقبل الاستبداد والاستعباد بحق الآخرين وهو ما سيكرس مبادئ المجتمع الديمقراطي المبني على المساواة والكرامة والحرية والذي يفرض سيادة العدل.

ما يعاب على الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال المبحوثين هو الاستدلال بالماضي من خلال إجابات كانت كالتالي: مسار الحركة شاهد عليها...، وكان الشيخ محفوظ نحناح يقول... يقوم ب...، قام آيت أحمد سنة 1963... سنة1991...، كان الآرسيدي...، عمل سعيد سعدي...، والأدهى من ذلك ما يخص جبهة التحرير الوطني وفي سنة 2013 يعود بهم التاريخ إلى التنويه بجبهة 1954. فالأحزاب السياسية الجزائرية تعمل على ما كان في الماضي وليس على ما هو كائن في الحاضر وما سيكون في المستقبل، وهو ما يؤكد أن الأحزاب السياسية الجزائرية ما هي إلا شكل لأحزاب الأشخاص. هذا في الوقت الذي كان لابد لها من زيادة الاهتمام المتواصل بحاضر ومستقبل الجماعات.

العلاقة بين الأحزاب والمجتمع والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبني على أسس مصلحية وانتخابية من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساطه وضعف الإقبال على النشاطات السياسية .وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني كرفض منطقة القبائل للحزبين المتصارعين على تسييس القضية الأمازيغي. فضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن اداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الدفاع عن الهوية الخاصة بالجماعات وإيصال مطالبهم وانشغالاتهم إلى السلطات وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة مما افقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين.

جل الأحزاب السياسية محل الدراسة حقيقة سعت في بداياتها الأولى العمل على إقامة سياسات موجهة للدفاع عن الهوية وحاولت تجسيدها على أرض الواقع، إلا أنها مع مرور الوقت أخذت في التوظيف السياسي لها من أجل الوصول إلى أهداف شخصية لا أكثر ولا أقل. بل الأكثر من ذلك يمكن القول بأن بعض هذه الأحزاب عمقت من الهوة بين الأفراد والجماعات عاملة على خلق العداء والتشرذم في أوساط المجتمع. عكس حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان رافضا في بداية التعددية لأي نوع من أنواع التنوع الثقافي، لكنه ومع مرور الوقت استطاع

العدول عن أفكاره تدريجيا مما سمح له السيطرة على الساحة السياسية والخارطة الحزبية في الجزائر، من خلال استعماله خطابا وطنيا يؤكد على:
- مكونات الهوية الوطنية من إسلام، عربي، أمازيغية، وحتى الفرانكفونية - من خلال تشكيلته الحزبية-.

ازدواجية الخطابات المميز للأحزاب وهو ما يلاحظ خاصة على حزبي التيار الإسلامي ــ حمس ــ، وحزب التيار الفرانكفوني العلماني ــ التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية ــ اللذان كانا يرفضان بعضهما البعض في بداية الأمر بالحد الذي جعل كل منهما يعارض الآخر بدل معارضة السلطة، إلا أنهما سرعان ما تخلى عن هذا والدليل مشاركتهما في نفس الحكومية.

عدم التوافق بين الخطاب السياسي للأحزاب والواقع العملي لها، وهذا ما يؤدي إلى اتساع الهوة بينها وبين المواطنين، ازدواجية تعني أن الخطاب النموذجي للحزب شيء والخطاب الواقعي شيء آخر، وهذا مثل: ازدواجية العلمانيين تعكس محاولاتهم حل إشكالية التناقض بين النظريات التي يحملونها والواقع الجزائري المحمل بالقيم الإسلامية ــ رغم وجود البعض ممن يحملون الثقافة الاغترابية المطالبة بعلمنة الحياة السياسية والمجتمعية الجزائرية ــ، وازدواجية الإسلاميين تعكس محاولاتهم إقامة نظام إسلامي نموذجي في بيئة لابد من بتغييرها بما يتناسب ونموذجهم.

مشاركة الأحزاب في الائتلافات الحكومية أثرت سلبيا في علاقة الأحزاب بجماهيره، فالقاعدة الحزبية مبنية على أساس برنامج مسبق خاص بالحزب، وما مشاركتها في التحالفات والائتلافات إلا تخلي عن إيديولوجيتها وهويتها السياسية ومبادئها الخاصة بالشكل الذي يعرقلها عن أداء وظائفها، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه وهو ما جعل الجزائريين ينفرون من العمل الحزبي.

إن ما يعاب على الأحزاب السياسية بالدرجة الأولى العلاقة الوطيدة بين مختلف رجالات هذه الأحزاب - على حد إجماع كل الأحزاب السياسية -، على عكس ما تتداوله وسائل الإعلام المختلفة التي تسوق صورة عدائية تنعكس بالسلب على المواطن البسيط والقاعدة الجماهيرية لكل منها، بحيث تطبق هذا العداء المزعوم على أرض الواقع فيما بينها، فمثلا الموالين لحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية يأخذون صورة سوداء عن الإسلاميين ويعتبرونهم كأعداء لهم بمجرد سماعهم لخطابات حزبهم المهاجمة لحزب حركة مجتمع السلم. وكأن بالواقع الجزائري يتطابق بقول الفيلسوف اليوناني أفلاطون: " لا شر يحدق بالمدينة أكبر من شر الأحزاب السياسية."

إن ما يميز الأحزاب السياسية في الجزائر - باستثناء جبهة التحرير الوطني - و التي كانت كسبب في عدم نجاحها ونتيجة لعدم مصداقيتها في نفس الوقت، النقاط التالية:

- ضعف القاعدة الجماهيرية للأحزاب السياسية، ومحدودية تغلغل هذه الأحزاب في القاعدة الأساسية للمجتمع.
- عدم استناد جل الأحزاب السياسية للأطر الفكرية الواضحة ولبرامج سياسية قادرة على مواكبة المطالب المجتمعية، وحتى وإن وجدت فإنها تتناقض بين الإطارين النظري والتطبيقي.
- عدم الثبات على فكرة واضحة بل أن ما يميزها هو التغير الحاصل على مستوى الخطابات والبرامج.
- في الوقت الذي كان لابد على الأحزاب السياسية التقرب من المجتمع والفئات الممثلة له - حسب البرامج والخطابات المعلنة- راحت تحاول التقرب من السلطة القائمة في البلاد، وهذا بالرغم من حاجة الأفراد والجماعات إلى أحزاب سياسية تبلور وتجمع مصالحهم.
- فشل الأحزاب السياسية في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها والاهتمام بمشاكل ومطالب الأفراد والجماعات ومن ثم تحويلها إلى سياسات عامة وقرارات سياسية، وبالتالي فوجودها في المؤسسات السياسية أصبح وجود شكلي لا غير.

انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية :

ما موقع سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية كإطار معبر عن حقوق ومصالح الجماعات الهوياتية في الجزائر؟

وقد أثبتت الدراسة صحة كل من الفرضيتين الأولى والثانية، إذ أن الأولى تؤكد على الدور الفعال الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الدول الغربية في حفاظ الجماعات على هوياتها والدفاع عن مصالحهم، وأما الثانية فتؤكد على ما للأحزاب السياسية من دور في الدفاع عن الهوية من منطلق العلاقة التاريخية بين كل من الأحزاب السياسية والهوية في الجزائر. في حين تنفي الدراسة أيضا الفرضية الثالثة القائلة بمدى اهتمام الأحزاب السياسية الجزائرية بسياسات الهوية، وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك حين توصلت إلى التوظيف السياسي للهوية من قبل الأحزاب السياسية.

إن نجاح الأحزاب السياسية في الجزائر لا يمكن إرجاعه إلى درجة الاهتمام بسياسات الهوية من عدمه، بالقدر الذي يمكن ربطه بحنكتها في التوظيف السياسي للهويات، فحزب جبهة التحرير الوطني ولما كان مستعملا لخطابات وطنية ملمة بجميع أطياف وفئات المجتمع استطاع التأثير والتغلغل في أوساطه بالشكل الذي جعل منه حزب الأغلبية، أما الأحزاب الأخرى - الجهوية - وخاصة جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية كانا عاجزين حتى في معقليهما.

جل النجاحات المحققة من قبل الجماعات الهوياتية أو التي كانت في صالح هوية ما لا يمكن إرجاعها إلى السياسات الحزبية غير الموجودة أصلا، وإنما جاءت نتيجة لضغوطات الشارع والحركات الجمعوية أو بقرارات سيادية.

الأمازيغ لا يتمثلون في منطقة القبائل فقط وإنما هم جزء من الأمازيغ الذين يشملون أيضا الشاوية والترقية... وبالتالي فالأحزاب التي تدعي الدفاع عن الأمازيغية عليها ألا يقتصر نشاطها على منطقة القبائل فقط، بل التوجه نحو أصحاب اللهجات الأخرى المشكلة للهوية الأمازيغية، كذلك بالنسبة للأحزاب العلمانية فمنطقة القبائل وحدها لا تكفي للوصول إلى الأهداف المرجوة منها.

ومن المنطلق السابق يمكن القول بأن الأحزاب السياسية في الجزائر اتخذت صيغة التطرف في عملها، فالتيارات التي تدعي البربرية أو الإسلام، الوطنية أو العلمانية تحاول أن توظف ذلك لأغراض سياسية، ذلك أن هناك فرق بين من يتبنى البربرية لإحياء التراث الأمازيغي، أو الإسلام من أجل الوصول إلى نظام عادل قوامه القيم الإسلامية، أو العلمانية للوصول بالجزائر لدولة الحق والقانون، بالإضافة إلى عمل كل تيار منها لإثراء الثقافة والولاء للوطن، وبين من يستخدم ذلك لهدف تمرير سياسة معينة وخدمة مصالح خاصة. ولهذا يجب التفريق بين من يريد ازدهار الجزائر والنهوض بها، وبين من يدعي (الإسلام/ البربرية/ الوطنية/ العلمانية) لأهداف معينة، أو لضرب قيم اجتماعية، ثقافية، اقتصادية متوارثة في المجتمع الجزائري.

لا يوجد أي شك في أن الأحزاب السياسية في الجزائر ما هي إلا سند وغطاء يحتمي به النظام السياسي والسلطة القائمة في البلاد، إذ كيف يتم تفسير وجود مواد دستورية تنص على عدم استخدام الدين ، اللغة، الطائفية... لأغراض حزبية، وهو ما لم يتم احترامه لا من قبل الأحزاب السياسية ولا من قبل السلطات المختصة. فلو كان الأمر جدي فكيف يتم تفسير بقاء هذه الأحزاب قائمة في ظل صمت المختصة؟ ولكن التساؤل الأكبر في هذه النقطة حول الدافع وراء اشتراط عدم قيام أحزاب على أساس ديني أو عرقي عقائدي وعدم احترام تلك الشروط على أرض الواقع.

سواء كانت الهوية أمازيغية، إسلامية، عربية أو علمانية فليس المهم من يستبد بالقرار ومن يسود في البلاد، بل الأصح في الديموقراطيات الغربية الاعتراف بالآخر من أجل الوصول إلى بناء دولة الحق والقانون، وهو ما غيب عن الساحة الحزبية الجزائرية من طرف أشخاص يعملون لمصالحهم الشخصية ليس إلا.

ومن خلال هذا البحث والنتائج المتوصل لها يمكن تقديم بعض الحلول والاقتراحات التي من الممكن أن تسهم في خلق الأحزاب السياسية الجزائرية لسياسات هوية ناجحة تعود بالفائدة لصالح الأحزاب نفسها قبل المجتمع:

إن الاستمرار بالعمل على التوظيف السياسي للهويات من طرف الأحزاب السياسية سيولد حتما الأحقاد والتشرذم بين أبناء هذا الوطن، وبالتالي القضاء على الأسس المكونة للهوية الوطنية الجزائرية، فلما يكون الصراع اللغوي من أجل التفرد لا من أجل التطور والنمو وخاصة إذا ما حاول البعض الوصول بلغة المستعمر وثقافته إلى مقام اللغة الوطنية هنا تكون الكارثة، لأن الغرض من هذا إكمال مسيرة الاستعمار الفرنسي القائمة على محو الشخصية الجزائرية واستبدالها بقيمها وثقافتها الخاصة حماية لمصالحها.

من أجل أن تصبح الأحزاب السياسية في الجزائر ذو فاعلية تنافسية لابد لها أن تمر بمرحلة من التحول الداخلي قبل أي شيء آخر، كما يلزمها تغيير جوهري في ثلاث نواح هي:

- رؤيتها السليمة للمجتمع.
- الخطاب السياسي الواضح والمحدد لناخبيها.
- طريقة تنظيمها.

كما عليها أن تتخلى عن ثقافة التهرب من المسؤولية فالنقطة المشتركة بين كل الأحزاب السياسية محل البحث هي تحميل المسؤولية بصفة مباشرة إلى السلطة والنظام السياسي القائم في الجزائر، بالإضافة إلى التهرب عن الهوية الحقيقية للحزب والاحتماء تحت غطاء الهوية الوطنية – نتيجة لما جاء على لسان المبحوثين-.

غرس ثقافة مشاركاتية لدى المواطنين من خلال فتح قنوات التفاعل بينها وبين الأحزاب السياسية، وهو ما لن يتأتى إلا بالتمثيل الفعلي والفعال من قبل الأحزاب السياسية للمواطنين، بإعادة النظر بالبرامج الحزبية بشكل مستمر لتكون أكثر واقعية وتكزن قابلة للتغير والتعديل وفق المتغيرات دون المساس بالمبادئ الفعلية التي جاءت من أجلها هذه الأحزاب، لتكون بذلك قريبة من المفاهيم والتوجهات العامة للجماعات الهوياتية.

الانفتاح الواسع على فئة المتعاطفين وجمهور الناخبين وجعلها جزءا من السياسة والنشاط الحزبي، والعمل على الدفاع عن مصالحهم والتخلي عن المصالح الشخصية، كما يجب الابتعاد عن النشاط الموسمي وذلك بجمع التأييد الشعبي على آرائه من أجل الوصول بالجماهير إلى ثقافة المشاركة في الحياة السياسية.

بعيدا عن الوظائف المعروفة للأحزاب السياسية كتحقيق المشاركة والتجنيد... لابد للأحزاب السياسية في الجزائر من العمل على خلق ما يعرف بالتكامل القومي بإدماج ما يعرف بالعناصر الاجتماعية المختلفة لخلق ولاء واحد وموحد يكون للوطن، وهو ما لن يتأتى إلا بالدفاع عن الحقوق الخاصة بالجماعات العرقية والدينية...أي الجماعات الهوياتية، بمقابل رفع شعارات الوطنية وبالتالي وضع سياسات توفق بين المصالح المحلية والمصالح الوطنية.

الملاحـــــــق

الملحق الأول

أسماء المترشحين الفائزين في انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني

ملحق

جدول رقم 1

أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
01	أدرار	4	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 بويبة	توهامي
					2 مولاي عمر	محمد ميلود
			حركة مجتمع السّلم	1	1 سابو	علال
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 الهامل	بونعامة
02	الشلف	10	التجمّع الوطني الديمقراطي	3	1 زيتوفي	إدريس
					2 بوزيان	سليمان
					3 فدان	محمد
			حركة مجتمع السّلم	3	1 برابحة	سيد علي
					2 بن علي	خليفة
					3 دلي بوراس	عبد الله
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 ناحت	يوسف
					2 بناي	أحمد
			أحرار (حمادوش أحمد)	1	1 حمادوش	أحمد
			حركة النهضة	1	1 شهرة	محمد
03	الأغواط	4	جبهة التّحرير الوطني	2	1 سهلي	عبد الرحمن
					2 بوعزارة	امحمد
			التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 عماري	عبد الحفيظ
			حركة مجتمع السّلم	1	1 عزيز	حاج الطيب

جدول رقم 1 : أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
04	أم البواقي	6	التجمعّ الوطني الديمقراطي	4	1 بن بوزيد	أبو بكر
					2 مزياني	عبد العالي
					3 طرباق	نور الدين
					4 كتاب	ساعد
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 مشنن	عبد العزيز
			حركة النهضة	1	1 حملي	العمري
05	باتنة	12	التجمّع الوطني الديمقراطي	6	1 يوسفي	يوسف
					2 زقرار	اعمر
					3 لعباسي	محمد
					4 ياحي	مصطفى
					5 مناصرية	لمين
					6 محمدي	لخضر
			جبهة التّحرير الوطني	4	1 بن فليس	علي
					2 خدري	محمود
					3 لبيد	عبد الوهاب
					4 العايب	الحاج
			حركة النهضة	1	1 بن عيشة	يزيد
			حركة مجتمع السّلم	1	1 غراب	محمد مهدي
06	بجاية	11	جبهة القوى الاشتراكية	7	1 زناتي	جمال
					2 وزار	حميد
					3 بوعيشي	يخلف
					4 لينصور	زبير
					5 طالب	دليلة
					6 بوقرموح	محمد العربي
					7 تيتواح	محمد أمزيان
			التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية	3	1 فرج الله	جمال الدين
					2 ميرة	طارق
					3 حمودي	عبد القادر
			حركة مجتمع السّلم	1	1 سطمبولي	عثمان

جدول رقم 1 : أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
07	بسكرة	6	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 رزقي	علي
					2 قبايلي	صالح
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 معزوزي	مصطفى
					2 منفوخ	بلقاسم
			حركة مجتمع السّلم	1	1 لعمارة	جمال
			حركة النهضة	1	1 عطاش	كمال
08	بشار	4	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 مالكي	عبد القادر
					2 حسوني	فراجي
			حركة مجتمع السّلم	1	1 بديار	سالم
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 دريسي	البغدادي
09	البليدة	11	التجمّع الوطني الديمقراطي	6	1 سيدي موسى	عبد الكريم
					2 المراوي	محمود
					3 سطاس السعيد الزعيم	محمد
					4 سليماني	علي
					5 مساحل	مكي
					6 عباد	محمد
			حركة مجتمع السّلم	4	1 بن وارد	عبد اللطيف
					2 بن سعادة	حامد
					3 جلاطو	جيلالي
					4 تيجيني	محمد
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 اسعد	محمد
10	البويرة	8	التجمّع الوطني الديمقراطي	3	1 زيدان	مخفي
					2 نوي	أحمد
					3 عناش	بلقاسم
			حركة مجتمع السّلم	1	1 إسعد	أحمد
			جبهة القوى الاشتراكية	1	1 قربوعة	علي
			أحرار 1 (مزوني عمر)	1	1 مزوني	عمر
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 قارة	محمد الصغير
			التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية	1	1 مرزوق	الحسن

جدول رقم 1 : أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
11	تامنغست	4	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 إدابر	أحمد
					2 دحاج	بجودة
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 قمامة	محمود
			حركة مجتمع السّلم	1	1 بلعالي	طالب أحمد
12	تبسة	6	حركة النهضة	2	1 سماعلي	شعبان
					2 بوصطلة	حسين
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 شريف	عبد المجيد
					2 بلغيث	ابراهيم
			حركة مجتمع السّلم	1	1 سلطاني	بوقرة
			التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 سيفي	مقداد
13	تلمسان	11	التجمّع الوطني الديمقراطي	5	1 قنطاري	محمد
					2 كرزابي	ربيعة
					3 خالدي	بومدين
					4 براحو	عبد الرحمن
					5 بوعقل	حمزة
			حركة مجتمع السّلم	2	1 جنان	خالد
					2 بومشرة	عبد الحق
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 بوترفاس	أحمد
			حزب العمال	1	1 زناقي	عمار
			حركة النهضة	1	1 قريشي	مصطفى
			الحزب الجمهوري التقدمي	1	1 بقيوي	عبد القادر
14	تيارت	9	التجمّع الوطني الديمقراطي	3	1 غلام الله	بوعبد الله
					2 زيدان	شارف
					3 لعريبي	بنوعلي
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 حجار	عبد القادر
					2 مركاتي	محمد
			حركة مجتمع السّلم	2	1 حسين	سالم
					2 براهيمي	عيسى
			أحرار 1 (قيدوم الحبيب)	1	1 قيدوم	الحبيب
			أحرار 2 (سعدي محمد)	1	1 سعدي	محمد

جدول رقم 1 : أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
15	تيزي وزو	14	جبهة القوى الاشتراكية	7	1 بوهادف	مصطفى
					2 لغيمة	جيلالي
					3 صالح	جعفر
					4 مزار	ناصر
					5 عزي	أعراب
					6 ماجر	سعيد
					7 صادالي	مالك
			التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية	7	1 بن يونس	عمار
					2 لوناوسي	حميد
					3 أيت حمودة عمران المدعو نور الدين	
					4 بومنديل	محمد أرزقي
					5 حفاف	حسن
					6 كسيلي	أرزقي
					7 براهيمي	صالح
16	الجزائر	24	التجمّع الوطني الديمقراطي	6	1 أويحيى	أحمد
					2 بن ابراهم	نور الدين
					3 قيدوم	يحيى
					4 بن عروس	زهية
					5 موساوي	لحسن
					6 درواز	عزيز
			حركة مجتمع السّلم	5	1 سايح	عبد الهادي
					2 سي شايب	عمر
					3 نورة	محمد
					4 قرد	فاتح
					5 بوداموس	فاتح
			التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية	4	1 سعدي	سعيد
					2 تومي	خليدة
					3 نية	حسين
					4 معمري	خلفة
			جبهة التّحرير الوطني	3	1 بوعلاق	مصطفى
					2 بلعيد	عبد العزيز
					3 بورايو	محمد
			جبهة القوى الاشتراكية	2	1 دبايلي	الصديق
					2 بومنجل	نجية
			حركة النهضة	2	1 محمودي	رابح
					2 بولفعات	عبد الحميد
			حزب العمال	2	1 حنون	لويزة
					2 بن محمد	مصطفى

جدول رقم 1 : أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبي الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين
17	الجلفة	8	التجمّع الوطني الديمقراطي	6	1 رحماني شريف
					2 حمام عبد العزيز
					3 مخلات محمد
					4 زبيار أحمد رضا
					5 صادقي علي
					6 بن قايدة عامر
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 عبد العالي بلقاسم
			حركة مجتمع السلّم	1	1 دليوح مصطفى محمد
18	جيجل	7	التجمّع الوطني الديمقراطي	4	1 بن بعيبش الطاهر
					2 بوشموخة مختار
					3 طافر عبدالقادر
					4 بورادة حسين
			حركة مجتمع السلّم	1	1 بنيني شعيب
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 أوسياف عبد الحميد
			حركة النهضة	1	1 جرافة عزالدين

جدول رقم 1 : أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبي الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
19	سطيف	16	التجمّع الوطني الديمقراطي	7	1 حرشاوي	عبد الكريم
					2 نواصري	عيسى
					3 بوقطوشة	سعدية
					4 حكيمي	كمال
					5 زغبي	محمد فاروق
					6 كشاط	بلقاسم
					7 عقون	نذير
			جبهة التّحرير الوطني	3	1 بلعياط	عبدالرحمن
					2 علوني	سليم
					3 قيدوم	حسين
			حركة مجتمع السّلم	3	1 سماري	عبدالقادر
					2 قريمس	عبدالسلام
					3 بن خلوف	كمال
			حركة النهضة	2	1 دويبي	محمد
					2 صالحي	أحمد
			حزب العمال	1	1 جودي	جيلول
20	سعيدة	4	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 عامر	محمد
					2 منقور	معمر
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 مجاهد	عبد السلام
			حركة مجتمع السّلم	1	1 عبدون	بوعلام

جدول رقم 1 : أسماء المترشّحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبي الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
21	سكيكدة	9	حركة النهضة	3	1 بوغازي	محمد علي
					2 مهري	رابح
					3 عكوشي	حملاوي
			جبهة التّحرير الوطني	3	1 بوحجة	سعيد
					2 مخاليف	غباس
					3 نواري	الطيب
			التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 مغلاوي	محمد
					2 بوريش	محمد
			حركة مجتمع السّلم	1	1 تومي	عبد الرحمن
22	سيدي بلعباس	7	التجمّع الوطني الديمقراطي	4	1 بشير بويجرة	أحمد
					2 بومليك	معاشو
					3 حلوش	عبد القادر
					4 بن غالم	لحسن
			حركة مجتمع السّلم	2	1 مختاري	صادق
					2 مراو	نور الدين
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 تو	عمار
23	عنابة	7	حركة النهضة	3	1 دربال	عبد الوهاب
					2 يونسي	محمد جهيد
					3 سالم	حمزة
			التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 العسكري	حسن
					2 عمراني	حفناوي
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 دحدوح	عبد الرزاق
			حركة مجتمع السّلم	1	1 اعراب	عمار

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين
24	قالمة	5	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 بن مهيدي عبد العزيز 2 أوغيدني عبد الوهاب
			حركة النهضة	1	1 بزازي بلقاسم
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 صديقي علي
			حركة مجتمع السّلم	1	1 بودم أحمد
25	قسنطينة	10	التجمّع الوطني الديمقراطي	6	1 كشود محمد 2 بن شيخ الحسين عبد الحميد 3 بلعلى عبد المالك 4 فيلالي عبد العزيز 5 بومنجل كمال 6 رواغة عبد الرحمن
			حركة النهضة	2	1 بلمخي لعلاوي 2 بوحملة عز الدين
			حركة مجتمع السلّم	1	1 طرشي محمد العربي
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 قيعس أحمد
26	المدية	10	التجمّع الوطني الديمقراطي	4	1 قطيش أحمد 2 سعدي عز الدين 3 تشيكو أحمد 4 عوالي محمد
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 شواطي أحمد 2 مسعودي خليل
			حركة مجتمع السّلم	2	1 توهامي ابراهيم 2 طرابلسي محمد مختار
			أحرار (شكو عبد القادر)	1	1 شكو عبد القادر
			حركة النهضة	1	1 كويني عبد القادر

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
27	مستغانم	8	التجمّع الوطني الديمقراطي	4	1 بورحلة	محمد
					2 عوام	محمد
					3 فواطمية	شارف
					4 بلغربي	المحفوظ
			حركة مجتمع السّلم	2	1 شاشو	محمد
					2 زحاف	منور
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 سي عفيف	عبد الحميد
			أحرار (تشوكة أحمد)	1	1 تشوكة	أحمد
28	المسيلة	10	التجمّع الوطني الديمقراطي	5	1 خالفة	مبارك
					2 ميهوبي	عز الدين
					3 قاسيمي الحسني	محمد المهدي
					4 داود	حسين
					5 بوصبع	عبد الله
			حركة مجتمع السّلم	2	1 ماكري	عبد الرازق
					2 بن أم هاني	عبد الناصر
			حركة النهضة	2	1 قادري	ميلود
			جبهة التّحرير الوطني	1	2 قربي	عمار
					1 سهيلي	جمال
29	معسكر	9	التجمّع الوطني الديمقراطي	4	1 العيشوبي	محمد
					2 معزوز	غاشم
					3 دنون	نقيب
					4 بوسيف	جيلالي
			حركة مجتمع السّلم	3	1 مخلوف	بن عمار
					2 مزيان	ميلود
					3 زمولي	ابراهيم
			الاتحاد من أجل الدّيمقراطية والحريات	1	1 كفيف	العابد
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 حبيبي	عبد الرحمان

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
30	ورقلة	5	حركة مجتمع السّلم	2	1 بن قرينة	عبد القادر
					2 بوبكر	محمد سعيد
			التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 قادري	محمد الشيخ
					2 لخضاري	محمد لخضر
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 حواد مويسة	محمد مدني
31	وهران	14	حركة مجتمع السّلم	5	1 بندي عبد الله	عز الدين
					2 هيشور	محمد
					3 مخلوف	بن يمينة
					4 سوسي	محمد
					5 بلحجار	عائشة
			التجمّع الوطني الديمقراطي	5	1 بن صالح	عبد القادر
					2 شريفي	محمد
					3 براهيتي	علي
					4 مباركي	محمد
					5 صلوانجي	تجيني
			الحزب الجمهوري التقدمي	2	1 خدير	دريس
					2 خلدون	حسين
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 رايس	محمد
			حركة النهضة	1	1 الطيب باي	ميلود
32	البيض	4	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 مول الخلوة	عبد الله
					2 برزوق	معمر
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 محمدي	ميلود
			حركة مجتمع السّلم	1	1 حميتو	عبد القادر

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
33	اليزي	4	جبهة التّحرير الوطني	1	1بن كلالة	محمد
			التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 زقري	أحمد
			حركة مجتمع السّلم	1	1 محجوبي	العيد
			الحزب الاجتماعي الحر	1	1 عمراني	مختار
34	برج بوعريريج	7	التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 بحبوح	نور الدين
					2 عمار بوجلال	كمال الدين
			حركة النهضة	2	1 فارسي	فيصل
					2 سعد الدين	صالح
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 بن زيوش	بدر الدين
					2 بن حمودة	جمال
			حركة مجتمع السّلم	1	1 توهامي	عبد الحكيم
35	بومرداس	11	التجمّع الوطني الديمقراطي	5	1 يويو	محمد الصالح
					2 ساحل	علي
					3 سباغ	محمد
					4 سباق	رمضان
					5 ضريف	طاوس
			حركة مجتمع السّلم	2	1 سالم شريف	نصر الدين
					2 هاشمي	علي
			حركة النهضة	1	1 غازيباون	عاشور
			التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية	1	1 يوسفي	مجيد
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 غرس الدين	محمد
			جبهة القوى الاشتراكية	1	قليعي	بوعلام

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
36	الطّارف	4	جبهة التّحرير الوطنيّ	2	1 ضرباني	الأخضر
					2 لعجامة	ضيف
			التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ	1	1 دين	سماعين
			حركة النهضة	1	1 بوقرة	مصطفى
37	تندوف	4	التجمّع الوطني الديمقراطي	3	1 قاسم	كبير
					2 محمدي	محمّد لمين
					3 عياد	حبوب
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 حيسون	لحبيب
38	تيسمسيلت	4	التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ	3	1 بلعياب	بختي
					2 مسوس	عبد القادر
					3 قارة	أحمد
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 مياد	محمّد
39	الوادي	6	أحرار 2 (مهري جيلالي)	3	1 مهري	جيلالي
					2 هباز	فريد
					3 بوصبيعة	صالح بشير
			التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ	2	1 حمّي	لعروسي
					2 شوقي	محمّد عز الدّين
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 سعداني	عمر
40	خنشلة	4	التّجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ	2	1 آدمي	محمّد
					2 بن غلاب	بوطالب
			حركة النهضة	1	1 آدمي	لحبيب
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 مسعودي	علي

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين
41	سوق أهراس	4	جبهة التّحرير الوطني	1	1 بوقطاية الصّادق
			التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 بن حركات عبد العزيز
			حركة النهضة	1	1 عريبي حسن
			حركة مجتمع السّلم	1	1 خلفاوي محمّد الوردي
42	تيبازة	10	التجمّع الوطني الديمقراطي	4	1 بوزيدي بوعلام 2 مفتاحي عبد الرزاق 3 عزوز محمّد 4 نيّار أحمد
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 زحالي عبد القادر 2 مامومني أحمد
			حركة مجتمع السّلم	2	1 دحمان عبد الكريم 2 عنان محمّد
			جبهة القوى الاشتراكية	1	1 فراد محمد أرزقي
			أحرار 1 (فكاير نور الدين)	1	1 فكاير نور الدين
43	ميلة	8	التجمّع الوطني الديمقراطي	3	1 بن داكير السعيد 2 بوغدة رشيد 3 رجال جمال
			حركة مجتمع السّلم	2	1 جعبوب الهاشمي 2 كحل لسنان صالح
			حركة النهضة	2	1 بوزرارة لخضر 2 فرطاس توهامي
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 منصور عبد الرحمان

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
44	عين الدفلى	8	التجمّع الوطني الديمقراطي	5	1 عطاف	أحمد
					2 ميمون	عبد القادر
					3 بطاهر	بلقاسم
					4 خبيزي المولودة	حمراني خديجة
					5لخضاري	مجاهد
			حركة مجتمع السّلم	2	1 غول	عمار
					2 مخانق	محمّد
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 زيدوك	عبد القادر
45	النّعامة	4	التجمع الوطني الديمقراطي	1	1 بوهلة	محمّد
			حركة النهضة	1	1 لسهل	لخضر
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 حويشي	محمّد
			حركة مجتمع السّلم	1	1 خلواطي	صحراوي
46	عين تموشنت	4	حركة مجتمع السّلم	2	1 زواني	بن يوسف
					2 جبور	بوجمعة
			التجمّع الوطني الديمقراطي	2	1 بلغراس	أحمد
					2 بوعالية	بن عمر
47	غرداية	4	أحرار 1 (بيوض أحمد)	1	1 بيوض	أحمد
			جبهة التّحرير الوطني	1	1 لمعي	أحمد
			حركة مجتمع السّلم	1	1 بن بادة	مصطفى
			التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 حاج قويدر	بلقاسم

جدول رقم 1 : أسماء المترشحين الفائزين في انتخاب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد المتنافس عليها	القوائم الفائزة	عدد المقاعد المتحصّل عليها	أسماء المترشحين الفائزين	
48	غليزان	9	التجمّع الوطني الديمقراطي	7	1 لعنتري	محمد
					2 بلعربي	رابح
					3 بن عيسى	مختار
					4 صبري	فاطمة
					5 عدة	حديد اللّه
					6 ضريف	حاج عيسى
					7 وهاب	عبد القادر
			جبهة التّحرير الوطني	2	1 بلعباس	بلقاسم
					2 مفلح	محمّد
49	المنطقة 1 : شمال فرنسا	2	التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 حيطة	عمارة
			التّجمّع من أجل الثّقافة والدّيمقراطيّة	1	1 هاشمي	سوامي
50	المنطقة 2 : جنوب فرنسا	2	التّجمّع من أجل الثّقافة والدّيمقراطيّة	1	1 رجال	قاسي
			التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 زروال	مصطفى
51	المنطقة 3 : باقي أوربا	1	التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 بن صافي	عبد القادر
52	المنطقة 4 : المغرب العربي وإفريقيا	1	التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 عباس	صالح
53	المنطقة 5 : باقي العالم العربي	1	التجمّع الوطني الديمقراطي	1	1 مريم	محمّد الطّيب
54	المنطقة 6 : أمريكا وآسيا وأوقيانوسيا	1	التّجمّع من أجل الثّقافة والدّيمقراطيّة	1	1 ستوش	محمّد

المجموع : 380 مقعدا.

الملحق الثاني

نسب المشاركة في الانتخابات حسب الدوائر الانتخابية

الجدول رقم :4 نتائج الاقتراع حسب الدوائر الانتخابية

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	الناخبون المسجلون	الناخبون		المصوتون	الأصوات	المعبر عنها
			العدد	النسبة		العدد	النسبة
01	أدرار	190346	123282	% 64,77		108735	% 88,20
02	الشلف	659603	270911	% 41,07		216025	% 79,74
03	الأغواط	225466	137925	% 61,17		118103	% 85,63
04	أم البواقي	379503	169736	% 44,73		146813	% 86,49
05	باتنة	587243	226790	% 38,62		201017	% 88,64
06	بجاية	500153	125687	% 25,13		112208	% 89,28
07	بسكرة	405592	198223	% 48,87		165809	% 83,65
08	بشار	190869	111830	% 58,59		87742	% 78,46
09	البليدة	664698	270390	% 40,68		198649	% 73,47
10	البويرة	482897	164559	% 34,08		135767	% 82,50
11	تامنغست	113325	66888	% 59,02		56552	% 84,55
12	تبسة	413868	211405	% 51,08		186110	% 88,03
13	تلمسان	634311	307337	% 48,45		245552	% 79,90
14	تيارت	512995	276998	% 54,00		227722	% 82,21
15	تيزي وزو	648854	129497	% 19,96		115518	% 89,21
16	الجزائر	1811081	560265	% 30,94		442058	% 78,90
17	الجلفة	476281	198164	% 41,61		166655	% 84,10
18	جيجل	389404	169067	% 43,42		138678	% 82,03
19	سطيف	879390	408637	% 46,47		320684	% 78,48
20	سعيدة	225736	111117	% 49,22		91910	% 82,71
21	سكيكدة	560875	273511	% 48,77		218324	% 79,82
22	سيدي بلعباس	440795	236107	% 53,56		182471	% 77,28
23	عنابة	428677	216071	% 50,40		162965	% 75,42
24	قالمة	353947	206658	% 58,39		175857	% 85,10
25	قسنطينة	573763	225066	% 39,23		169370	% 75,25
26	المدية	520746	237579	% 45,62		185758	% 78,19
27	مستغانم	441832	210061	% 47,54		169341	% 80,62

الجدول رقم 4 (تابع)

رمز الولاية	الدائرة الانتخابية	الناخبون المسجلون	المصوتون الناخبون		الأصوات المعبر عنها	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة
28	المسيلة	553380	278574	% 50,34	246093	% 88,34
29	معسكر	500374	247991	% 49,56	197690	% 79,72
30	ورقلة	264977	120622	% 45,52	104807	% 86,89
31	وهران	1004732	445127	% 44,30	331122	% 74,39
32	البيض	166527	101514	% 60,96	86230	% 84,94
33	ايليزي	38105	22722	% 59,63	19423	% 85,48
34	برج بوعريريج	379311	195306	% 51,49	169928	% 87,01
35	بومرداس	457154	156335	% 34,20	120678	% 77,19
36	الطارف	278333	167613	% 60,22	139722	% 83,36
37	تندوف	67019	56063	% 83,65	47971	% 85,57
38	تيسمسيلت	166167	83800	% 50,43	68692	% 81,97
39	الوادي	278397	117422	% 42,18	105849	% 90,14
40	خنشلة	213202	119433	% 56,02	111514	% 93,37
41	سوق اهراس	299916	149784	% 49,94	124648	% 83,22
42	تيبازة	397088	198383	% 49,96	147222	% 74,21
43	ميلة	465421	209004	% 44,91	178290	% 85,30
44	عين الدفلى	444810	189060	% 42,50	151094	% 79,92
45	النعامة	122382	67509	% 55,16	55170	% 81,72
46	عين تموشنت	264514	153291	% 57,95	119809	% 78,16
47	غرداية	195982	100705	% 51,38	91548	% 90,91
48	غليزان	385440	172616	% 44,78	142658	% 82,64
الجالية الوطنية بالخارج	المنطقة1:(باريس)	491237	61575	% 12,53	56536	% 91,82
	المنطقة2:(مارسيليا)	312682	45646	% 14,60	41341	% 90,57
	المنطقة3: (تونس)	60587	18620	% 30,73	16433	% 88,25
	المنطقة4: (واشنطن)	125854	16550	% 13,15	14118	% 85,31
	المجموع	21645841	9339026	% 43,14	7634979	% 81,75

المراجـــــــــــــــــــــــــــــــــع

1- باللغة العربية:

أ- المصادر الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. "**قانون رقم 01 / ر . م .د / 12 مؤرخ في 14صفر عام 1433 الموافق 8 يناير سنة 2012. يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية**". الجريدة الرسمية. العدد 02. الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

2- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. "**إعلان رقم 01- 97 المؤرخ في 04 صفر 1418 ه الموافق ل 09 جويلية سنة 1997 المتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**". الجريدة الرسمية. العدد 40. الصادر بتاريخ 06 صفر 1418 الموافق ل 11 جويلية سنة 1997.

3- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. " **إعلان رقم 01/ إ م. د/ 12 المؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1433 الموافق ل 15 ماي 2012 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**". الجريدة الرسمية. العدد 32. السنة التاسعة والأربعون. الصادرة بتاريخ السبت 5 رجب عام 1433 الموافق 26 ماي 2012.

4- الجزائرية الديموقراطية الشعبية. "**إعلان رقم 01/ إ.م د/ المؤرخ في 21 ربيع الأول 1423 الموافق ل 3 جوان 2002 يتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**". الجريدة الرسمية. العدد 43. السنة التاسعة والثلاثون. الصادرة بتاريخ 12الأربعاء ربيع الثاني الموافق ل 23 جوان سنة 2002.

5- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. " **إعلان رقم 03/ إ. م د/ 07 المؤرخ في 4 جمادي الأولى عام 1428 الموافق ل 21 ماي سنة 2007 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**". الجريدة الرسمية. العدد 45. الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2007.

6- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. "**إعلان رقم 04/ إ. م د/ 04 اللمؤرخ في 22 صفر عام 1425 الموافق ل 12 أفريل سنة 2004 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**". الجريدة الرسمية، العدد 24. الصادرة بتاريخ الأربعاء 18 أفريل 2004.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **"الإعلان الدستوري المؤرخ في 30 جمادى عام 1416 الموافق ل 23 نوفمبر سنة 1995، يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية"**. الجريدة الرسمية. العدد 72. السنة الثانية والثلاثون. الصادرة بتاريخ 3 رجب عام 1416ه الموافق ل 26 نوفمبر سنة 1995م.

8- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. **"الإعلان الدستوري رقم01/ 99 المؤرخ في 4 محرم عام 1420 الموافق 20 أفريل سنة 1999، يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية"**. الجريدة الرسمية. العدد 29. السنة السادسة والثلاثون. الصادرة يوم الأربعاء 5 محرم عام 1420ه الموافق 21 أفريل سنة 1999م.

9- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. **"الإعلان الدستوري رقم 01/ 09 المؤرخ في 17 ربيع الثاني الموافق 13 أفريل سنة 2009، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية"**. الجريدة الرسمية. العدد 22. السنة السادسة والأربعون. الصادرة بتاريخ الأربعاء 19 ربيع الثاني عام 1430ه الموافق 15 أفريل سنة 2009.

ب- الموسوعات:

1- عبد الكافي. إسماعيل عبد الفتاح. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ــ عربي، انجليزي ــ** www. Kotob Arabia. Com.

2- ابن منظور. **لسان العرب**. المجلد السادس. القاهرة: دار المعارف.

ج- الكتب:

1- أبو شنب جمال محمد. **السياسات الاجتماعية المقارنة ــ العالم الثالث في مفترق الطرق ــ** . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2006.

2- الأشرف مصطفى. **الجزائر المجتمع والأمة**. ترجمة: حنفي بن عيسى. الجزائر: دار القصبة للنشر. 2007.

3- بوعزيز يحي. **تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (ب س ن).

4- بيار مونيي جان. بيار كون جان. **من اجل علم اجتماع سياسي**. ترجمة: محمد هناد. الجزء1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. (ب س ن)

5- بن نعمان أحمد. **الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر.** الجزائر: شركة دار الأمة. 2005.

6- برو فيليب. **علم الاجتماع السياسي.** ترجمة: صاصيلا. محمد عرب. الطبعة 2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2006.

7- الجاسور ناظم عبد الواحد. **الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي.** عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع. 2001.

8- جورج بالا نديه. **الأنثربولوجية السياسية.** ترجمة: علي المصري. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. 2007.

9- الجزائري عبد الحميد مسعود. **حقيقة الجزائر.** القاهرة: مكتب الجزائر للدعاية والنشر. (ب س ن).

10- جرادي عيسى. **الأحزاب السياسية في الجزائر.** الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع. 2007.

11- دبلة عبد العالي. **الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. 2004.

12- ديلو ستيفن. **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني.** ترجمة: وهبة ربيع. القاهرة. 2000.

13- هالبير رون. **العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب: الجهود الفلسفية عند محمد أركون.** ترجمة: جمال حشيد. سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. 2001.

14- هناد محمد. "**حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري**". في ميريام، كاتوس. وكرم. كرم. "**العودة إلى الأحزاب السياسية؟: المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية**". بيروت: المركز اللبناني للدراسات. 2010.

15- هنتنغتون صامويل. **الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن الشرين.** ترجمة: عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد صباح. 1993.

16- ويل كيميلكا. **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**. ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام. الجزء2. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. .2011

17- زبيحة زيدان. **جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة**. الجزائر: دار الهدى. .2009

18- زوزو عبد الحميد. **المرجعيات التاريخية**. الجزائر: دار هومة. .2005

19- زوزو عبد الحميد. **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا: 1914ــ 1939. نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. .2007

20- طالب. محمد سعيد. **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. 1999.

21- طاشمة بومدين. الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية. الجزائر:كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع.2011.

22- كوتش دنيس. **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. ترجمة: منير السعيداني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. .2007

23- لارين. جورج. **الايديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث**. ترجمة: فريال حسن خليفة. القاهرة: مكتبة مدبولي. .2002

24- لبيض سالم. **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2009.

25- لونيسي رابح. **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**. الجزائر: دار المعرفة. .2002

26- لعروسي رابح كمال. **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع. .2007

27- معلوف أمين. **الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة**. ترجمة: نبيل محسن . دمشق: ورود للطباعة والنشر والتوزيع. .1999

28- مشري عبد القادر. **الأحزاب السياسية في الديموقراطيات الغربية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع. 2010.

29- المسيري عبد الوهاب. العظمة. عزيز حوارات لقرن جديد: العلمانية تحت المجهر. بيروت: دار الفكر المعاصر. .2000

30- المديني توفيق. **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية.** دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب. (ب س ن).

31- الميلي مبارك بن محمد. **تاريخ الجزائر في الحديث والقديم.** الجزء1. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. (ب س ن).

32- الناصر عبد اللاوي. **الهوية والتواصلية في تفكير هابرماس.** بيروت: دار الفارابي. 2012.

33- ناجي عبد النور. **تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديموقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر.** القاهرة: دار الكتاب الحديث. 2010.

34- عارف محمد ناصر. **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ــ النظرية ــ المنهج.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2002.

35- العزي سويم. **السلوك السياسي في المجتمع العربي.** (ب ب ن): دار الألفة. 1992.

36- علي حيدر ابراهيم. **التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية.** ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. .1999

37- الرحمون أحمد عوض. وآخرون. **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. .2008

38- قيرة اسماعيل. وآخرون. مستقبل الديموقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي. 2002.

39- القصبي. عبد الغفار رشاد. **التطور السياسي والتحول الديموقراطي** ــ الكتاب الأول ــ. الطبعة2. القاهرة: جامعة القاهرة. .2006

40- (_____ _____). **التطور السياسي والتحول الديموقراطي ــ الكتاب الثاني ــ الحراك السياسي وإدارة الصراع ــ**. ط2. القاهرة: جامعة القاهرة. 2006.

41- رزاقي عبد العالي. **الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق**. الجزء1. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. .1990

42- رشوان حسين عبد الحميد أحمد. **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب. 2008.

43- الشامي رشاد عبد الله. **إشكالية الهوية في إسرائيل**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1997.

44- شلبي محمد. المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر. 1997.

45- تلي تشارلز. **الحركات الاجتماعية 1768 ــ 2004**. ترجمة: ربيع وهبة. ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. 2005.

46- خميس حزام والي. إشكالية **الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. .2003

47- غابريال الموند. وآخرون. **السياسة المقارنة - إطار نظري** - . ترجمة: المغيربي محمد بشير زاهي. بنغازي: جامعة قار يونس،. 1996.

ج ــ المقالات:

1- جابي عبد الناصر. "**الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 30. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2011.

2- حامد خالد. "**النسق المجتمعي وأزمة الهوية**". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. بسكرة: جامعة محمد خيضر. (ب س ن).

3- مبروك سناء. **الهوية والانتماء الاجتماعي في شمال سيناء**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية.1991.

4- المهدي بن عيسى. إيناس بوسحابة. "**تجاوز الإعاقة بين آلية الدمج وتشكيل الهوية - مقاربة سوسيولوجية -**" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. بسكرة: جامعة محمد خيضر. (ب س ن).

5- الميلي محمد. "**الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي**". المستقبل العربي. العدد41. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. جويلية 1982.

6- _____ _____. "**الجزائر والمسألة الثقافية: قدر الموقع ومتاعبه**". المستقبل العربي. العدد 42. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. أوت .1982

7- الصلح رغيد. **الديموقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**. لبنان: سلسلة الدراسات والمعلومات. .2008

8- مغيش كنزة حامة. "**قراء في الخلفية الثقافية لضعف الأداء الحزبي في الجزائر**". دراسات إستراتيجية. العدد12. مركز البصيرة. الجزائر. .2006

9- عبد العالي عبد القادر. **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. .2012

10- عفيف البوني. "**في الهوية القومية العربية**". المستقبل العربي، العدد57. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. نوفمبر 1983.

دـــ الرسائل والمذكرات العلمية:

1- أوشن سمية. "**دور المجتمع الجزائري في بناء الأمن الهوياتي: دراسة حالة الجزائر**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. باتنة: جامعة الحاج لخضر. 2009/ .2010

2- بودبوز غاني. "**إشكالية الديموقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها: دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني**". رسالة لنيل شهادة الماجستير. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة. 2004/ 2005.

3- الطرشاوي خليل عبد الرحمن. "**أزمة الهوية لدى الأحداث الجانحين مقارنة بالأسوياء**". مذكرة لنيل شهادة الماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية. 2002.

4- يسعد شريف صحراوي. "**مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجزائر (1962ــ 2009)**". مذكرة لنيل شهادة الماجستير . الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة. 2008/ 2009.

5- مختاري عبد النور. "**الثقافة السياسية لدى الأحزاب السياسية**". رسالة لنيل شهادة الماجستير. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة. 2005.

6- ربوح ياسين. **"الأحزاب السياسية ودورها في التنمية بالجزائر:** 1996- 2008**"**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، .2009

7- خياري لطفي. "**الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية ــ حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقاــ**". مذكرة لنيل شهادة الماجستير. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة. 2004.

وثائق أخرى:

1- التجمع الوطني من أجل الثقافة والديموقراطية ، لوائح المؤتمر الرابع للتجمع من أجل الثقافة والديموقرلطية. المؤتمر الرابع، 8، 9، 10 مارس 2012. الجزائر.

المقابلات:

2- مقابلة مع السيد سعيد بوخاري. تيزي وزو: جامعة مولود معمري. يوم 25 جانفي 2013. الساعة 14:00.

3- مقابلة مع السيد مليك قوراري. تيزي وزو: المحافظة الولائية لحركة مجتمع السلم. يوم 17 فيفري 2013. الساعة 17:00.

4- مقابلة مع السيدة ليلى حاج أعراب، تيزي وزو: المحافظة الولائية لحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية. يوم 11 مارس 2013. الساعة 12:00.

5- مقابلة مع السيد تمدرتازة موسى. تيزي وزو دائرة عزازقة. يوم 03/10/ 2013. الساعة 12:00.

6- مقابلة مع السيد لخضاري سعيد. تيزي وزو: المحافظة الولائية لجبهة التحرير الوطني. يوم 12 مارس 2013. الساعة 11:00.

2- باللـــــغات الأجنبيـــــــة:

أــ الموسوعات: Encyclopedia

1- Archer Sally L. And Grey Jeremy A. Identity. In: william A. Derity Jr. International encyclopedia of the social sciences. 2edition. New york : Macmillan. 2008.

2- Coskun Bezen Balamir. Identity, Politics of. In George. Thomas Kurian. And others. The ensyclopedia of political science. United States of America: Cq press.

3- Kenneth J. And Perkins D. Democratic and popular republic of Algeria. In Neil Schlager. And Others. « World encyclopedia of political systems and parties ». 4th edition. New york : Facts on file. 2006.

ب - الكتب: Livre

1- Addi Lahouari. L'Algerie et la democratie : pouvoir et crise du politique dans l'Algerie contemporaine. Paris : la decouverte . 1994.

2- Alcoff Linda Martin. And others. Identity politics : reconsidered. United States of America : palgrave macmillan. 2006.

3- Coté James A. And Levine. Charles G. Identity formation , agency, and culture, a social psychological synthesis. United States of America : Laurence Erlbaum associates. 2002.

4- Dourari Abd Arrazak. Les malaises la societe Algerienne: crise de langues et crise d'identité. Alge : Casbah editions . 2004.

5- Duverger Maurice. Les partis politiques et classes sociales en France. Paris : librerie Armand Colin. 1955.

6- (_____ _____). Les partis politiques. 5 édition. Paris: librerie Armand Colin. 1964.

7- (_____ _____). sociologie politique. 3edition. Paris: presses universitaires de France. 1968.

8- John Kinneth White. " What is a political party ? ". in Richard S Katz. William Crotty. Handbook of party politics.

9- Lagroye J. Et autres. Sociologie politique. Paris: Dalloz; Presses de la fondation.2006.

10_ Lentz Jean Marie. Comprendre l'Algérie de Massinissa à nos jour. Paris : les èditions de l'officine. 2009.

11- Ouardane Amar. La question Berbère : dans le mouvement national Algerien 1926- 1980. Edition epigraphe.

12- Yefsah Abd Elkader. La question du pouvoir en Algérie. Alger : Enap edition. 1990.

ج - المقالات: Articles

1- Achmore Richard D. And others. Social identity , inter group , and conflict reduction, vol,3, United State of America : Oxford university press. 2001.

2- Erikson Erik H. Authobiographic notes of identity crisis. Vol 99.no 4.United States of America : the MITT press.1970.

3- Fearon James D. What is identity (As we now use the word) ?. Standford : departement of political science. 1999.

4-Haegel Florence. Pertinence, deplacement et renevellement en termes de clivages en France. Vol 12. N1. Revue International de politique comparé. 2005.

5- Rummens Joanna Anneka. Canadian identities : An interdisciplinary overview of Canadian research of identity. Canada: departement Canadian heritage. 2001.

6- Sampson Edward E. Identity politics. Vol 48. N 12. United State of America : American psychological association. 1993.

7- Sartori Giovanni. Parties and party system. Vol.1. New York : Cambridge university press. 1976.

8- Seleon Richard E . And Naff. Katherine C. Identity politics and local political cultur. Vol 39 , no 06. Sanfrancisco.2004.

9- Stets Jan E. And Burke. Peter J. Identity theory , and social identity theory. Vol 63 , no 3. Washington : American sociological association. 2000.

مواقع الكترونية:

1-http : www. Rcd-algerie. Org.

2-http : www. Hmsalgerie.com.

الفهـــــرس

المحتويات **الصفحة**

الشكر

الإهداء

مقدمة أ-ل

سبب اختيار الموضوع ج

أهمية الموضوع د

الهدف من الدراسة ه

أدبيات الدراسة ه

مشكلة الدراسة و

الفرضيات ز

تصميم الدراسة ح

منهج الدراسة ط

صعوبات الدراسة ي

تقسيم الدراسة ك

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة سياسات الهوية 1-42

المبحث الأول: مفهوم الهوية وإشكالاتها 3

المطلب الأول: مفهوم الهوية 3

الفرع الأول: التحديد اللغوي للهوية 3

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للهوية 5

المطلب الثاني: الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية 8

الفرع الأول: الهوية الشخصية أو الفردية 8

الفرع الثاني: الهوية الجماعية 9

الفرع الثالث: العلاقة بين الهوية الجماعية والهوية الفردية 10

المطلب الثالث: الهوية والانتماء 11

الفرع الأول: الانتماء والولاء الهوياتي 12

الفرع الثاني: أزمة الهوية والانتماء 12

المبحث الثاني: الهوية السياسية للأحزاب 15

المطلب الأول: مفهوم وتشكل الهوية السياسية 15

الفرع الأول: الهوية السياسية والسلوك السياسي 16

الفرع الثاني: في تشكيل الهوية السياسية 17
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية-المفهوم والأصل- 22
الفرع الأول: تعريف الحزب السياسي 22
الفرع الثاني: أصل الأحزاب السياسية 25
المطلب الثالث: الأحزاب السياسية والصفة التمثيلية 27
الفرع الأول: الأحزاب السياسية والانتماء الاجتماعي (نظرة تاريخية) 27
الفرع الثاني: الأحزاب السياسية والتمثيل السياسي 28
المبحث الثالث: سياسات الهوية 31
المطلب الأول: مفهوم سياسات الهوية 31
المطلب الثاني: الهوية شأنا للدولة 34
المطلب الثالث : سياسات الهوية بين تجميع المصالح والتمثيل السياسي والاعتراف (الأحزاب السياسية) 38
الفرع الأول: مطالب الجماعات الهوياتية 38
الفرع الثاني: الخطابات والبرامج الحزبية والهوية 39
الخلاصة والاستنتاجات 42
الفصل الثاني: الهوية والأحزاب السياسية في الجزائر قبل 1989 78-43
المبحث الأول: ميكانيزمات تشكل الهوية الاجتماعية في الجزائر 45
المطلب الأول: الهوية في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي 45
الفرع الأول: من البربرية وإلى غاية الوجود العثماني 45
الفرع الثاني: البنية المجتمعية أثناء الوجود العثماني بالجزائر 48
المطلب الثاني: الهوية الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي 50
الفرع الأول: الاستعمار بين مسخ الهوية وإذكاء النزعة البربرية 50
الفرع الثاني: مهمة الدفاع عن الهوية الوطنية 53
المطلب الثالث: الهوية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 1989 54
الفرع الأول: الدين الإسلامي 55
الفرع الثاني: اللغة العربية وإشكالاتها 57
الفرع الثالث: القضية الأمازيغية ومطالب الاعتراف بها 59
المبحث الثاني: الأحزاب السياسية في الجزائر 61
المطلب الأول: تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر المستعمرة 61
الفرع الأول: نجم شمال افريقيا: التيار الثوري السياسي 62
الفرع الثاني: جمعية العلماء المسلمين: التيار الديني الإصلاحي 65

الفرع الثالث: الحزب الشيوعي: التيار الليبرالي الاندماجي 68
الفرع الرابع: حزب الشعب الجزائري (حركة الانتصار للحريات الديموقراطية لاحقا): التيار الاستقلالي 70
المطلب الثاني: مرحلة الأحادية الحزبية هيمنة جبهة التحرير الوطني 73
الفرع الأول: العوامل المساعدة على سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني 73
الفرع الثاني: جبهة التحرير الوطني بين المعارضة الخارجية والمشاكل الداخلية 76
الخلاصة والاستنتاجات 79
الفصل الثالث: الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية (1989ـ 2012) 120-80
المبحث الأول: أزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر بعد 1989 83
المطلب الأول: الصراع اللغوي في الجزائر 83
الفرع الأول: مطالب الأمازيغ 83
الفرع الثاني: اللغة العربية والدين الإسلامي 86
الفرع الثالث: اللغة الفرنسية 88
المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية 89
المبحث الثاني: التيار الثوري الوطني - حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا - 92
المطلب الأول: جبهة التحرير الوطني والتحدي الجديد 93
المطلب الثاني: جبهة التحرير الوطني والثوابت الوطنية 94
الفرع الأول: الهوية والنشاط الحزبي 96
الفرع الثاني: التمثيل السياسي لدى جبهة التحرير الوطني 97
المبحث الثالث: التيار الأمازيغي - جبهة القوى الاشتراكية - 99
المطلب الأول: لمحة تاريخية 99
المطلب الثاني: جبهة القوى الاشتراكية والمطالب الأمازيغية 100
الفرع الأول: الهوية والنشاط الحزبي 101
الفرع الثاني: التمثيل السياسي لدى جبهة القوى الاشتراكية 103
المبحث الرابع: التيار الإسلامي العروبي – حركة مجتمع السلم - 105
المطلب الأول: الإسلام السياسي في الجزائر وبروز حركة مجتمع السلم. 105
الفرع الأول: ظروف انتشار الإسلام السياسي في الجزائر 105

الفرع الثاني: نشأة الحركة وهويتها السياسية 106
المطلب الثاني: النشاط الحزبي والتمثيل السياسي والانتخابي 107
الهوية الإسلامية والنشاط الحزبي 107
الفرع الثاني: التمثيل السياسي لدى حركة مجتمع السلم 109
المبحث الخامس: التيار العلماني الفرانكفوني - حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية 112
المطلب الأول: نشأة الحزب وبيان علمانيته 112
الفرع الأول: نشأة الحزب واستراتيجياته الأولى في التغلغل إلى دواليب السلطة. 112
الفرع الثاني: بيان العلمانية في برنامج الحزب. 113
المطلب الثالث: النشاط الحزبي والتمثيل السياسي والانتخابي 115
الفرع الثاني: العلمانية والنشاط الحزبي 114
الفرع الثاني: التمثيل السياسي في نشاط التجمع 118
الخلاصة والاستنتاجات 120
الخاتمة 127-121
الملاحق 147-128
الملحق 1 128
الملحق 2 145
قائمة الجداول والأشكال 148
قائمة المراجع 150
الفهرس 166-162

University Dr.
Taher moulay
- Saida- Algeria
Faculty of law and political science
Department of political science
And international relations

Identity Politics within Political Parties in Algeria 1989 - 2012

Dissertation for the obtainment of the Master's Degree in Political Science and International Relations

Specialty: Comparative politics

Elaborated by the student:
lounis faris

Supervised by:
Dr. Negadi Hafid

The Jury Members:

- Dr. larid Mohamed Ahmed ..... President
- Dr. Negadi Hafid ..... Reporter
- Dr. Abdellali Abdelkader ..... Member
- Dr. laroussi Rabah Kamel ..... Member

2012/2013

Résumé

La source d'intérêt de cette étude est la question de l'identité sociale et sa relation étroite avec les partis politiques depuis la crise d'identité en Algérie et qui sera traitée de coté non habitué. Mais le nouveau dans cette étude c'est le degré de sérieux des partis politiques de défendre l'identité des groupes. Une problématique prise d'une réalité où les parti politiques algériens parlent beaucoup sur l'identité (Tamazight, l'islam et l'arabe ,la laïque francophone) au moment où l'Algérie souffre toujours de la crise d'identité, pour cela la problématique est comme suit :

Quelle est la position des politiques identitaires chez les partis politiques en tant qu'un canal expressif des droits et les intérêts des groupes identitaires en Algérie ?

C'est la problématique à laquelle on va répondre via une hypothèse principale est trois hypothèse secondaires et qui viennent comme suit :

-L'hypothèse principale : les politiques d'identités portent une importance croissante par les partis politiques sur le plan d'action sur les droits et les intérêts des groupes identitaires.

Alors que les hypothèses secondaires sont comme suit :

1-Les politiques identitaires est une garantie pour le renforcement et la promotion des droits particuliers des groupes.

2 -Défendre l'identité est la responsabilité des partis politiques.

3 - Les politiques identitaires nécessitent une volonté politique des partis et l'évitement de l'exploiter politiquement.

Les partis politiques sont des corps et des organisations utilisés comme des moyens pour l'expression politique des conflits existant dans la société et la participation dans l'opération politique, aussi sont des organismes fondés par la nécessité subjective à des commandements publics spécialisés et sont prêt pour exprimer les problèmes et les intérêts des différentes catégories sociales et identitaires et exprimer ces intérêts ne sera réalisés que par des politiques identitaires franches qui contribuent au renforcement et l'enrichissement de l'identité et les groupes identitaires.

La transition de l'Algérie au multipartisme en 1989 ce n'est qu'une réalisation de la réalité de la multiplicité de l'identité de la composition sociale algérienne et cette multiplicité le soit qui concerne la langue, la culture, la religion entre l'identité amazigh, musulmane, arabe et la laïque francophone et qui se sont fondés à cause des étapes historiques vécues par l'Algérie. Alors que le multipartisme et ses expressions sur la multiplicité d'identité est jugé à travers les discours et les programmes des partis déclarés depuis l'adoption de multipartisme, mais ces discours sont pas seulement insuffisant pour défendre l'identité mais aussi j'ai rendu compte aux points suivants :

La réussite des partis politiques en Algérie de gagner le soutien public n'est pas du au degré d'attention donnée aux politiques identitaires ou non, mais il est du à leur intelligence dans l'utilisation politique des identités, par exemple le Front de Libération Nationale (FLN) lorsqu'il étais le patron de toute la société, il n'a éliminé aucun coté et il a pu influencer et approfondir dans ses milieux et c'est La chose qu'il a placé le parti de la majorité ,en revanche, les discours éliminatoires de d'autres partis n'ont pas pu gagner que le soutien d'une minorité de personnes .

Les partis politiques algériens sont un peu extrêmes dans leurs travaux, les courants qui font semblant le berbérisme, l'islam, le nationalisme ou la laïcité essayent de l'utiliser pour des objectifs politiques personnelles. Car i ya une différence entre quelqu'un qui adopte l'identité pour revivre un patrimoine ou pour un système juste et celui qui le fait pour faire passer un message ou des politiques spécifiques pour s'en servir, c'est pour cela il faut distinguer entre celui qui veut le développement de l'Algérie et sa promotion et celui qui fait semblant l'Islam, le berbérisme, le nationalisme et la laïcité pour des buts spécifiques ou pour humilier des valeurs sociales, culturelles et économiques héritées dans la société algérienne.

Mots clets : identité, politiques d'identité, partis politiques.